



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣١٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
الدراسات العليا
المعهد العالي للقضاء

١٥٧

((احكام البقاة فى الشريعة الاسلامية))

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

من

المعهد العالي للقضاء

عام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م

اعداد

امان الله محمد صديق

باشرا ف

فضيلة الاستاذ الدكتور محمد الحسينى حنفى

الاستاذ بالمعهد العالي للقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

=====

الحمد لله الذى خلق آدم وجعله خليفة فى الأرض وامره وذريته بالحكم بالحق وعدم اتباع الهوى ، وحذر من البغى والفساد فى الأرض ، وامر بمقاتلة الباغين حتى يفيثوا الى أمر الله ، والصلاة والسلام على رسول الله خير من قام بإمامة المسلمين فقرر ما يصلح من شأنهم الى يوم الدين وأوضح بسنته حدود مقاتلة البغاة والمرتدين والكافرين ، ما يبرز محاسن ومزايا ما أتى به من دين ، وعلى صحابته المطهرين وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان الى يوم الدين .

ومعد : فقد وقع اختيارى على موضوع " احكام البغاة فى الشريعة الاسلامية " لما هو مشاهد من أن اكثر ما يقع فى بعض البلدان الاسلامية التى لاتنعم بالاستقرار السياسى مثلاً ينعم به بلدنا انما هو من قبيل البغى الأمر الذى يجعل لهذا الموضوع اهميته فى واقع الحياة العملية .

ومن هنا سجلته موضوعاً لرسالة الماجستير " بالمعهد العالى للقضاء " وقد كان جهدى منصباً فى معظم اجزاء الرسالة على استقصاء الموضوعات والاحكام من الكتب العلمية المعتمدة التى ذكرتها فى ثبت المراجع ، وأشارت اليها بالهوامش ، وآثرت ان انقل ماورد فى هذه الكتب خاصة بالموضع الذى اتعرض له بنصه حتى لا يقع اللبس اذا ما نقل الكلام بمعناه ، واشاراً منى ، ومحافظة على الامانة العلمية .

وقبل ان اتناول شرح خطة البحث بالتفصيل والبيان أود ان اعترف لذوى الفضل بفضلهم فلولا الله عز وجل ثم توجيهات اصحاب الفضل من الذين غرونى بفضلهم مابرزت هذه الرسالة الى حيز الوجود .

واخص منهم فضيلة الشيخ الدكتور محمود عبدالدائم - الاستاذ بالمعهد العالي سابقا والاستاذ بجامعة الملك عبدالعزيز حاليا حيث انه كان مشرفا على رسالتي هذه في البداية، وقد قضيت مع علمه وتوجيهاته السامية اوقاتا لاتعد في حساب الزمن، فقد كان حفظه الله واجزل له المثوبة والاجر - الأمين الذي حمل امانة الفقه الاسلامي فاداهما على احسن وجه واكملة عرفته استاذنا لى ومربيا اثناء دراستي بالمعهد العالي للقضاء، وعرفته موجها ومرشدا اثناء قيامه بالاشراف على رسالتي ، ولكن النهضة التعليمية المتطورة التي تمر بها بلادنا العزيزة اضطرته الى ان يقوم بواجبه المقدس في احب البقاع الى الله وهي مكة المكرمة، ليبين احكام الفقه الاسلامي على منبر من منابر العلم في جامعة الملك عبدالعزيز ، واننى ادعوا الله مخلصا من قلبى ان يوفقه لأداء هذا الواجب المقدس ، وان ينفع بعلومه ومعارفه طلبية العلم المخلصين .

واخص ايضا من بين الذين غرونى بفضلهم فضيلة الشيخ الاستاذ عبدالمال عطوه فقد كان لتوجيهه وتشجيعه الأثر البالغ فى نفسى استطعت من خلال ذلك ان اقف على قدمى وامسك بالقلم ليسخره الله حيث يكون الفقه والملم، فجزاه الله خير الجزاء واجزل له المثوبة والأجر .

وفى مسير هذه الرسالة المتواضعة واخذ طريقها الى النور كان قائد المسيرة فضيلة الشيخ الدكتور محمد الحسينى حنفى (المشرف الحالى على رسالتي) الذى كان ملازما لى فى جميع الاوقات يرشدنى بتوجيهاته القيمة الى طريقة البحث والمناقشة وكيفية الاستفادة من الكتب الفقهية الى ان ظهرت هذه الرسالة بشكلها الحالى ، فهو لم يأل جهدا فى تنوير الطريق امامى ، وتذليل جميع الصعوبات التى كانت تعترضنى . وكل ذلك كان منه بصدر رحب ونفس منشرحة يزينها حسن خلق ، فجزاه الله أحسن الجزاء .

هذا : واننى اتقدم بالشكر الجزيل الى فضيلة الشيخ مناع القطان " مدير المعهد المالى للقضاء " حيث اختار لأبنائه الطلبة خيرة الاساتذة والفقهاء ، كما كان لتوجيهه وارشاداته الاثر البالغ فى نفوس كثير من الطلبة ، فجزاه الله عن الاسلام خير جزاء .

كما اتقدم بالشكر الى جميع اساتذة المعهد العالي للقضاء فهم
منار للعلم والهداية ، وفق الله كل مخلص لدينه .

واخيرا : اعقدم بالشكر الى حكومتنا الرشيدة والى اولى الامر منا على ما قدموه من خدمات جليلة لطلاب العلم والمعرفة ، وواقع الحال يشهد على ذلك - ولن يضيع الله اجر من احسن عملا ، ادام الله علينا وعليهم نعمة الاسلام انه سميع مجيب .

بمقد أسد الشكر الى ذوى الفضل عرفانا بفضلهم ابدأ بشرح
خطة البحث لهذه الرسالة ، والله تعالى الموفق .

* * *

خطة البحث

تشتمل الرسالة على : مقدمة - وأربعة أبواب - وخاتمة .

المقدمة عن الامامة وتشتمل على ست مسائل :

المسألة الأولى : فى تعريف الامامة .

المسألة الثانية : فى الشروط الواجب توافرها فى الامام .

المسألة الثالثة : فى طرق انعقاد الامامة .

المسألة الرابعة : فيما ينحل به عقد الامامة .

المسألة الخامسة : فى الامور التى يجب على الامام القيام بها حال توليه الامامة

المسألة السادسة : فى سبب تأخير احكام البغى فى كتب الفقه الاسلامى

اما الأبواب : فأربعة :

الباب الاول

(فى الخارجين على الامام)

وهو يتضمن تمهيدا ، وأربعة فصول .

اما التمهيد ففى حكم الخروج على الامام .

واما الفصول فكالاتى :

الفصل الأول : فى اقسام الخارجين عن طاعة الامام .

الفصل الثانى : فى الشروط التى يجب ان تتوفر فى الخارجين على الامام حتى

تتعلق بهم احكام أهل البغى .

الفصل الثالث : اول ما يتبعه الامام مع البغاة .

الفصل الرابع : حكم من لامنعة لهم من الخارجين عن طاعة الامام .

الباب الثانى

(فى حقيقة البغى والبغاة)

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : فى تعريف البغى لغة .

المبحث الثانى : الآيات التى ورد فيها لفظ البغى من القرآن الكريم .

المبحث الثالث : فى تعريف البغى اصطلاحاً .

المبحث الرابع : فى صفة خروج الحسين بن على رضى الله عنهما .

المبحث الخامس : فى حكم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والمدافع
عن نفسه ضد السلطان .

الباب الثالث

(ما يترتب على البغى من احكام)

ويشتمل على خمسة عشر فصلاً :

الفصل الأول : واجب الامام تجاه أهل البغى .

وهو يتضمن ثمانية مباحث :

المبحث الأول : فى سبب نزول قوله تعالى " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية

المبحث الثانى : الفوائد الأخوذة من الآية الواردة فى قتال أهل البغى .

المبحث الثالث : كيفية دفع البغاة .

المبحث الرابع : فى فضل الصبر على البغى على دفعه بالقتال .

المبحث الخامس : متى ياذن الامام بقتال البغاة .

المبحث السادس : واجب الناس عند دعوة الامام لهم الى قتال أهل البغى .

المبحث السابع : الفرق بين قتال البغاة و قتال المشركين والمرتدين .

المبحث الثامن : الفرق بين قتال قطاع الطريق و قتال أهل البغى .

الفصل الثاني : فى القضاء .

ويشتمل على ميحثين :

المبحث الأول : قاضى أهل البغى وما ينفذ من احكامه وما لا ينفذ .

المبحث الثانى : كتاب قاضى البغاة الى قاضى أهل المدل .

الفصل الثالث : شهادة أهل البغى .

الفصل الرابع : شفعة أهل البغى .

الفصل الخامس : حكم ما اذا ارتكب أهل البغى حال امتناعهم ما يوجب العقوبة .

ويشتمل على ميحثين :

المبحث الأول : فى حكم ارتكابهم ما يوجب الحد .

المبحث الثانى : فى حكم ارتكابهم ما يوجب القصاص .

الفصل السادس : مانفذه أهل البغى حال بغيتهم من احكام واجبه عليهم .

ويشتمل على اربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم جباية أهل البغى .

المبحث الثانى : دعوى أهل المدل دفع زكاتهم الى البغاة .

المبحث الثالث : دعوى أهل الذمة دفع الجزية الى البغاة .

المبحث الرابع : دعوى دفع الخراج .

الفصل السابع : الآلات الحربية .

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حكم استعمال النار وما فى معناها مما يعم ائتلافه فى قتال أهل البغى

المبحث الثانى : حكم استعانة الامام على البغاة بسلاحهم .

المبحث الثالث : حكم بيع السلاح من أهل الفتنة .

الفصل الثامن : فى حكم من يشترك مع احدى الطائفتين فى القتال ؛

ويشتمل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : حكم ما اذا قاتل مع البغاة من ليس اهلا للقتال .

المبحث الثانى : حكم ما اذا حضر مع البغاة من كان اهلا للقتال وكف نفسه عنه .

المبحث الثالث : استماعة أهل البغى بأهل الحرب .

المبحث الرابع : استماعة البغاة بأهل الذمة .

المبحث الخامس : استماعة أهل البغى بالمستأمنين .

المبحث السادس : حكم استماعة أهل المدل بالكفار ومن يرى قتل البغاة مذكبرين

المبحث السابع : حكم قتل العادل حال كونه فى صف أهل البغى .

الفصل التاسع : فى ترك البغاة القتال .

الفصل العاشر : حكم اقتتال المسلمين فيما بينهم لعصبية أو رئاسة .

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : فى بيان حكم الاقتتال وما يترتب عليه .

المبحث الثانى : فى بيان الموقف الذى يتعين على الامام وجماعة المسلمين اتخاذه

من المتقاتلين .

الفصل الحادى عشر : فى استنظار البغاة الامام .

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : حكم ما لو استنظر البغاة الامام .

المبحث الثانى : طلب البغاة تركهم للابد بشرط كف اذاهم عن أهل العدل .

الفصل الثانى عشر : فى حكم غنيمة أموال أهل البغى وسبى ذريتهم .

الفصل الثالث عشر : ما يتلف على الطرفين .

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حكم ضمان ما اتلفه أهل البغى من نفس أو مال .

المبحث الثاني : حكم ضمان ما اتلف أهل العدل من أموال أهل البغى حال الحرب .

المبحث الثالث : حكم ضمان ما اتلف بعضهم على بعض في غير حال الحرب .

الفصل الرابع عشر : في الأسرى .

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : في حكم أسارى أهل البغى .

المبحث الثاني : في تبادل الأسرى .

الفصل الخامس عشر : في حكم قتلى الطرفين من حيث الشهادة والارث .

ويشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول : في حكم الشهيد .

المبحث الثاني : قتلى أهل البغى وحكم غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم .

المبحث الثالث : هل تجرى أحكام الشهيد على قتلى أهل العدل .

المبحث الرابع : حكم نقل رؤوس البغاة إلى الآفاق .

المبحث الخامس : حكم قتل المادل ذل رحمه الباغي .

المبحث السادس : حكم قتل المادل مورثه الباغي أو العكس .

الباب الرابع

(الخـواج)

يشتمل هذا الباب على تمهيد وستة مباحث :

التمهيد : في استعراض ما كتبه الفقهاء عن الخواج .

واما المباحث فكما يلي :

المبحث الأول : فى تعريف الخوارج .

المبحث الثانى : شبه الخوارج .

المبحث الثالث : هل يعتبر الخوارج بفاة أم لا .

المبحث الرابع : حكم مايقع من الخوارج وهم بين أهل المدل .
ويشتمل هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول : فى حكم ما لوسب الخوارج الامام أوغيره .

المطلب الثانى : الحكم فيما لواظهر قوم رأى الخوارج .

المبحث الخامس : ضمان الخوارج ما اتلفوه من الاموال والانفس .

المبحث السادس : قتل الخوارج ابتداءً والاجهاز على جريحهم .

(خاتمة)

فى أهم النتائج التى توصلت اليها اثناء بحثى عن احكام البفسى
والبفاة .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فى الامامة

لما كان موضوع الرسالة هو البحث فى احكام البغي والبيعة ، وكان البغي عبارة عن الخروج على الامام العادل ، تطلب الأمر منا ان نعرض بصفه اجمالية موجزة للامامة تعريفا بها ، وبالشروط المتطلبه فيه ، والأمور التى تنعقد بها الامامة وينحل بها عقد ها ، وذكر الأمور التى يجب على الامام القيام بها حال توليه الامامة ، وهذا ما حدا باكثر الفقهاء الذين تكلموا عن احكام البيعة - ان يتطرقوا فى بداية بحثهم عن احكام البغي - عن موضوع الامامة ولى فى منهجهم ومسلكهم القدوة الحسنة انشاء الله فهم اعرف الناس بمسلك التأليف - وهذا العرض الموجز أرانى قد حافظت على طابع الفقه الاسلامي الذى خلده الفقهاء الاعلام - وخاصة فى معرض التأليف - والله من وراء القصد .

وهذه المقدمة تشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولى : فى تعريف الامامة

المسألة الثانية : فى الشروط الواجب توافرها فى الامام

المسألة الثالثة : فى طرق انعقاد الامامة

المسألة الرابعة : فيما ينحل به عقد الامامة

المسألة الخامسة : فى الأمور التى يجب على الامام القيام بها حال توليه الامامة

المسألة السادسة : فى سبب تأخير احكام البغي فى كتب الفقه الاسلامي

المسألة الأولى

(تعريف الامامة)

- الامامة : (١) هي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا ، لشخص من الاشخاص ليحفظ حوزة الملة ويقيم معالم الدين .
- وهي اكبر منصب في نظام الدولة في الاسلام ، فلا يختار له الا من يكون أهلا له وقادرا على القيام به على الوجه المطلوب .
- ونصب الامام الأعظم على المسلمين : (٢) فرض كفاية على الأصح من مذهب الخشابة لان بالناس حاجة الى ذلك لحماية البيضة - والذب عن الحوزة ، واقامة الحدود واستيفاء الحقوق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- ويخاطب بذلك طائفتان : احدهما : أهل الاجتهاد حتى يختاروا .
- والثانية : من توجد فيهم شرائط الامامة حتى ينتصب أحدهم لها .

* * *

(١) انظر الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦ .
(٢) انظر كشف القناع ص ٢٨٨ ، وانظر الانصاف ص ٣٠٣ .

المسألة الثانية

(الشروط الواجب توافرها في الامام)

الشروط الواجب توافرها في الامام ، منها ما هو متفق عليه وهو اكثرها ،
ومنها ما هو مختلف فيه وفيما يلي نورد هذه الشروط وتلك :

الشروط المتفق عليها

أولا :

- ١ - ان يكون بالغاً مميزاً (١) ، فلا يصح تولي غير البالغ الامامة لما روت (٢)
عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : رفع
القلم عن ثلاثة . فذكر الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق ، ولأن
غير البالغ العاقل يحتاج لمن يلي امره فلا يلي أمر غيره .
 - ٢ - ان يكون رجلاً لما روى ابو بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال : لن يفلح قوم (٣) ولوا امرهم امرأة ، فلا يصح اسناد
الامامة للمرأة ، ولو وليت فولايته باطلة .
 - ٣ - ان يكون مسلماً . فلا يصح تولية غير المسلم ولو كانت البلاد الاسلامية
بها جماعات غير مسلمة هي ذمة للمسلمين ، لأن الله تعالى يقول :
" ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً " (٤) والخلافة أعظم
السبيل ، ولأمره تعالى بصغار أهل الكتاب وأخذهم بأداء الجزية
وقتل من لم يكن من أهل الكتاب حتى يسلموا .
- وهذا الحكم متفق عليه بين جميع الفقهاء فيما يتعلق بالامامة
العظمى على الرغم من خلاف بعضهم في بعض الولايات العامة كولاية
القضاء والحسبة .

(١) انظر الفصل لابن حزم ج٤/١٦٦ ، وانظر كشف القناع ٦/٢٣٩
(٢) حديث رفع القلم عن ثلاثة : روى عن عائشة باسناد صحيح ، ذكره أحمد في المسند
وابوداود والنسائي وابن ماجه في سننهم ، والحاكم في المستدرک ، والحديث
روى عن علي وابن عمر بطرق عديدة يقوى بعضها بعضاً في مسند أحمد وأبي داود
والحاكم ، انظر التيسير للمناوي ج٢ ص ٣٥ .
(٣) رواه أحمد في مسنده والبخاري في الصحيح ، والترمذي والنسائي في السنن ، انظر
التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ج٢ ص ٣٠٣ .
(٤) سورة النساء : ٤٠

- ٤ - ان يكون حرا (١) ، لأن الامام ولايته عامة فلا يكون غيره وليا عليه ، ولأنه لا ولاية له على نفسه فأولى الا يكون وليا على غيره .
- ٥ - ان يكون عدلا (٢) ، لأنه هو الذى يكون اليه اجراء الحدود وايصال الحقوق الى اربابها وأخذ الناس بشريعة الله بصفة عامة ، ومن كان فاسقا فهو لا يجرى احكام الشرع على نفسه ، وعليه فانه لا يستطيع ان يجريها على غيره ، ولأن العدالة شرط فى ولاية القضاء وهى دون الامامة العظمى ، ان الامامة اشمل فأولى ان تكون شرطا فى الامامة .
- على ان هذا الشرط انما تجب رعايته عند بدء اختيار الامام فلو طرأ عليه الفسق بعد ذلك فالأمر مختلف فيه بالنسبة لاستحقاقه العزل لهذا السبب على ماسنينه فيما بعد .
- ٦ - ان يكون عالما (٣) بالاحكام الشرعية ، لاحتياجه الى مراعاتها فى أمره ونهيه - وعلمه بالاحكام الشرعية يؤديه الى الاجتهاد فى النوازل والأحكام .
- ٧ - ان يكون سليم الحواس (٤) من السمع والبصر والكلام بصفة عامة ، ليصح معها مباشرة ما يدرك بها - لكن لا يضره ان تكون هذه الحواس أو بعض منها فيه نوع ضعف لا يمنع من استخدامها .
- ٨ - ان يكون سليم الاعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض .
- ٩ - ان يكون شجاعا (٥) وذو نجدة وكفاية فى المعضلات تؤديه الى حماية البيضة وجهاد العدو .
- ١٠ - ان يكون قويا (٦) بأمر الحرب والسياسة واقامة الحدود لاتباعه رأفة فى ذلك والذب عن الأمة - وعبر بعض الفقهاء عن هذا الشرط بقولهم - ان يكون كافيا ابتداء ودواما .

(١) انظر كشف القناع / ١٢٩، وانظر الدسوقي على الشرح الكبير / ٢٦٥، وانظر الانصاف / ٣١٠.
(٢) " " " " " " " " " " " "
وانظر الماوردى ص ٦، وانظر ابويعلى ص ٢٠ .
(٣) انظر كشف القناع / ١٢٩، وانظر الانصاف / ٣١٠، وانظر الماوردى / ٦، وانظر الاحكام
السلطانية للقاضي ابي يعلى / ٢٠ ،
(٤) انظر الاحكام السلطنة للماوردى / ٦، وانظر كشف القناع / ١٢٩،
(٥) انظر الدسوقي / ٢٦٥ .
(٦) انظر ابويعلى / ٢٠، وانظر كشف القناع / ١٢٩، وانظر الانصاف / ٣١٠ .

وقد ذكر ابن حزم رحمه الله بعد ذكره تلك الشروط مانصه (١)

انه يستحب للامام ان يكون عالما بما يخصه من أمور الدين من العبادات والسياسة والأحكام ، مؤديا للفرائض كلها لا يخل بشيء منها ، محتثا للكبائر سرا وجهرا ، مستترا بالصفائر ان كانت منه . ثم قال :
فهذه اربع صفات يكره ان يلي الامامة من لم ينتظمها - فان ولي فولايته صحيحة مع الكراهة ، وطاعته فيما اطاع الله فيه واجب ، ومنعه مما لم يطع الله فيه واجب ، والغاية المأمولة فيه - ان يكون رفيقا بالناس في غير ضعف ، شديدا في انكار المنكر من غير عنف ولا تجاوز للواجب ، مستيقظا غير غافل ، شجاع النفس غير مانع للمال في حقه ولا مبذرا له في غير حقه - ويجمع هذا كله ان يكون الامام قائما باحكام القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا يجمع كل فضيلة .

الشروط المختلف فيها

(النسب)

يشترط في الامام النسب (٢) وهو ان يكون قرشيا - لورود النص فيه ، وانمقار الاجماع عليه في صدر الاسلام ، وهذا هو مذهب الجمهور من اهل السنة ومنهم الاشاعرة .

حجة القائلين باشتراط النسب القرشي في الامام :

- ١ - حديث ابي هريرة رضى الله عنه - ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الأئمة من قریش .
- ٢ - عمل الصحابة بمضمون هذا الحديث - فأبو بكر رضى الله عنه استدل به يوم السقيفة على الانصار حين نازعوا في الامامة وارادوا مبايعة سعد بن عباد وذلك بمحضر من الصحابة فقبلوه ورجعوا عن المشاركة فيها حيث قالوا منا امير ومنكم امير تسليما لروايته وتصديقا لخبره ، ورضوا بقوله نحن الأمراء وانتم الوزراء واجمعوا عليه ، فصار دليلا واقميا يفيد اليقين باشتراط القرشية

(١) انظر الفصل في الملل والاهواء والنحل ج٤ ص ١٦٦ . ج٤
(٢) انظر الماوردي / ٦ ، وانظر ابو يعلى / ٢٠ ، وانظر كشف القناع / ١٢٩ ، وانظر الانصاف / ٣١٠
وانظر الدسوقي على الشرح الكبير / ٢٦٥ . ج٤

واحتج المانعون بما روى عن انس^(١) رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اسمعوا واطيعوا وأن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبه^(٢) . فانه يدل على ان الامام قد لا يكون قرشيا .

الرد

ودليل المانعين هذا ، لاتقوم به حجة ، فانه خرج مخرج التمثيل ، أو هو مبالغة على سبيل الغرض في ايجاب السمع والطاعة ، أو يقال ان هذا الحديث فيمن امره الامام - اى جعله اميرا على ناحية ، ويجب حمله على هذا فمما للتمارض بينه وبين الاجماع .

ورأى الجمهور ارجح نظرا : (٣) لأن حديث الأئمة من قریش قد صححه العلماء حتى قال فيه الحافظ بن حجر رحمه الله - قد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو اربعين صاحبيا ، وحديث الأئمة من قریش ، اخرجه النسائي والطبرانی والبيهقي والبخاري عن انس ، ورواه الحاكم والطبرانی والبيهقي من حديث علي رضى الله عنه ورواه ابوبكر بن عاصم عن ابي بكر بن ابي شيبة من حديث ابي برزة الاسلمى واسناده حسن .

وقد بالغ ضارب بن عمرو : فجوز الامامة في جميع الناس ، ولا اعتبار لقوله بمسند ثبوت الاجماع .

قال ابوبكر بن الطيب : (٥) لم يعرج المسلمون على هذا القول بعد ثبوت حديث الأئمة من قریش وعمل المسلمون به قرنا بعد قرن ، وانعقد الاجماع على اعتبار ذلك قبل ان يقع الخلاف .

قال صاحب تنمة الروض النضير : (٥) أن خبر الصادق لا يتخلف - لكنه قد تخلف فانه قد وقع التغلب على هذا المنصب الشريف في كثير من الاقطار وكثير من العصور .

-
- (١) انظر ارشاد السارى ج ١٠ / ٢٦٤ . (٢) رواه البخارى في صحيحه انظر فتح البارى (٣) انظر تنمة الروض النضير ج ٥ / ١٨ . للحافظ بن حجر ص ١٢١ / ج ١٣ . (٤) انظر الاحكام السلطانية للماوردى / ٦ . (٥) انظر تنمة الروض النضير / ٢٠ ج ٥ . (٦) انظر تنمة الروض النضير

ثم قال بعد ذلك : فيتعين ان يكون الحديث واردا لبيان حكم وضعي ، كقوله
صلى الله عليه وسلم لاصلاة الا بوضوء ولا صلاة الا بفاتحة الكتاب، وهو من جملة
ما مثل به أئمة الأصول لفائدة الحصر - فهو في قوة لا أئمة الا من قرئش وهو
المطلوب .

وما تجدد الاشارة اليه : ان ابن خلدون رحمه الله يرى : ان المراد من اشتراط
القرشية هو تحقق العصبة للامام التي تستطيع ان تؤازره وتعينه في قيامه
بالمنصب والموضوع على اية حال مما يطول بحثه ، والمقام لا يتسع لذلك لأن الاسهاب
فيه يخص نظام الحكم - ولسنا بصدد بحث موضوع نظام الحكم حتى نتعرض لمثل
هذه النقاط بالتفصيل والبيان - فلكل مقام مقال .

هذا وان بعضهم يزيد شروطا حسب نظرتهم الى هذا المنصب البالسغ
الخطورة وانه ينبغي لمن يتهيأ له ان يكون اهلا له قادرا على القيام به على
اتم وجه وأكملة حتى تكتمل مصالح الأمة وينتظم شملها فيعم الرخاء وتظل راية
الاسلام خفاقة لا ينال العدو منها نيلا - والله تعالى اعلم بالصواب .

المسألة الثالثة

(طرق انعقاد الامامة)

ذكر الماوردي (١) ان الامامة تنعقد من وجهين :

احدهما : باختيار اهل العقد والحل . والثاني : يصعد الامام من قبل .
(٢)
والشروط المعتبرة في أهل الاختيار : ثلاثة شروط : احدهما : المدالة .

والثاني : العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة .

والثالث : ان يكون من أهل الرأي والتدبير المؤدبين الى اختيار من هو للامامة
أصلح .

وقال الماوردي : اذا اجتمع أهل المقعد والحل للاختيار تصفحوا احوال أهل
الامامة الموجودة فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم اكثرهم فضلا وأكملهم شروطا
ومن يسرع الناس الى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته - فاذا تعين لهم من بين
الجماعة من انه اهم الاجتهاد الى اختياره عرضوها عليه فان اجاب اليها بايعوه
عليها - وانعقدت ببيعتهم له الامامة - فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد
لطاعته - وان امتنع من الامامة ولم يجب اليها لم يجبر عليها - لأنها عقـد
مراضاة واختيار لا يدخله اكراه ولا اجبار وعدل عنه الى من سواه من مستحقيها .
وتتم بيعة أهل العقد والحل : بالحضور والمباشرة بصفقة اليد - واشهاد النائب
منهم .

ويكفي الحامي : اعتقاد انه تحت امره - فان اضر خلاف ذلك فسق ودخل تحت
قوله عليه الصلاة والسلام - من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية .
واما انعقاد الامامة بعهـد من قبله : (٤) فقد قال الماوردي انه ما انعقد الاجماع
على جوازه - ووقع الاتفاق على صحته ، وذلك لأمرين : احدهما : ان ابا بكر
رضي الله عنه عهد بها الى عمر رضي الله عنه - فأثبت المسلمون امامته بعهده .

(١) انظر الاحكام السلطانية للماوردي/٦ ، وانظر الاحكام السلطانية للقاضي ابي يعلى/٩

(٢) انظر الاحكام السلطانية للقاضي ابي يعلى/١٩ ، وانظر الدسوقي على الشرح الكبير/٥

وانظر كشف القناع / ١٢٨ ج٦

(٣) انظر الدسوقي على الشرح الكبير/٢٦٥ ، (٤) انظر الماوردي/٦ وما بعده .

والثاني : ان عمر رضى الله عنه عهد بها الى أهل الشورى فقبلت الجماعة دخولهم فيها - وهم اعيان العصر اعتقادا لصحة العهد بها . وخرج باقى الصحابة منها . وقال على للعباس رضوان الله عليهما : حين عاتبه على الدخول فى الشورى ، كان امرا عظيما من أمور الاسلام لم أر لنفسى الخروج منه - فصار العهد بها اجماعا فى انعقاد الامامة .

فاذا اراد الامام ان يصهد بها : فعليه ان يجتهد رأيه فى الأحق بها - والاقيم بشروطها - لأن الامامة هى رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا لشخص من الاشخاص ليحفظ حوزة الملة ويقيم معالم الدين ، وهى اكبر منصب فى نظام الدولة فى الاسلام فلا يختار له الا من يكون له اهلا وقادرا بالنهوض على القيام به على الوجه المطلوب . ومن طرق انعقاد الامامة : (١) التغلب والقهر : فاذا غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين واذعن الناس له ودعوه اماما - ثبتت له الامامة ولزمت الرعية طاعته - ولا يحل لأحد يؤمن بالله يبيت ولا يراه اماما برا كان أو فاجرا ، لما فى الخروج عليه من شق عصا المسلمين وارقة دمائهم وذهاب اموالهم ، والمدار على داره المفساد وارتكاب اخف الضررين .

واذا تغلب آخر على المتغلب وقعيد مكانه - انعزل الأول وصار الثانى اماما . قال صاحب الدر المختار شرح تنوير الابصار : (٢) ان الامام يصير اماما بأمرين : بالمبايعة من الاشراف والأعيان ، وأن يتفد حكمه فى رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس الامام ولم ينفذ حكمه فيهم لمجزه عن قهرهم لا يصيرا اماما . على ان صاحب تنمة الروض النضير قال (٤) ان الامامة لا تنعقد الا ببيعة المسلمين -

فاذا بايع المسلمون اماما وكان برا تقيا عالما بالحلال والحرام فقد وجبت طاعته على المسلمين ، فكأنه يرى عدم صحة انعقاد الامامة بطريق القهر والغلبة . ولو تنازع الامامة (٥) اثنان متكافئان فى صفات الترجيح - قدم احدهما بالقرعة فيبايع من خرجت له القرعة ، على ان انعقاد الامامة فى هذه الحالة انما يتم بالبيعة والقرعة لم تكن سوى وسيلة للاختيار السابق على البيعة .

(١) انظر كشف القناع / ١٢٩ ، وانظر الدسوقي على الشرح الكبير / ٢٦٥

وانظر ابن عابد بن / ٢٦٣ ج٤

(٢) انظر حاشية ابن عابد بن / ٢٦٣ ج٤ (٣) انظر الدر المختار شرح تنوير الابصار / ٢٦٣ ج٤

(٤) انظر تنمة الروض النضير / ١٧ ج٥ (٥) انظر كشف القناع / ١٢٩ ، الانصاف / ٣١٠ ج٤

وصفة المبايعة : ان يقول له كل اهل العقد والحل ، قد بايعناك على اقامة
العدل والانصاف والقيام بفروض الامامة ، ولا يحتاج مع ذلك الى صفقة اليد .
وتقديم احدهما بالقرعة : هو قياس مذهب أحمد رحمه الله تعالى ، قال صاحب
الانصاف: ان هذا القول هو قياس المذهب كالأذان .
فان ببيع لاثنتين فيهما شرائط الامامة ^(١) - فالامام الأول يسبقه .
وان ببيع لهما اوجهل السابق منهما ؛ فالمقد باطل فيهما - لأن العمل ببيعة
احدهما اذن ترجيح بغير مرجح ، ويجبر متممين للامامة ؛ لثلا تذهب حقوق
الناس .

* * *



المسألة الرابعة

(ماينحل به عقد الامامة)

ينحل عقد الامامة : (١) بما يزول به مقصود الامامة (وهو صيانة الدين ورعاية مصالح المسلمين) كالردة والجنون المطبق - وصيرورته في اسيرا لا يرجى خلاصه ، وكذا بالمرض الذي ينشيه المملوم والعمى والصمم والخرس ، وكذا بخلع نفسه : لعجزه عن القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن ظاهرا بل استشعره من نفسه ، قال بعضهم وعليه يحمل خلع الحسن نفسه ، وتصرف (٢) الامام على الناس بطريق الوكالة لهم فهو وكيل المسلمين فله عزل نفسه ، ولأهل العقد والحل : عزله ان سأل العزل لقول ابي بكر الصديق رضى الله عنه اقبلوني اقبلوني - قالوا - لانقيلك . وان لم يسأل العزل : حرم عزله اجماعا - سواء كان سأل الامامة أولا . ولا ينعزل (٣) الامام بموت من بايعه ، لأنه ليس وكيلا عنه بل عن المسلمين ، وتصرف (٤) الامام عن الناس هل هو بطريق الوكالة عنهم ام بطريق الولاية ، فيه وجهان : بناء على ان خطأه هل هو في بيت المال - ام على عاقلته - وينبني على (٥) هذا الخلاف انعزاله بالعزل ، أو عدم انعزاله . فان قلنا انه وكيل : فله عزل نفسه ، وان قلنا هو وال : لم ينعزل بالعزل ولا ينعزل بموت من تابعه . وهل لهم عزله : فان كان بسؤاله فحكمه حكم عزل نفسه ، وان كان بغير سؤاله لم يجز بغير خلاف . قال القاضي ابو يعلى في الاحكام السلطانية : (٦) اذا وجدت الشروط في الامام حالة اختياره اماما وعقدت امامته ثم عدت الشروط كلها أو بعضها . فان كان جرحا في عدالته : وهو الفسق ، فانه لا يمنع من استدامة الامامة سواء كان متعلقا بأفعال الجوارح وهو ارتكاب المحظورات واقدامه على المنكرات اتباعا لشهوته ، أو كان متعلقا بالاعتقاد : وهو التأول لشبهة تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق .

(١) انظر حاشية ابن عابد بن / ٢٦٤ ج٤ (٢) انظر كشف القناع / ١٢٩ ج٦

(٣) انظر كشف القناع / ١٣٠ ج٦ (٤) انظر الانصاف / ٣١٠ ج١٠

(٥) انظر الانصاف / ٣١١ ج١٠ (٦) انظر الاحكام السلطانية للقاضي ابي يعلى / ١٠

وقال الماوردي: ^(١) إذا كان الجرح متعلقاً بالاعتقاد - فإنه يمنع من العقد الامامة ومن استدامتها . ثم قال : ان قول علماء البصرة بخصوص ما يتعلق بالاعتقاد انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج به منها - كما لا يمنع من ولاية القضاء وجواز الشهادة .

واما ما طرأ على بدن الامام من نقص: ^(٢) فإنه ينقسم ثلاثة اقسام : كما ذكر ذلك الماوردي ، احدها : نقص الحواس ، والثاني : نقص الأعضاء ، والثالث : نقص التصرف فالقسم الأول : كزوال العقل ، وذهاب البصر - فاذا زال عقله وجن وكان ذلك مطبقاً لا يتخلله افاقة ، لهذا يمنع من عقد الامامة ومن استدامتها . ومثله ذهاب البصر : فاذا طرأ بطلت به الامامة ، لأنه لما ابطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فأولى ان يمنع من صحة الامامة .
واما فقد الاعضاء : فينقسم اربعة أقسام :

القسم الأول : ما لا يؤثر فقده في رأى ولا عمل ولا نهوض ولا يشين في المنظر ، وذلك مثل قطع الذكر والأنثيين ، فهذا لا يمنع من عقد الامامة ولا من استدامتها بعد المقد ، لأن فقد هذين العضوين يؤثر في التناسل دون الرأى والحكمة .
والقسم الثاني : ما يمنع من العمل كذهاب اليدين ، او من النهوض : كذهاب الرجلين ، فلا تصح معه الامامة في عقد ولا استدامة لعجزه عما يلزمه من حقوق الأمة في عمل أو نهضة .

والقسم الثالث : ما ذهب بمقتضى العمل ، اوفقد به بعض النهوض ، كذهاب احدى اليدين أو احدى الرجلين - فلا يصح معه عقد الامامة لعجزه عن كمال التصرف لكن ان طرأ بعد عقد الامامة قيل : يخرج به من الامامة ، لأنه عجز يمنع من ابتدائها فمنع من استدامتها وقيل : لا يخرج به من الامامة وان منع من عقدها لأن المعتبر في عقدها كمال السلامة وفي الخروج منها كمال النقص .

القسم الرابع : ^(٤) ما شان وقبح ولم يؤثر في عمل ولا نهضة ، كجذع الأنف سحليل احدى العينين فلا يخرج به من الامامة بعد عقدها ، لعدم تأثيرها في شيء من حقوقها ، واما نقص التصرف : فضربان : حجر ، وقهر .

(٢) انظر الماوردي / ١٧ - ٢١

(٤) انظر الماوردي / ٢٠ - ٢١

(١) انظر الماوردي / ١٧

(٣) انظر الماوردي / ١٨ - ١٩

اما الحجر : فهو ان يستولى عليه من اعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير
تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة ، فلا يمنع ذلك من امامته ولا يقدح في صحته
ولايته ، ولكن ينظر في افعال من استولى على اموره : فان كانت جارية على
احكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره عليها تنفيذا لها ، وامضاء لأحكامها .
لئلا يقف من الأمور الدينية ما يعود بفساد على الأمة .

وان كانت افعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل : لم يجز اقراره عليها
ولزمه ان يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه .

واما القهر : فهو ان يصير مأسورا في أيدي قاهر - ففي هذه الحالة يجب على
كافة الأمة استنقاذه لما اوجبه الامامة من نصرته ، وهو على امامته ما كان مرجو
الخلاص مأمول الفكاك ، اما بقتال أو فداء .

هل يميز الامام بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق بعد انعقاد امامته أم لا .
لا يميز (١) الامام بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق بعد انعقاد امامته وانما يجب
وعظه ولا يجوز الخروج عليه ، تقديما لأخف المفسدين ، اللهم الا ان يقوم عليه
امام عدل فيجوز الخروج عليه واعانة ذلك القائم .

وقال صاحب (٢) الدر المختار شرح تنوير الابصار : اذا صار اماما فجار لا ينمزل
ان كان له قهر وغلبة لعودة بالقهر فلا يفيد عزله . وان لم يكن له قهر ومنعة :
ينمزل بجوره .

وقال ابن عابدين (٣) في حاشيته : ان اكثر اهل العلم على انه لا ينمزل ، ولكنه
يستحق العزل بالاتفاق ان لم يستلزم فتنه .

ونقل ابن عابدين عن الموافق وشرحه ان للأمة خلع الامام وعزله بسبب يوجبه ، مثل
ان يوجد منه ، ما يوجب اختلال احوال المسلمين ، وانتكاس امور الدين ، كما كان
لهم نصبه واقامته لانتظامها وأعلائها ، وان ادى خلعه الى فتنة احتمل ادنى المضرتين .
قال في كشف القناع : (٤) لا ينمزل الامام بفسقه ، بخلاف القاضي لما فيه من
المفسدة .

(١) انظر الدردير على مختصر خليل ، وانظر الدسوقي على الشرح الكبير للدردير / ٢٦٥ جـ

(٢) انظر الدر المختار شرح تنوير الابصار / ٢٦٣ جـ

(٣) انظر ابن عابدين / ٢٦٤ جـ

(٤) انظر كشف القناع / ١٣٠ جـ

وذكر الدكتور محمود حلمي في كتابه نظام الحكم الاسلامي^(١) : وذلك في معرض عزل الخليفة فقال : ليس للخلافة مدة معينة ينعزل الخليفة بعدها او يعاد انتخابه ، انما تتمبيعة الخليفة ليتولى منصبه مدى حياته ، وذلك على خلاف رئاسة الجمهورية في الدول المعاصرة على ان هذا لا يمنع من عزل الخليفة قبل وفاته اذا فسق او جاز. وقد ذكر ابن عابدين في حاشيته :^(٢) قولا - بان الامام ينعزل بالفسق ، ولكنه قول الأقلية ، حيث عجز عن ذلك بقوله ، وقيل ينعزل بالفسق .

وقد ذكر الشيخ ابو زهرة^(٣) في هذا المقام قولا نفيسا اود ان اثبته هنا لتتم الفائدة ، والله الموفق . فقال : اذا تولى الحاكم بطريق شرعية خالصة ، وكان عدلا ولكن حاد عن طريق العدل وسبحان مقلب القلوب ، او احاطت به شعبية افسدت تفكيره واذهبت حسن تدبيره ، فماذا يكون الحكم ابقى اميرا ، لا يقبل المزل ، ام ينعزل من تلقاء نفسه ، لأن شرط الولاية كشرط القضاء ، العدل . واذا لم يكن العدل ثابتا زالت الصلاحية فزالت الأهلية فتبطل ولايته من تلقاء نفسه ، ثم قال : الذي يجري على اقلام فقهاء المذاهب الأربعة ان ولي الأمر لا ينعزل بفسقه ، وذلك : لأن الولاية كيفما كانت لمصلحة المسلمين ، فيه تقام الحدود وتقام الجمع وتعمر المساجد وتقام الشعائر ويحفظ به الأمن في البلاد . وقد روى ان الحسن البصري رحمه الله كان يقول : هؤلاء ، يعني الملوك من بنى امية ، وان وطئ الناس اعقابهم ، فان ذل المعصية في قلوبهم الا ان الحق الزمنا طاعتهم ومنعنا من الخروج عليهم ، وأمرنا ان نستبعد بالثوبة والدعاء مغضرتهم وسئل الحسن البصري عن بنى امية ، فقال : ماذا عسى ان اقول فيهم وهم يلون من امرنا خمسا : الجمعة والجماعة والغيث والثغور والحدود والله لا يستقيم الدين الا بهم وان جاروا وان ظلموا ، والله لما يصلح الله بهم اكثر ما يفسدون . ثم قال :^(٤) ومن هذا نرى ان الفقهاء عندما قالوا لا ينعزل اذا ولي عدلا ثم فسق وكانت ولايته بالطريق العادلة ، كان المعتبر مصلحة المسلمين ، والوقائع تؤيد نظرهم فان الفتن التي صحبت مقتل الحسين ومن بعده كان ضررها اشد من بقاء الحال قائما على عهد يزيد ، مع ان يزيد ماتولى بالطريقة العادلة . ثم قال : ان من المنصوص عليه أمرين : اولهما : الامتناع عن الفتنة والسمعي في عزله بكل الطرق الممكنة بشرط الا تؤدي الى فتنة ، كما ادال الله من الحكم الأموي بالحكم العباسي .

(١) انظر نظام الحكم الاسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة الطبعة الأولى ١٩٧٠م / ٩٧

(٢) انظر ابن عابدين ٢٦٤ ج٤ (٣) انظر ابو زهرة / قسم الجريمة / ١٧٥

(٤) انظر ابو زهرة / ١٧٥ .

والثاني : الأيظاع فى معاصيه والا يعلن تأييده مطلقا مادام فى عامة اموره غير عدل ، ولو كان قد تولى بالطريق العادلة ، وبالأولى لا يؤيد فى حكمه ولا يدعى اليه اذا كان فاسقا تولى بغير عدل .

ثم قال : ان بعض الفقهاء (١) فى المذاهب الأربعة : يرى ان التغيير واجب لأن البقاء على الظلم والمعاصى لا يجوز ، ثم قال : ان هذا ما يوافق عليه الجمهور ، ولكن الخلاف فى التغيير بالحرب والنزال ، فتلجمهور لا يرى ذلك وبعض التابعين ومعهم بعض الفقهاء ، لا يرون حرجا فى ذلك ، كما يبدوا من التاريخ . ثم قال : وعلى اى حال لا يظاع فى معصية ، ولا يؤيد فى معصية ، وان غلبت على الوالى المعاصى ، كان لابد من السعى فى تغييره من غير تعرض للفتنة فان الفتنة ظلم وظلمات وهى تتكشف فى كثير من الاحوال عن حاكم لا يقل عن الأول سوءا وفسادا .

* * *

(١) انظر ابوزهرة / ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧

المسألة الخامسة

(الأمور التي يجب على الامام القيام بها حال توليه الامامة)

(١) ويلزم الامام عشرة اشياء حينما يتولى الامامة :

اولا : حفظ الدين - على الأصول التي اجمع عليها سلف الأمة ، فان زاغ ذو شبهة عنه بين له بالحجة واخذه بما يلزمه من الحقوق ليكون الدين محروسا من الخلل .

ثانيا : تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين وقطع ما بينهم من الخصومات .

ثالثا : حماية البيضة والذب عن الحوزه ، لينصرف الناس في معاشهم ويسيروا في الاستغفار آمنين .

رابعا : اقامة الحدود - لتصان محارم الله عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف او استهلاك ،

خامسا : تحصين الشغور - بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تغر الأعداء بفزة ينتهكون بها محرما او يسفكون بها دما معصوما .

سادسا : جهاد من عاند الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم او يدخل في الذمة .

سابعا : جباية الخراج والصدقات على الوجه المشروع .

ثامنا : تقدير العطاء (٢) وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقصير وفعله في وقته من غير تقديم ولا تأخير .

تاسعا : استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوضه اليهم من الأعمال والاموال لتكون مضبوطة محفوظة .

عاشرا : ان يباشر بنفسه مشارفه الأمور ويتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة

وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلا فقد يخون الأمين ويفشئ

الناصح واذا قام الامام بحقوق الأمة وجب له عليهم حقان : الطاعة - والنصرة .

* * *

المسألة السادسة

(سبب تأخير احكام البغى فى كتب الفقه الاسلامى)

ذكر ابن عابدين فى حاشيته : (١) ان سبب تأخير احكام البغى فى الفقه الاسلامى

لقلّة وجوده ، وليبان حكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار .

وفى حاشية سعدى جلى : ذكر توجيهها آخر ، وهو : ان مبحث البغاة يجرى

من مبحث المرتد مجرى المركب من المفرد لاشتراط الاجتماع فى البغى دون

الارتداد ، وايضا : المرتد كافر ، وكتاب السير فى بيان الجهاد مع الكفار بخلاف

الباغى فائه مسلم .

وذكر ابن عابدين فى حاشية : (٢) نقطة أخرى فقال : ان سبب عدم ترجمة الفقهاء

للبنى بكتاب مستقل اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد ، لأن القتال معهم فى

سبيل الله تعالى .

ولذا كان المقتول منا شهيدا ان لا يختص الجهاد بقتال الكفار .

* * *

(١) انظر حاشية ابن عابدين ج٤ / ٢٦٠ ، وانظر العناية على الهداية للعلامة المرتضى / ٤٠٨ ج٤

والا نظر الحاشية لسعدى جلى / ٤٠٨ ج٤

(٢) انظر الحاشية لابن عابدين ج٤ / ٢٦٠ .

(الباب الأول)

الخارجون على الامام

وهو يتضمن تمهيدا ، وأربعة فصول :

اما التمهيد : فهو فى حكم الخروج على الامام

واما الفصول : فكالاتى :

الفصل الأول : فى اقسام الخارجيين عن طاعة الامام

الفصل الثانى : فى الشروط التى يجب ان تتوفر فى الخارجيين على الامام
حتى تتعلق بهم احكام اهل البغى .

الفصل الثالث : اول ما يتبعه الامام مع البغاة

الفصل الرابع : حكم من لامنعة لهم من الخارجيين عن طاعة الامام

* * *

تمهيد

(حكم الخروج على الامام)

لا يجوز الخروج على الامام (١) ، فكل من ثبتت امامته حرم الخروج عليه وقتاله سواء ثبتت امامته باجماع المسلمين عليه كإمامة ابي بكر الصديق رضي الله عنه ، او بصهد الامام الذي قبله اليه كصهد ابي بكر الى عمر رضي الله عنهما او بقهوه الناس حتى اذعنوا له ودعوه اماما كعبد الملك بن مروان ، لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (٢) فعبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعا وكرها فصار اماما يحرم الخروج عليه ، وذلك لما في الخروج عليه من صدع وحدة المسلمين وإراقة دماهم وذهاب أموالهم ويدخل الخارج عليه في عموم قوله عليه الصلاة والسلام ، من اتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد ان يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه - (٣) وسواء كان الامام عادلا أو جائرا (٤) فان الخارج عليه باغ ، هذا ما صرحت به كتب الشافعية وهو مذهب الحنابلة وعليه جماهير الاصحاب .

ونقل صاحب الانصاف عن ابن عقيل وابن الجوزي - جواز الخروج على امام غير عادل وذكر خروج الحسين على يزيد لإقامة الحق .
ثم نقل صاحب الانصاف عن الفروع : (٥) ان نصوص الامام احمد رحمه الله تدل على ان الخروج لا يحل وانه بدعة مخالف للسنة - وان السيف اذا وقع عمت الفتنة وانقطعت السبل ففسدك الدماء وتستباح الأموال وتنتهك المحارم وان الصبر مأمور به في مثل هذه الاحوال ، فعامة الفتن التي وقعت من اعظم اسبابها قلة الصبر .

الأدلة : (٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ، من نزع يده من طاعة امامه فانه يأتي يوم القيامة ولا حجة له ، ومن مات وهو مفارق للجماعة فانه يموت ميتة جاهلية ، اخرجه مسلم باسناده عن نافع .

(١) انظر الكافي/ ١٤٦ ، وانظر المغني ج ١٠ / ٥٢ - ٥٣ ، وانظر الانصاف/ ٣١٠
(٢) النساء : آية ٥٩ (٣) رواه احمد ومسلم - انظر الشوكاني ج ٧ / ١٩٥
(٤) انظر المجموع/ ٥١٦ ج ١٧ (٥) انظر الانصاف/ ٣١١ ، وانظر الفروع/ ١٦٠ ج ١
(٦) انظر المجموع/ ٥١٦ ج ١٧ ، وانظر الكافي/ ١٤٦ ج ٢

وروى ابوهريرة رضى الله عنه قال - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا ، اخرجته مسلم من حديث ابى هريرة وسلمة بن الاكوع ، وعن ابى هريرة رضى الله عنه ، من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فميتته جاهلية ، اخرجته مسلم ، من حديث ابى هريرة وابى ذر رضى الله عنهما . واخرج أحمد (١) وابوداود والحاكم من حديث ابى ذر رضى الله عنه ، من فارق الجماعة قدر شبر فقد خلع ريقه الاسلام من عنقه .

تعقيب : ويؤخذ مما نقله صاحب الانصاف فى هذا ، ان فى هذه المسألة رأيين الأول : وهو لقلّة قليلة من الفقهاء يجيزون الخروج على الامام ومعارضته متى ظهر انعدام عدله . ويستشهدون فى هذا ، بخروج الحسين بن على رضى الله عنهما على يزيد على الرغم من أن يزيد استقر الأمر له ، ولا يتصور ان يخرج الحسين وهو امام مجتهد الاول له دليل قوى يسوغ له الخروج فهو يعلم انه من غير الجائز التصدى لسفك دماء المسلمين الا لمقتضى شرعى .

وزهد جمهور العلماء ، الى عدم جواز الخروج على الامام ومعارضته متى استقر الأمر له حتى ولو ظهر ظلمه مادام لم يخرج عن حدود الشرع نهائيا ، ويؤيده قول الرسول صلى الله عليه وسلم - مالم تروا كفرا بواحا ولما سقناه من الأحاديث قبل ذلك .

واننى آؤيد قول الجمهور فى هذا ، لاستنادهم الى السنة الصحيحة ، ولاتفاق ماذكروه من عدم جواز الخروج على الأئمة ، مع المصلحة العامة للمسلمين . لأن دفع مفسدة سفك الدماء من أكبر المصالح .

اما فعل الحسين رضى الله عنه ، فلا تنهض به فى حد ذاته حجة ولا يصح ترجيحه على ما تقتضيه السنه لمجرد احتمال كونه يستند الى دليل صحيح ولو كان لديه دليل قوى غير اجتهاده المجرد لأفصح عنه ، والله من وراء القصد .

* * *

الفصل الأول

(اقسام الخارجين عن طاعة الامام)

قسم الفقهاء الخارجين عن طاعة الامام وقبضته الى عدة اقسام حصرها بعضهم فى اربعة وبعضهم فى ثلاثة وسنذكر فيما يلى تلك الاقسام اجمالا لا على وجه التفصيل .

القسم الأول : (١) قوم امتنعوا من طاعة الامام وخرجوا عن قبضته بفسير تأويل فهؤلاء قطاع طريق ساعون فى الأرض بالفساد ، وحكمهم مبين فى آية الحراية ، فى قوله عز وجل : " انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا " . (٢)

القسم الثانى : قوم لهم تأويل ، الا انهم نفر يسير لامنعة لهم كالمشيرة ونحوهم فهؤلاء حكمهم حكم قطاع الطريق ايضا فى قول أكثر الأصحاب .
والدليل على ذلك : ان ابن ملجم لما جرح عليا رضى الله عنه قال للحسن ان برئت رأيت رأيى وان مت فلا تمثلوا به ، فلم يثبت لفعله حكم البغاة . ولو أثبت للعدد اليسير حكم البغاة فى سقوط ضمان ما اتلفوه افضى الى اتلاف اموال الناس .

وقال ابو بكر : لافرق بين الكثير والقليل وحكمهم حكم البغاة ، لأن لهم تأويلا فأشبه العدد الكثير .

اما فى الكافى : (٣) فقد ادمج القسم الثانى فى الأول ، وجعلهما قسما واحدا حيث انه قسم القسم الأول الى قسمين : قسم لا تأويل لهم . وقسم لهم تأويل لكنهم عدد يسير لامنعة لهم . وانعطى القسمين حكم قطاع الطريق ولم يجعلهم بغاة ، واستدل بقصة على رضى الله عنه مع ابن ملجم . ورجح هذا القول وصححه وأشار الى قول ابى بكر ، حيث جعلهم بغاة . ، وقد تقدم الخلاف فى اشتراط الشوكة والمنعة بالنسبة للخارجين على الامام ، واشرت الى رأى الحنابلة فى ذلك فليرجع اليه .

(١) انظر المغنى والشرح الكبير ، ١٠ / ٤٩ / ٥٠ ، وانظر الكافى ٣ / ١٤٦ ، انظر رد المختار .

(٢) المائدة : آية ٣٣

(٣) انظر الكافى ٣ / ١٤٦ ، وانظر رد المختار لابن عابد ٤ / ٢٦٢ .

القسم الثالث : الخوارج (١) الذين يكفرون بالذنب ويكفرون عليا وعثمان وطلحة والزبير وكثيرا من الصحابة ويستحلون دماء المسلمين واموالهم الا من خرج معهم لحكمهم حكم البغاة ، عند فقهاء الحنابلة المتأخرين .

والدليل على ذلك : ما روى ان عليا رضى الله عنه قال فى الحرورية - الخوارج -

لا تتبدؤوهم بالقتال ، واجراهم مجرى البغاة .
ونقل صاحب كشاف القناع عن المبدع : انه تتمين استتابتهم فان تابوا والا قتلوا على افسادهم لا على كفرهم .

وزهبت طائفة من اهل الحديث : (٢) الى انهم كفار حكمهم حكم المرتدين ، وهى رواية عن الامام أحمد رحمه الله ايضا - كما ذكر ذلك البهرتى فى كشاف القناع .
واستدلوا : بالاحاديث الواردة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك منها .

ما رواه ابوسعيد ابن النبى صلى الله عليه وسلم قال فيهم ، انهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فان فى قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة ، رواه البخارى فى صحيحه ومالك فى موطئه ، وهو حديث صحيح ثابت الاسناد ، وفى لفظ : لا يجاوز ايمانهم حناجرهم لئن ادركتم لأقتلنهم قتل عاد . فعلى هذا القول : يجوز قتلهم ابتداء ، وقتل اسراهم ، واتباع مدبرهم ، ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد فان تاب والا قتل .

ولكن اكثر الفقهاء وجمهور اهل الحديث لا يرون تكفيرهم . بل يعطونهم حكم البغاة ، فيكون قتلهم اذا على فسادهم لا على انهم كفار ، وقد قال ابن المنذر ، لا اعلم احدا وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل اجماع الفقهاء على عدم تكفيرهم ، وابن المنذر اعرف بنقل مذاهب المجتهدين وسأوضح القول فى الخوارج فى فصل خاص انشاء الله .

القسم الرابع : (٣) قوم من اهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلعهم لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج فى كفهم الى جمع الجيش فهؤلاء هم البغاة الذين سنتناول بحثهم بالتفصيل انشاء الله .

وقد قسم الكمال بن الهمام : (٤) الخارجيين عن طاعة الامام الى اربعة اقسام ايضا :

(١) انظر المغنى ٥٠/١٠ ، وانظر الكافى ١٤٦/٣ ١٤٧

(٢) انظر المغنى ج ٥٠/١٠ ، وانظر الكافى ج ١٤٧/٣ ، وانظر كشاف القناع ج ١٣٠/٦ ١٣١

وانظر شرح فتح القدير ج ٤٠٨/٤ ٤٠٩

(٣) انظر المغنى ٥٣/١٠ (٤) انظر شرح فتح القدير ٤٠٨/٤ ٤٠٩

احدها : الخارجون بلا تأويل : بمنعة وبلا منعة - يأخذون اموال الناس ويقتلونهم ويخيفون الطريق فهؤلاء قطع الطريق .

الثاني : قوم لهم تأويل الا انهم لامنعة لهم فحكمهم حكم قطاع الطريق ان قتلوا قتلوا وصلبوا ، وان اخذوا مال المسلمين قطعت ايديهم وارجلهم على ما هو مبين في آية الحرابة .

الثالث : قوم لهم منعة وحمية خرجوا على الامام بتأويل يرون انه على باطل كفر او معصية يوجب قتاله بتأويلهم ، وهؤلاء يسمون بالخوارج يستحلون دماء المسلمين واموالهم ويسبون نساءهم ويكفرون اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم الكلام فيهم .

الرابع : قوم مسلمون خرجوا على امام العدل ولم يستبيحوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذراريم ، وهم البغاة ، والله تعالى اعلم بالصواب .

الفصل الثانى

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

٢٤

(الشروط التى يجب ان تتوفر فى الخارجين على الامام حتى تتعلق بهم احكام اهل البغى)
ذكر صاحب المجموع شرح المذهب : (١) ثلاثة شروط فى ذلك :

احدها : ان يكونوا طائفة ، فيهم منعة يحتاج الامام فى كفهم الى عسكره ، فان لم تكن فيهم منعة وانما كانوا عددا قليلا لم تتعلق بهم احكام البغاة وانما هم قطاع الطريق .

ومثله قال فقهاء الحنابلة : بأنهم لو كانوا جمعا يسيرا أنهم لا يعطون حكم البغاة وهو المذهب وعليه جماهير الاصحاب ، وقدمه فى الفروع ، بل حكمهم حكم قطاع الطريق . وفى رواية فى مذهب الحنابلة ، هم بغاة ، والأول هو الصحيح .

والدليل على ذلك : ماروى ان عبدالرحمن بن ملجم لعمه الله قتل على بن ابي طالب رضى الله عنه وكان متأولا فى قتله فاقيد به ، ولم ينتفع بتأويله ، لأنه لم يكن فى طائفة متممة وانما كانوا ثلاثة رجال تبايعوا على ان يقتلوا عليا ، ومعاوية وعمرو بن العاص فى يوم واحد .

الشرط الثانى : ان يخرجوا عن قبضة الامام ، فان لم يخرجوا من قبضته لم يكونوا بغاة .

والدليل على ذلك : ماروى (٢) ان رجلا قال على باب المسجد وعلى يخطب على المنبر لاحكم الا لله ولرسوله تمريضا له فى التحكيم فى صفين ، فقال على ، كلمة حق اريد بها باطل ، ثم قال : لكم علينا ثلاث ، لانتمكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ، ولانتمكم الفئء مادامت ايديكم معنا ، ولانبدؤكم بقتال ، فأخبر انهم مالم يخرجوا عن قبضته لايدؤهم بقتال ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يتعرض للمنافقين الذين كانوا معه فى المدينة فلثلا يتعرض لأهل البغى وهم مسلمون اولى .

الشرط الثالث : ان يكون لهم تأويل سائغ ، مثل ان تقع لهم شبهة يمتقدون عنها الخروج عن الامام ، او منع حق عليهم وان اخطأوا فى ذلك .

(١) انظر المجموع التكملة الثانية ج١٧/٥٢٣ ، وانظر الانصاف ج١٠/٣١٣

(٢) اصله فى مسلم من حديث عبيد الله بن ابي رافع ، انظر تلخيص الحبير ج٤/٤٥

والدليل على ذلك : منع بعض الخارجين على ابي بكر رضى الله عنه الزكاة ورفضهم دفعها له متأولين قوله عز وجل : " خذ من اموالهم صدقة ^(١) فقالوا : امر الله بدفع الزكاة الى من صلاته سكن لنا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما ابن ابي قحافة فليست صلاته سكنا لنا ، ولذلك لما انهزموا قالوا : والله ما كفرنا بعد ايماننا ولكن شححنا على اموالنا ، فاذا لم يكن لهم تأويل سائغ فحكمهم حكم قطاع الطريق .

وقال الشرييني الخطيب في معنى المحتاج ^(٢) : أما يكون مخالفاً الامام بغاة بشرط شوكة لهم بكثرة اوقوة ولو بحصن بحيث يمكن معها مقاومة الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة لكلفة من بذل مال وتحصيل رجال ، وقال صاحب نهاية المحتاج ان تحصن البغاة بحصن وحصلت لهم القوة بتحصنهم فالقول المعتمد عند الشافعي رضى الله عنه ، انه ان كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبتت لهم الشوكة وحكم البغاة والا فليسوا بغاة ، ومشروط تأويل يعتقدون به جواز الخروج عليه ، او منع الحق المتوجه عليهم ، لأن من خالف من غير تأويل كان معاندا للحق ، ويشترط في التأويل ، ان يكون فاسدا لا يقطع بفساده ، بل يعتقدون به جواز الخروج . كتأويل الخارجين من اهل الجمل وصفين على على رضى الله عنه ، بأنه يعرف قتلة عثمان رضى الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لمواطنه اياهم ، وتأويل بعض مانعي الزكاة من ابي بكر رضى الله تعالى عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، ومشروط مطاع فيهم ، اى متبوع يحصل به قوة لشوكتهم ، وان لم يكن اماما منصوباً فيهم يصدر عن رأيه ان لا قوة لمن لا يجمع كلمتهم مطاع . فالمطاع شرط لحصول الشوكة كما هو ظاهر كلامه واما تعبير الكتاب يقتضى انه شرط آخر غير الشوكة ، وقد جعل صاحب المحرر المطاع قيداً في الشوكة واقتصر على ذكر الشرطين الأولين .

وقال الرملى في نهاية المحتاج ^(٣) : ان وجود مطاع فيهم شرط لحصول الشوكة ان لا شوكة لمن لا مطاع لهم ، الا انه شرط آخر غير الشوكة . وذكر صاحب الانصاف من فقهاء الحنابلة ^(٤) : بان ظاهر كلام الأصحاب والمقدم في الفروع ، أنه لا يشترط وجود مطاع فيهم ، وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله في المعنى .

(١) التوبة : آية ١٠٣

(٢) انظر معنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج شرح الشرييني الخطيب على متن المنهاج ١٢٣/٤ ، انظر نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ٢/٧ ، ٤٠٣/٤٠٣ . انظر نهاية المحتاج ٢/٧ ، ٤٠٣ .

(٣) انظر نهاية المحتاج ٢/٧ ، ٤٠٣ . (٤) انظر الانصاف ١٠/٣١٢ .

ونقل المرداوى صاحب الانصاف عن الترغيب : (١) بأنه لا تتم شوكتهم الا وفيهم واحد مطاع وانه يعتبر كونهم فى طرف ولايته . ، ونقل ايضا عن عيون المسائل ، قوله : تدعوا الى نفسها او الى امام غيره .

والذى يظهر لى والله اعلم : ان مانقله صاحب الانصاف عن الترغيب ، ليس المقصود به ان وجود المطاع فى الخارجين على الامام شرط لحصول الشوكسة ولا يعتبر الخروج بغيا الا اذا وجد مطاع فيهم ، وهذا مايفهم من تعبير صاحب الترغيب حيث قال بأنه لا تتم شوكتهم ولم يقل ، بان شرط حصول الشوكسة وجود واحد مطاع فيهم ، والله من وراء القصد . فان فقدت فيهم (٢) الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل ، كما يفى حق الشرع كالزكاة عنادا ، او بتأويل يقطع ببطلانه كتأويل المرتدين ، او لم يكن لهم شوكة ، بان كانوا افرادا يسهل الظفر بهم فليس لهم حكم البغاة ، لانتفاء حرمتهم فيترتب على افعالهم مقتضاها ، ولأن ابن ملجم قتل عليا ، متأولا ، بأنه وكيل امرأة قتل على اباها فاقص منه ، ولم يمسط حكمهم فى سقوط القصاص لانتفاء شوكته .

اما اذا خرجوا وليس فيهم مطاع : فلا يعتبر خروجهم بغيا ولا تتعلق بهم احكام اهل البغى عند بعض فقهاء الشافعية ، وقول عند الحنابلة كما تقدم ذلك لأن من شرط الشوكسة وجود مطاع فيهم واما عند جمهور الحنابلة واكثر الشافعية ان خروجهم يعتبر بغيا ، وان لم يكن فيهم مطاع وهو الراجح لما تقدم . وذكر صاحب الانصاف عن الترغيب : (٣) انه يعتبر كونهم فى طرف ولايته ، وتعرض لذكر هذا الشرط صاحب مغنى المحتاج ، حيث قال : ان صاحب المنهاج سكت عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة او قرية او موضع من الصحراء ، ثم قال : بان الماورى حكى الاتفاق عليه .

وذكر صاحب نهاية المحتاج : (٤) بأنه لا يشترط على الصحيح جعلهم لأنفسهم حكما غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنحو بلد .

وفى حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير : (٥) انه يعتبر فى الخارجين على الامام ان يكون خروجهم على وجه المغالبة واطهار القهر وعدم المبالاة وان لم يقاتل فمن خرج على الامام لا على سبيل المغالبة كاللصوص لا يكون باغيا ، وكمن يستزل الأئمة ولا يبايعهم ولا يعاندهم ، كما اتفق لبعض الصحابة انه مكث شهرا لم يبايع الخليفة ثم بايعه .

-
- (١) انظر الفروع ١٥٢/٦ .
(٢) انظر نهاية المحتاج ٢/٧ ، ٤٠٣/٤ ، وانظر مغنى المحتاج ١٢٤/٤ ، انظر الفروع ١٥٢/٦
(٣) انظر الفروع ١٥٢/٦ ، انظر مغنى المحتاج ١٢٤/٤
(٤) انظر نهاية المحتاج ٣/٧ ، انظر الفروع ١٢٤/٤
(٥) انظر الفروع ١٥٢/٦

بقى من ضمن الشروط التى يجب ان تتوفر فى الخارجين على الامام حتى تتعلق بهم احكام اهل البغى نصب البغاة اما لهم وحكى صاحب المجموع (١) وجهين فى ذلك :

احدهما : ان ذلك من شرطهم ، لأن الشافعى رحمه الله تعالى قال ، وان ينصبوا اماما فعلى هذا ان لم ينصبوا اماما كانوا لصوفا وقطاعا للطريق .
والثانى : وهو المذهب ، ان ليس من شرطهم ان ينصبوا اماما ، لأن أهل البصرة وأهل النهر وان طبق عليهم على رضى الله عنه احكام البغاة ولم ينصبوا اماما ، ثم وجه قول الشافعى رحمه الله ، فقال : واما ما ذكره الشافعى رحمه الله فانما ذكره لأن الغالب من امرهم انهم ينصبوا اماما .

وذكر صاحب مغنى المحتاج : (٢) ان الشرط نصب البغاة اماما لهم ، حتى لا تتعطل الأحكام بينهم ثم قال : بان هذا القول وهو اشتراط نصب الامام هو القول الجديد للشافعى رحمه الله على ما حكاه الرافعى ونسبه للامام ، وجزم به جمع كثير .
اما صاحب نهاية المحتاج : فقال : بأن القول الذى يشترط نصب الامام للبغاة مردود بقتال على رضى الله عنه أهل الجمل ولا امام لهم ، وأهل صفين قبل نصب امامهم ، وتكاد اقوال الأئمة رحمهم الله تعالى تتفق مع ما ذكره صاحب المجموع وغيره عن الشروط الواجب توافرها فى البغاة ، وكل هذه الشروط مستخرجة من تعاريفهم والأئمة رحمهم الله حريصون كل الحرص على ان يكون التعريف جامعاً مانعاً ، وان وجد اختلاف فى التعاريف فهو يرجع الى اختلافهم فى الشروط التى يجب ان تتوفر فى البغاة ، وهذا الذى ذكرته عن الأئمة رحمهم الله كاف بالنسبة للشروط الواجب توافرها فى أهل البغى ، ولو اردت الاسهاب لاسهبت اكثر من اللازم ، ولكن مجال الرسالة لا يتسع لذلك .

وصفوة القول : انه يشترط فى الخارجين على الامام لكونهم يعتبروا بغاة تسرى عليهم احكام البغاة ان تتوافر فيهم شروط معينة ، منها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه .

اما المتفق عليه فهو : ١ - ان يكونوا طائفة فيهم منعة . ٢ - ان يخرجوا عن قبضة الامام . ٣ - ان يكون لهم تأويل سائغ .

(١) انظر المجموع شرح المذهب ١٢/٢٤٤

(٢) انظر مغنى المحتاج ٤/١٢٣/١٢٤

واما المختلف فيه : فهو: أولا : ان يكون فيهم مطاع أى قائد - والصحيح ان هذا ليس بشرط وانه يفتى عنه شرط ان يكون لهم شوكة وقد سبق بيانه .
ثانيا : ان يكونوا فى طرف ولاية الامام ، والصحيح ، عدم اشتراط هذا الشرط .
ثالثا : ان ينصبوا لأنفسهم اماما ، والصحيح عدم اشتراط هذا الشرط لأن عليا قاتل اهل الجمل ولم يكونوا قد نصبوا لأنفسهم اماما ، واتبع بشأنهم مايتبع مع البغاة .

والله الموفق الى الصواب .

* * *

الفصل الثالث

(اول ما يتبعه الامام مع البغاة)

اذا تغلب (١) قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام الذى الناس به لى امان والطرق آمنة دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم التى اوجبت خروجهم ، فان ذكروا مظلمة ازالها ، وان ذكروا علة يمكن ازاحتها ازالها ، فان ابوا وعظم وخوفهم القتال ، فان اصرروا على بغيتهم بعد ازالة ذلك نصحهم ندبا بوعظ ترغيا وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شماتة الكافرين ، فان ابوا آذنتهم بالقتال ويشترط فى المبعوث اليهم للمفاوضة ان يكون عدلا ، عارفا بالعلوم والحروب فطنا فيها ، ناصحا لأهل العدل . اما اذا خاف الامام كليهم فلا يمكن ذلك فى حقهم .

الدليل على ذلك : اولا : قوله تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما " (٢)

ثانيا : مارواه النسائي فى سننه الكبرى فى خصائص على رضى الله عنه : (٣) قال ابن عباس رضى الله عنهما لما خرجت الحرورية اعتزلوا فى دار وكانوا ستة آلاف فقلت لعلى يا أمير المؤمنين ابرر بالصلاة لعلى اكلم هؤلاء القوم ، قال : انسى اخافهم عليك ، قلت كلا ، فلبست ثيابى ومضيت اليهم حتى دخلت عليهم فى دار وهم مجتمعون فيها ، فقالوا : مرحبا بك يا ابن عباس ماجاء بك ، قلت اتيتكم من عند اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم المهاجرين والأنصار من عند ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم وصهره وعليهم نزل القرآن وهم اعرف بتأويله منكم وليس فيكم منهم احد ، جئت لأبلغكم ما يقولون وابلغهم ماتقولون ، فانتحى لى نفر منهم ، قلت هاتوا مانقمت على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه وختنته وأول من أمن به ، قالوا ثلاث : (٤) قلت ماهى ، قالوا : احداهن : أنه حكم الرجال فى دين الله . واما الثانية : فانه قاتل ولم يسب ولم يغتم ، فان كانوا كفارا فقد حلت لنا نساءهم واموالهم ، وان كانوا مؤمنين فقد حرمت علينا دماؤهم .

(١) انظر الهداية مع شرحها فتح القدير ٤/٤٠٩ ، ٤١٠ ، وانظر المبسوط ١٠/١٢٨ ، وانظر الدالمختار ٤/٢٦١ ، وانظر صفى المحتاج ٤/١٢٦ ، وانظر المجموع ١٧/١٧٧/٥١٨ ، وانظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٥ ، ٤٠٦ ، وانظر الدونه لمالك ٣/٤٨ ، وانظر الفروع ٦/٥٤ (٢) الحجرات : آية ٩ . (٣) روى هذا الحديث البيهقى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما وهو المذكور بنصه هنا ورواه عبد الرزاق فى مصنفه فى اواخر القصص وقال فى آخره ، فرجع منهم عشرون الفا وبقى منهم اربعة آلاف فقتلوا على ضاللتهم ورواه الطبرانى فى معجمه من طريق عبد الرزاق ورواه احمد فى مسنده من طريق آخر ، انظر نصب الراية ج ٣/٤٦١ ، ٤٦٢ ، وانظر الدرية ج ٢/١٣٨ ، وانظر تلخيص الحبير ج ٤/٤٧ .

(٤) انظر الاحكام السلطانية للماوردى ٥٩ ، وانظر الشرح على مختصر خليل ٤/٢٦٦ ، وانظر المغنى والشرح الكبير ١٠/٥٣ ، وانظر الأمام ٧/٢٥٦ ، وانظر بدائم الصنائع ٩/٣٩٧

قلت هذه اخرى ، قالوا : واما الثالثة : فانه محا نفسه من امير المؤمنين فان لم يكن امير المؤمنين فانه يكون امير الكافرين ، قلت - هل عندكم شيء غير هذا . قالوا : حسبنا هذا ، قلت لهم : رأيتم ان قرأت عليكم من كتاب الله وحدثكم من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يرد قولكم هذا ترجعون - قالوا : اللهم نعم قلت : اما قولكم ، انه حكم الرجال في دين الله ، فأنا اقرأ عليكم ان قد صير الله حكمه الى الرجال في ارنب ثمنها ربع درهم - قال تعالى : " لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الى قوله ، يحكم به ذوا عدل منكم " (١)

وقال في المرأة وزوجها : " وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من أهلها " (٢) ، انشدكم الله ، احكم الرجال في حق دمائهم وانفسهم واصلاح ذات بينهم أحق ام في ارنب ثمنها ربع درهم - قالوا : اللهم بل في حقيق دمائهم واصلاح ذات بينهم . قلت : اخرجت من هذه ، قالوا : اللهم نعم . قلت : واما قولكم ، انه قاتل ولم يسب ولم يغتم ، السبون امك عائشة فتستحلون منها ماتستحلون من غيرها ، وهى امك لئن فعلتم لقد كفرتم ، فان قلت لم ليست امنا فقد كفرتم ، قال الله تعالى : " النبی أولى بالمؤمنین من انفسهم وازواجه امهاتهم " (٣) فانتم بين ضاللتين فأتوا منها بمخرج ، اخرجت من هذه الأخرى ، قالوا : اللهم نعم . قلت : واما قولكم ، انه محا نفسه من امير المؤمنين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبيه على ان يكتب بينه وبينهم كتابا ، فقال : اكتب - ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : والله لو كنا نعلم انك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا قاتلناك ، ولكن اكتب محمد بن عبد الله ، فقال والله انى لرسول الله وان كذبتمونى - يا على اكتب محمد بن عبد الله ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم خير من على ، وقد محا نفسه ولم يكن محوه ذلك محوا من النبوة ، اخرجت من هذه الأخرى ، قالوا : اللهم نعم ، فرجع منهم الفان ، ومقى سائرهم فقتلوا على ضاللتهم قتلهم المهاجرون والانصار .

وروى ان عبد الله بن شداد استحكمت عائشة عن الذين قتلهم على فقال لما كان حرب معاوية ، وحكم الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة ، واستطرد في بيان القصة الى ان قال ان عليا بعث اليهم ابن عباس فخرجت معه حتى اذا توسطنا عسكرهم قام ابن الكواء خطيبا فقال يا حملة القرآن - هذا عبد الله بن عباس فمن لم يكن يعرفه

فأنا اعرفه من كتاب الله مايعرفه به هذا ممن نزل فيه وفي قوله : " ماضيه لك الا جدلا بل هم قوم خصمون " (١) ، فردوه الى صاحبه ، ولا تواضعوه كتاب الله ، فقام خطباؤهم ، وقالوا ، والله لنواضعنه ، فواضعهم عبدالله بن عباس الكتاب ، ووضعوه ثلاثة ايام فرجع منهم اربعة آلاف فيهم ابن الكواء حتى ادخلهم الكوفة على على ، الى آخر الحديث . (٢)

الدليل الثالث : (٣) من المعقول وهو ان المقصود ربما يحصل من غير قتال ، بالوعظ والانذار ، فالأحسن ان يقدم ذلك على القتال ، لأن الكي آخر الدواء . ولأن المقصود كفهم ودفع شرهم لاقتلهم ، فاذا امكن بمجرد القول كان اولسى من القتال لما فيه من الضرر بالفريقين .

وهذه الدعوة من قبل اهل العدل ، بعدت عن اهل البغي وتأهبهم للقتال ، وتوفر شروط البغاة فيهم .

يقول الامام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الأم : اذا كانت لأهل البغي جماعة تكبر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي فيه بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا ينال الا حتى تكثر تكايته واعتقدت ونصبت اماما وظهرت حكما ، وامتنعت من حكم الامام العادل ، فيناظرهم الامام ويبيعت اليهم الا ان يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا حتى يفيثوا الى امر الله .

اما ان علم الامام : بان الخارجين يشهرون السلاح ويتأهبون للقتال ، فينبغي له ان يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدثوا توبة ، لأنه لو تركهم لسموا في الارض بالفساد فيأخذهم على ايديهم .

حكم الدعوة قبل القتال : (٥) وهذه الدعوة ليست واجبة عند الاحناف ، فاذا قاتلهم قبل الدعوة فلا بأس بذلك ، لأن الدعوة قد بلغت لكونهم في دار الاسلام ومن المسلمين ايضا ، ولأنهم قد علموا مايقاتلون عليه فحالهم في ذلك كحال المرتدين وأهل الحرب الذين بلغت الدعوة .

وقال صاحب الدر المختار شرح تنوير الابصار : (٦) ان دعوة البغاة الى الطاعة وكشف شبههم انما هو بطريق الاستحباب ، فان تحيزوا مجتمعين ، حل لنا قتالهم بداء حتى نفرق جمهم اذ الحكم يدار على دليله وهو الاجتماع والاشتغال وهذا هو المذهب عند الحنفية .

(١) الزخرف : آية ٥٨ (٢) رواه الحاكم وأحمد عن عبد اللب بن شداد ، وقال الحاكم

انه صحيح على شرط البخاري ومسلم ، ولم يخرجاه ، انظر نصب الراية ج ٣ / ٤٦٣ ،

وانظر الدراية في تخريج احاديث الهداية ج ٢ / ١٣٨ .

(٣) انظر المبسوط ١٠ / ١٢٨ ، وانظر المغني ١٠ / ٥٣ ، ٥٤ ، وانظر الأم للشافعي ٢ / ٢٥٦

(٤) انظر بدائع الصنائع ٩ / ٤٣٩٦ ، ٤٣٩٧ ، وانظر الدر المختار ٤ / ٢٦١ .

(٥) انظر بدائع الصنائع ٩ / ٤٣٩٧ ، وانظر المبسوط ١٠ / ١٢٨ ، وانظر تبين الحقائق

شرح كنز الدقائق ٣ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، وانظر الفتاوى الهندية ٢ / ٢١١ ، وانظر مفتي

المحتاج ٤ / ١٢٦ ، (٦) انظر الدر المختار ٤ / ٢٦٤

ولأنه لو انتظر (١) حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع ، فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم ، ولهذا تجيز الحنفية قتال البغاة بكل ما يقاتل به أهل الحرب من الرمي بالنبل ، والمنجنيق وارسال الماء والنار عليهم لأن قتالهم فرض لقوله تعالى " فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي" الى امر الله ، فصار قتالهم كقتال أهل الحرب اما الامام الشافعي رحمه الله تعالى ، فلا يجيز قتالهم ابتداءً حتى يبدؤوه هم ، وهو قول احمد ومالك رحمهما الله أكثر أهل العلم ، لأنه لا يجوز قتل المسلم الا دفعا ، وهم مسلمون ، بخلاف الكفار ، فان نفس الكفر مبيح عنده وقد رد صاحب المجموع (٢) على مذهب ابي حنيفة في هذا ، بالأدلة الآتية :-

اولا : ان الله تعالى يقول : " وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلاهما بينهما " (٣) فبدأ بالصلح قبل القتال .

ثانيا : ما روى ان عليا رضي الله عنه لما كاتب معاوية وحكم خرج من معسكره شامية آلاف ونزلوا بحرورا وارادوا قتاله فأرسل اليهم ابن عباس يسألهم ما ينقمون منه قالوا ثلاث الى آخر القصة .

فالحنفية رحمهم الله : (٤) اداروا الحكم وهو حل القتال على دليله وهو الاجتماع والامتناع ، لأنه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع لتقوى شوكتهم وتكثرت جمعهم خصوصا والفتنة يسرع اليها أهل الفساد ، وهم الأكثر والكفر ما اباح القتال الا للحرا به ، والبغاة كذلك .

يقول صاحب الدر المختار : (٥) ان الحنفية انما اعتبرت الخروج عن طاعة الامام الذي الناس به في امان والطرق آمنة بغيره ، دون الخروج على مطلق الامام . لأنه اذا لم يكن الامام كذلك ، يكون عاجزا او جائرا ظالما يجوز الخروج عليه وعزله ان لم يلزم منه فتنه

واقول والله التوفيق : ان الخروج على الأئمة يسبب مفسد كثيرة ، ترجع بالحوال على كل من الباغي والمبغى عليه ، وحوادث التاريخ شاهده على ذلك ، والذي يظهر لي من تقييد الحنفية الامام ، بالذي الناس به في امان والطرق آمنة ، ان هذا هو المطلوب من الأئمة وان يكونوا راعين لمن تحت ايديهم من الرعايا ، حتى تستقيم امور الناس ، وتسير الحياة هادئة مطمئنة لا ان تقييد الامام بذلك مما يبيح الخروج عليه عند عدم توفر ما ذكر .

(١) انظر تبين الحقائق ٣/٢٩٤ ، (٢) الحجرات : آية ٩

(٣) انظر فتح القدير ٤/٤١٠ ، ٤١١ ، انظر المجموع ١٢/٥٢٤ .

(٤) انظر فتح القدير ٤/٤١٠ ، ٤١١ (٥) انظر حاشية ابن عابدين ٤/٢٦٤

وقد استدرك صاحب الدرالمختار حيث قال : (ان لم يلزم منه فتنة) . ومعنى استدراكه هذا ، ان الخروج لا يجوز مطلقا ، لأنه لا يعقل الخروج على الأئمة بدون ظهور فتن تذهب ضحيتها الأنفس والأموال ، وايضا ، قول ابن عابدين في هذا حيث قال : انه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا او جائرا ظالما ، فجمهور الفقهاء والمحدثين ان الظلم من الامام والجور لا يبيح الخروج عليه والأدلة كثيرة من السنة في هذا .

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : (١) ان مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على ظلمهم الى ان يستريح بر او يستراح من فاجر ، ثم قال : وقد يكون هذا من اسرار القرآن في كونه لم يأمر بالقتال ابتداءً وانما امر بقتال الطائفة الباغية بعد اقتتال الطائفتين وأمر بالاصلاح بينهما ، والله تعالى اعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر الفتاوى ج٤/٤٤٤

الفصل الرابع

(حكم من لامنعة لهم من الخارجين عن طاعة الامام)

قال في المبسوط: (١) اذا لم يكن لأهل البغى منعة وانما خرج رجل أو رجلان من أهل مصر على تأويل يقاتلان ثم يستأمنان ، واخذوا بجميع الاحكام ، لأنهما بمنزلة اللصوص لأنهما معتقدان الاسلام فيكونان كاللصين في جميع ما اصابا ، وهذا هو الفرق بين اللصوص وبين أهل البغى ، فان في حق اللصوص المنعة تجردت عن التأويل ، وفي حق أهل البغى ، اجتماع المنعة والتأويل ، وانه اذا تجرد احدهما عن الآخر لا يتغير الحكم في حق ضمان المصاب . وعلى هذا : لو ان لصوصاً غير متأولين غلبوا على مدينة فقتلوا الأنفس واستهلكوا الأموال ثم ظهر عليهم أهل العدل اخذوا بجميع ذلك لتجرد المنعة عن التأويل .

مذهب الحنابلة : (٢) اذا خرج قوم لهم تأويل الا انهم نفر يسير لامنعة لهم كالواحد والاثنين والعشرة ونحوهم ، فهم قطاع طريق .

والدليل على ذلك : لما جرح ابن ملجم علياً رضي الله عنه ، قال للحسن ، ان برئت رأيت رأيي ، وان مت فلا تمثلوا به ، فلم يثبت لفعله حكم البغاة ، ولأنه لو اثبت للمدب اليسير حكم البغاة في سقوط ضمان ما اتلفوه افضى الى اتلاف اموال الناس ، وهذا هو الصحيح من المذهب وعليه جماهير الاصحاب .

وقال ابو بكر : لا فرق بين الكثير والقليل وحكمهم حكم البغاة ، اذا خرجوا عن قيضة الامام وهذا الرأي هو غير الراجح في المذهب الحنبلي ، ومذهب الشافعي في هذا كالراجح من مذهب الحنابلة - والله تعالى اعلم بالصواب ،

* * *

(١) انظر المبسوط ١٣٤/١٠ ، ١٣٥ .

(٢) انظر المغنى ٤٩/١٠ ، ٥٠ ، وانظر الانصاف ٣١١/١٠ ، ٣١٢ .

(الباب الثانى)

فى حقيقة البغى والبغاة

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : فى تعريف البغى لغة .

المبحث الثانى : فى الآيات التى ورد فيها لفظ البغى من القرآن الكريم .

المبحث الثالث : فى تعريف البغى اصطلاحاً .

المبحث الرابع : فى صفة خروج الحسين بن على .

المبحث الخامس : فى حكم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والمدافع عن نفسه ضد السلطان .

* * *

البحث الأول

(تعريف البغى لفظة)

اول ما ينبغى التنبيه اليه ان هناك كلمتين تشبهان ولكنهما مختلفتان
بغا يبغيوا بغوا ، وبغى يبغي بغيا ، وان كانت المادة توحى باتفاقهما فى اصل
المعنى وهو التمدى ، غير ان الذى نحن فيه هو الكلمة الثانية بنص القرآن -
فان بغت ، اى تبغى ، فوجب ان نحصر كلامنا فيها .

كلمة البغى فى اصل معناها اللغوى تدل على معان متعددة كلها
ترجع الى التجاوز والتمدى .

يقول صاحب لسان العرب : (١) البغى : التمدى ، وبغى الرجل غنيا بغيا ،
عدل عن الحق واستطال واستدل على قوله بما ذكره الفراء فى تفسير لفظه البغى
الواردة فى قوله تعالى : " قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم
والبغى بغير الحق " ، بأن البغى الاستطالة على الناس . وما قيل فى قوله تعالى
" فمن اضطر غير باغ ولا عاد " (٢) ، اى غير باغ على الامام وغير متعمد على امته ،
ثم قال - ان معنى البغى : قصد الفساد ، ومنه ، فلان يبغي على الناس ، اذا ظلمهم
وطلب اذاهم ، والفئة الباغية ، هى الظالمة الخارجة عن طاعة الامام العادل .
واصل البغى : (٤) مجاوزة الحد ، وفى حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، انه قال
لرجل انا ابغضك ، قال ، لم ، قال ، لأنك تبغى فى اذانك ، اراد التطريب فيه
والتמיד من تجاوز الحد ، وكل مجاوزة وافراط على المقدار الذى هو حد الشيء
بغى ، وذكر ايضا : ان اصل البغى ، الحسد ، ثم سمي الظلم بغيا ، لأن
الحاسد يظلم المحسود جهده اراغه زوال نعمة الله عنه ، ويطلق البغى على
الاسراع والاختيال ، كما ذكر ذلك الجوهرى ونقله عنه صاحب اللسان ، حيث قال
البغى ، اختيال وصرح فى الفرس ، ويطلق البغى : على الكثير من المطر ، وهذه
المعانى عند صاحب اللسان معان حقيقية وليست من قبيل المجاز ، وقال صاحب
كتاب محيط المحيط : (٥) بان الباغى ، الطالب والراغب والظالم والمتعمد ،
والعاصى على الله والناس ، والنفخ فى السير .

(١) انظر لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور ج ١ / ٢٤١

(٢) الأعراف : آية ٣٣ (٣) البقرة : آية ١٧٣

(٤) انظر لسان العرب لابن منظور ج ١ / ٢٤١

(٥) انظر محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني ج ١ / ١١٠

وذكر الزمخشري في اساس البلاغة : (١) ان البغى ، طلب الشيء ، ومن ذلك قوله تعالى : حكاية عن موسى عليه السلام ، " قال ذلك ما كنا نبغ " (٢) ، ويقال ابغى ضالتي ، اطلبها لى ، واعنى على طلبها ، وفلان بغيتى ، أى طلبتى وطلنتى واستدل ايضا ، بما قاله رؤية بن الصجاج ، واذكر بخير واجفى ما يعنى ، أى اصنع بى ما يحب ان يصنع . ثم اشتهر البغى فى العرف ، فى طلب ما لا يحل من الجور والظلم ، يقال ، بغى علينا فلان ، خرج علينا طالبا اذانا وظلمنا وهى الفئة الباغية ، وان كانت اللفة لاتمنع من ان يكون البغى بحق ، ومن ذلك قوله تعالى : " قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق " . (٣)

ومن المعانى المجازية للفظ البغى عند الزمخشري : قولهم ، بغى الجرح ، ترامى الى الفساد وفت السماء ، الخ مقرها ، وانه لذو بغى فى عدوه ، بالنسبة للسفرس الخ ذو مرح .

وذكر صاحب معجم متن اللفه : (٤) ان اصل المعنى لكلمة البغى ، الطلب وتجاوز الحد يقال ، بغى ، بغيا عليه ، اعتدى وظلم فهو باغ ، جمع بغاة عدا عن الحق واستطال ، وفت ، بغيا وبغاء ، عهت وزنت ، فهى بغى وبغى ، جمع بغايا ، وبغاء ، وهو من قبيل تجاوز الحده ، والباغى : ذو البغى الخارج عن طاعة الامام العادل ، جمع بغاة وبغيان ، ويطلق البغى : على الاختيال والمرح والتكبر ، وعلى الاسراع فى المشى ، وعلى فساد الجرح وورمه ، وعلى اشتداد المطر وتجاوزه للحاجة ، وعلى الكذب ، فهذه المعانى ليست معانى مجازية للفظ البغى وانما هى معان حقيقية .

وقال صاحب تاج الصروس : (٥) بان البغى على ضربين : احدهما : تجاوز المدل الى الاحسان والقرض الى التطوع ، والثاني : مذموم ، وهو تجاوز الحق الى الباطل ، او تجاوزه الى السبه ، ولذلك قال تعالى ، " انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويسفون فى الارض بغير الحق " (٦) فخص المقوية ، بمن يسيء بغير الحق ، وقد قيل فى قوله تعالى : " فمن اضطر غير باغ ولا عاد ، أى : غير باغ اكلها تلذذا ، او غير طالب مجاوزة قدر حاجته ، او غير باغ على الامام ، ويطلق البغى على الكذب ، وبه فسر قوله تعالى : " يا ابا ناس ما نبغى هذه بضاعتنا " (٧)

(١) انظر اساس البلاغة / ٤٦ (٢) الكهف : آية ٦٤

(٣) الاعراف : آية ٣٣ (٤) انظر معجم متن اللفه ج ١ / ٣٢٠

(٥) انظر تاج الصروس ج ١٠ / ٣٨-٤٠ (٦) الشورى : آية ٤٢

(٧) يوسف : آية ٦٥

اي مانكذب ومانظلم ، فما ، على هذا التفسير ، بمعنى جحد ، ويجوز ان يكون مانطلب ، فما ، على هذا استفهام ، والبغايا ، الطلائع التي تكون قبل ورود الجيش ، وفى الوادى ظلم ، وكل هذه المعانى السابقة للفظة البغى ، نقلها صاحب تاج المروس عن الراغب وعن الجوهرى ، ويجمع الباغى (١) على بغاة كقاضى وقضاة ، وعلى بغيان ، كراع ورعاة ورعيان ، ومنه حديث سراقه والهجرة ، انطلقوا بغيانا ، اي ناشدين وطالبيين ، وقد ذكر صاحب القاموس المحيط (٢) ما ذكره غيره من أئمة اللغة فى لفظ البغى ، هذا وقد ذكر صاحب كتاب الرائد : (٣) بان البغى يطلق على ، الظلم ، والجنائية الجريمة والتعدى ، والحسد والفساد ، والكثير من المطر ، والخروج على القانون ، والجرح ، ورم وفسد .

استخلاص : ويستخلص من الذى ذكرناه عن أئمة اللغة ، بانهم متفقون على ان من المعانى الحقيقية لكلمة البغى ، التعدى وتجاوز الحد ، وكذا الخروج على الامام لكنهم اختلفوا فى مدلولات تلك الكلمة الأخرى ، كاختيال الفرس ومرحهم ونزول المطر بكثرة ، فبينما يدل ظاهر عبارة صاحب اللسان على ان هذه معان حقيقية لتلك الكلمة ، نرى الزمخشري يصرح بأنها من باب المجاز .

وهكذا نجد ان المعنى اللغوى لكلمة البغى الذى يتناسب مع المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة متفق على انه معنى حقيقى لها ، بل ان من المعانى الحقيقية ايضا الكلمة البغى ، الخروج على الامام العادل ما يدل على ان المعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوى كما سيأتى بيانه . والله أعلم .

* * *

(١) انظر تاج المروس ج ١٠ / ٣٨ ، وانظر معجم متن اللغة ج ١٠ / ٣٢٠ وانظر محيط

المحيط ج ١٠ / ١١٠ .

(٢) انظر القاموس المحيط ج ٤ / ٣٠٤ (٣) انظر الرائد / ٣٢٩

المبحث الثانى

(الآيات التى ورد - فيها لفظ البقى من القرآن الكريم)

مادة (بقى) بتصاريدها المتعددة وردت فى القرآن الكريم فى عدة سور مما لفت نظرى فرجعت بدورى الى الكتب التى اعتنى فيها مؤلفوها باستقصاء الالفاظ المتكررة فى القرآن الكريم ، وان هذا المبحث فى نظرى له صلة وثيقة بالمبحث السابق ، حيث اننى تكلمت فى ذلك المبحث عن تعريف البقى لفئة وائمة اللغة الذين كتبوا عن تعريف البقى جعلوا كتاب الله نصب اعينهم ، حيث انه الكتاب الوحيد الذى نزل بلغة العرب الفصحى ، واللغة العربية محفوظة بحفظ هذا الكتاب المقدس ، فهو الكتاب الذى لا يتطرق اليه خلل ولا نقص ، حيث انه من لدن حكيم خبير ، فلا عجب اذا من اعتماد ائمة اللغة ، وعاقرة البيان فى استنتاج تعريفاتهم اللغوية عن كتاب الله تبارك وتعالى .

لهذه الاسباب مجتمعة كان لزاما على ان اذكر الآيات التى ورد فيها لفظ البقى من كتاب الله تعالى ، وكل هذه الآيات التى فيها لفظ البقى بتصاريدها المتعددة تدور حول الطلب ، ومجازة الحد ، والظلم وهذه هى المعانى اللغوية التى يدندن حولها ائمة اللغة وعاقرة البيان ، فهم لم يأتوا بجديد فى هذا الشأن ، وانما نبراسهم فيه كتاب الله تعالى ، فحرى بنا ان نجعل هذا الكتاب قدوة لنا فى ديننا ودنيانا وان نعمل لأجله ليل نهار ، فهو الكتاب الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وقد صدق امير الشعراء شوقي حيث قال :
وما عرف البلاغة ذوا بيان اذا لم يتخذك له كتابا

وحيث اننى ألزمت نفسى ذلك ، ورأيت انه من الصعوبة الرجوع الى مكان كل آية من هذه الآيات فى كتاب الله تعالى : اكتفيت بما ذكره صاحب المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم فى هذا الشأن ومن قبله كتاب فتح الرحمن كان هديا له وصحينا له فى عمله الجليل الذى وفق فيه . فقد تحملوا عنا المشقه وسهلوا لنا الوصول الى مكان كل آية من كتاب الله تعالى ، فجزاهم الله عنا احسن الجزاء .

(١)

ومما ذكره صاحب المعجم المفهرس في مادة بفي : انها وردت في القرآن الكريم في عدة سور وذكر منها :

سورة القصص :	ان قارون كان من قوم موسى فيبغى عليهم آية ٧٦
وسورة ص :	قالوا لاتخف خصان بفي بعضنا على بعض آية ٢٢
وسورة الحجرات :	فان بفت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى آية ٩
وسورة الشورى :	ولو بسط الله الرزق لمباده لبغوا في الأرض آية ٢٧
وسورة الانعام :	والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون آية ٣٩
وسورة الاعراف :	قل اغير الله ابغى ربا وهو رب كل شيء آية ١٦٤
وسورة النساء :	قل انما حرم ربي الفواحش ماظهر منها ومابطن والاثم والبغى بغير الحق آية ٣٣
وسورة النساء :	فان اطعنكم فلا تبغوا عليهم سبيلا آية ٣٤
وسورة آل عمران :	لم تصدون عن سبيل الله من آمن تنفقونها عوجا آية ٩٩
وسورة يوسف :	قالوا يا ايانا مانبغى هذه بضاعتنا ردت الينا آية ٦٥
وسورة الكهف :	قال ذلك ماكننا نبغ فارتدا على آثارها قصصا آية ٦٤
وسورة المائدة :	افحكم الجاهلية يبغون وله اسلم من في السموات والارض آية ٨٣
وسورة يونس :	فلما اتجاها اذا هم يبغون في الأرض بغير الحق آية ٢٣
وسورة الشورى :	اتما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق آية ٤٢
وسورة التوبة :	لو خرجوا فيكم مازادكم الا خيالا ولأضعواخلاقكم يبغونكم الفتنة آية ٤٧
وسورة هود :	الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا آية ١٩
وسورة ابراهيم :	ويصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا أولئك في ضلال بعيد آية ٣
وسورة الرحمن :	بينهما برزخ لايبغيان آية ٢٠
وسورة الحج :	ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه آية ٦٠
	لينصرنه الله

آية ٧	فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون	<u>وسورة المؤمنون :</u>
آية ٣١	فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون	<u>وسورة المعارج :</u>
آية ٤٢	قل لو كان معه آلهة كما يقولون لابتغوا الى ذى العرش سبيلا .	<u>وسورة الاسراء :</u>
آية ٥١	ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك	<u>وسورة الاحزاب :</u>
آية ١٩٨	ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم	<u>وسورة البقرة :</u>
آية ٩٠	وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى	<u>وسورة النحل :</u>
آية ١١٥	فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم	
آية ٣٣	ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا .	<u>وسورة النور :</u>
آية ٢٣	ومن آياته مناكم بالليل والنهار وابتغاءكم من فضله	<u>وسورة السرم :</u>
آية ٢٩	تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا	<u>وسورة الفتح :</u>
آية ١٧	فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له	<u>وسورة المكنوت :</u>
آية ٩٢	وما ينبغى للرحمن ان يتخذ ولدا	<u>وسورة مريم :</u>
آية ١٧	ومما يوحدون عليه فى النار ابتغاء حلية او متاع زيد مثله	<u>وسورة الرعد :</u>

هذا وقد ذكر صاحب المعجم - آيات كثيرة فى هذا المقام ، والذى اثبتته
هنا هو اكثرها ولعل فى هذا المرض المتقدم للآيات الكفاية فى هذا المبحث
انشاء الله ، والله من وراء القصد وهو الهادى الى سواء السبيل .

المبحث الثالث

(تعريف البغى اصطلاحاً)

اختلفت مذاهب الفقهاء فى التعريف الاصطلاحى بالنسبة للبغى ، ونستعرض فيما يلى كل مذهب على حدة .

مذهب الحنابلة (١) عرف الحنابلة البغاة ، بقولهم ، هم قوم من اهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلعهم لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج فى كفهم الى جمع الجيش .

وذكر صاحب الفروع : (٢) تعريفاً آخر للبغاة حيث قال : هم ، الخارجون على الامام بتأويل سائغ ولهم شوكة لاجمع يسير ، وان فات شرط فقطاع طريق . ونقل صاحب الفروع عن ، (٣) عيون المسائل : زيادة على التعريف الذى ذكره ، بقوله تدعوا الى نفسها او الى امام غيره .

وقال صاحب كشف القناع : (٤) بان المراد من البغاة ، هم الظلمة الخارجون عن طاعة الامام المعتدون عليه .

مذهب الحنفية : (٥) عرف الحنفية البغاة بقولهم ، البغاة ، هم الخوارج ، وهم قوم من رأيهم ان كل ذنب كفر كبيرة كانت او صغيرة يخرجون على امام اهل العدل ويستحلون القتال والدماء والأموال بهذا التأويل ولهم منعة وقوة .

وذكر ابن عابدين فى حاشيته : (٦) بأن البغاة ، قوم مسلمون خرجوا على امام العدل بتأويل ولم يستبيحوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبى ذراريهم . وأهل البغى : كل فئة لهم منعة يتغلبون ويجمعون ويقاتلون اهل العدل بتأويل يقولون الحق معنا ويدعون الولاية .

وقال أيضا : (٧) بان الباغى فى عرف الفقهاء هو الخارج على امام الحق بغير حق . وزاد صاحب الدر المختار شرح تنوير الابصار قوله : فلو بحق ، فليسوا ببغاة .

(١) انظر المغنى والشرح الكبير ٥٢/١٠ (٢) انظر الفروع ١٥٢/٦

(٣) انظر الفروع ١٥٢/٦ (٤) كشف القناع للبهوتى ١٢٨/٦

(٥) انظر بدائع الصنائع للكاسانى ٤٣٩٦/٩ (٦) حاشية ابن عابدين ٢٦٢/٤

(٧) الحاشية ٢٦١/٤ ، فتح القدير للكمال بن الهمام الحنفى ٤/٤٠٨ ، ذر المختار ٢٦١/٤

انظر حاشية الشلبى على شرح كنز الدقائق / ٢٩١ ج ٣

مذهب الشافعية : (١) عرف الشافعية البفاة ، بقولهم ، هم مخالفوا الامام بخروج عليه
وترك الانقياد او منع حق توجه عليهم ، بشرط شوكة لهم وتأويل ومطاع فيهم ،
قيل وامام منصوب ،

مذهب المالكية : (٢) عرف المالكية البفاة بقولهم انهم طائفة من المسلمين خالفت
الامام الذى يثبت امامته باتفاق الناس عليه لمنع حق لله او لأبى وجب عليها
كزكاة وكأداء ما عليهم مما جبهه لبيت مال المسلمين كخراج الأرض ونحو ذلك ،
او خالفته لارادتها خلعه وعزله . وعرفوا البفى شرعا ، بانه الامتناع عن طاعة من
ثبتت امامته فى غير معصية بمقابلة ولو تأولا .

مذهب الظاهرية : (٣) يعرف الظاهرية البفى ، بأنه ، الخروج على امام حقيق
بتأويل مخطئ فى الدين ، او الخروج لطلب الدنيا ، فان تعدت هذه الطائفة
الى اخافة الطريق او الى اخذ مال من لقوا اوسفك الدماء هملا انتقل حكمهم
الى حكم المحاربين وهم مالم يفعلوا ذلك فى حكم البفاة .

وتعريفه يشمل : الخوارج واهل البفى ، فالقسم الذين خرجوا على تأويل فى
الدين فاخطئوا فيه هم الخوارج ، وماجرى مجراهم من سائر الأهواء المخالفة
للحق ، والقسم الذين ارادوا لانفسهم دنيا فخرجوا على امام حق او على من هو
فى السيرة مثلهم فهم بفاة ،

مذهب الشيعة الزيدية (٤) يعرف الشيعة الزيدية الهاغى ، بأنه من يظهر انه
محق والامام مبطل وحاربه او عزم وله فئة او منعة او قام بما امره الى الامام .

تعميق : وظاهر ان اختلاف التعاريف فى المذهب الواحد او فى المذاهب
المختلفة يعود الى الاختلاف فى شروط اعتبار الخارجين على الامام بفاة ، وقد
بيننا فيما سبق وجوه اختلافهم فى هذا الصدد ، ونبهنا الى ما هو متفق عليه
وما هو مختلف فيه من الشروط . والله تعالى اعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر نهاية المحتاج ٤٠٢/٧ ، وانظر مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ

المنهاج شرح الشريينى الخطيب ١٢٣/٤ .

(٢) من الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل ٢٦٥/٤ .

(٣) انظر المحلى المجلد الثامن ١١٨/١١

(٤) انظر الروض النضير ٦٦٣/٤

المبحث الرابع

(صفة خروج الحسين بن علي)

تعرض الفقهاء في كتاب البغاة عن صفة خروج الحسين بن علي رضي
عنهما علي يزيد بن معاوية في الحملة التي انتهت باستشهاد الحسين رضي
الله عنه .

فذهب جمهور الفقهاء ، الى ان خروجه لا يمد بغيا ، وانما كان امرا مشروعاً
بل كان امرا واجبا ، لأن معنى الفئة الباغية (١) ، الفرقة التي خالفت الامام ،
ونائب الامام مثله اي في كون مخالفته تعد بغيا ، والامام ، هو الذي ثبتت
امامته باتفاق الناس عليه ويزيد بن معاوية ، لم تثبت امامته ، لأن اهل الحجاز
لم يسلموا له الامامة لظلمه فلا يلزم من عدم المبايعة ليزيد ان يكون الحسين
واتباعه بغاة .

وقال صاحب الانصاف : نقلا عن ابن الجوزي في كتابه السر المصون ، من
الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة منتسبين الى السنة ان يقولوا ان يزيد
كان على صواب ، وان الحسين اخطأ في الخروج عليه ولو نظروا في السيرة
لعلموا كيف عقدت له البيعة والزعم الناس بها ولقد فعل في ذلك كل قبيح ، ثم
لو قدرنا صحة خلافته فقد بدرت منه بوادر وكلها توجب فسخ العقد ، من نهب
المدينة ، ورمي الكعبة بالمنجنيق ، وقتل الحسين واهل بيته ، وضربه على ثنبنه
بالقضيب ، وحمله الرأس على خشبة ، وانما يميل جاهل بالسيرة عامي المذهب
(اي يميل عن تلك الاعتبارات ويقول بخطأ الحسين في خروجه علي يزيد)
يظن انه يفيظ بذلك الرافضة .

(١) انظر الشرح الكبير للدردير ٢٦٦/٤ ، وانظر الانصاف ١٠/١٦٠ ، ١٦١

المبحث الخامس

(حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمدافع عن نفسه ضد السلطان)

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ (١) من دعا إلى أمر بمعروف أو نهي عن منكر أو أظهر القرآن والسنة والحكم بالعدل لا يعتبر بغيا ، بل الباغى من خالفه ، المدافع عن نفسه ضد ظلم السلطان له ؛ إذا أريد المرء بظلم من جانب السلطان فممنع من نفسه سواء اراده الامام نفسه أو غيره من أحد اعوانه فدفع الظلم عن نفسه بالقوة هل يعد بغيا .

هذا مكان اختلف الناس فيه ؛ فقالت طائفة ؛ ان السلطان في هذا بخلاف غيره ولا يحارب السلطان وان اراد ظلما كما روى عن ايوب السختياني ان رجلا سألوا ابن سيرين فقالوا ، اتينا الحرورية زمان كذا وكذا لا يسألون عن شيء غير انهم يقتلون من لقوا ، فقال ابن سيرين ، ما علمت ان احدا كان يتخرج من قتل هؤلاء تأثما ولا من قتل من اراد قتالك الا السلطان فان للسلطان نحو . وخالفهم آخرون ، فقالوا ؛ السلطان وغيره سواء ، لما روى عن ابي قلابة قال ؛ ارسل معاوية ابن ابي سفيان الى عامل له ان يأخذ الوهط (الوهط - مال كان لعمرو بن العاص) فبلغ ذلك عبدالله بن عمرو بن العاص فابى سلاخه هو ومواليه وغلمته وقال ؛ انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ؛ من قتل دون ماله مظلوما فهو شهيد قال ابن حزم رحمه الله ؛ (٢) رأى عبدالله بن عمرو بن العاص ان اخذه منه غير واجب وما كان معاوية رحمه الله ليأخذ ظلما صراحا لكن اراد ذلك بوجه تأول به بلاشك ورأى عبدالله بن عمرو ، ان ذلك ليس بحق وليس السلاح للقتال ، لقتال عبيده بن ابي سفيان عامل اخيه معاوية أمير المؤمنين ، وكان ذلك بحضرة سائر الصحابة رضى الله عنهم ، ولا مخالف له في ذلك من الصحابة رضى الله عنهم ، خاصة وانه احتج عليهم بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السابق ذكره ، وهكذا جاء عن ابي حنيفة والشافعي وابى سليمان (٣) واصحابهم ، ان الخارجة على الامام اذا خرجت سئلوا عن خروجهم فان ذكروا مظلمة ظلموها انصفوا والا دعوا الى الفئدة فان فاؤوا فلا شيء عليهم ، وان ابوا قوتلوا ، ولا نرى هذا الا قول مالك ايضا ، فلما اختلفوا كما ذكرنا ، وجب ان نرد ما اختلفوا فيه الى

(١) انظر المحلى ١١٦ / ٢٠ المجلد الثامن ج ١١

(٢) انظر المحلى المجلد الثامن ج ١١ / ١٢٠ / ١٢١

(٣) هو امام ابن حزم واسمه داود بن علي بن خلف الأصفهاني المعروف بالظاهري ، ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ ويكنى بأبى سليمان ، صنف كثيرا من الكتب في الفقه والاصول وغيرها ، وكان فاضلا عالما نبیلا صادقا ثقة ، توفي سنة ٣٢٤ هـ ، واستمر مذهبه متبعا الى منتصف القرن الخامس ثم اضمحل ، انظر تاريخ التشريع الاسلامي للخضري ٢٢٧ / ٢٨

ما افترض الله تعالى علينا الرد اليه ان يقول الله تعالى ؛ " فان تنازعتم فى شئ بينكم فرددوه الى الله والرسول " (١) ففعلنا فلم نجد الله تعالى فرق فسمى قتال الفئة الباغية على الاخرى بين سلطان وغيره ، بل امر تعالى بقتال من يهوى على اخيه المسلم عموما حتى يفيى الى امر الله تعالى - وما كان رسك نسيا - وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام ، من قتل دون ماله فهو شهيد - ايضا عموم لم يخص معه سلطانا من غيره ، ولا فرق فى قرآن ولا حديث ولا اجماع ولا قياس بين من اريد ماله ، او اريد دمه ، او اريد فرج امرأته ، او اريد ذلك من جميع المسلمين ، وفى الاطلاق على هذا ، هلاك الدين واهله وهذا لا يحل بلا خلاف ! وبالله تعالى التوفيق .

* * *

(١) النساء : آية ٥٩

الباب الثالث

ما يترتب على البغى من احكام

يشتمل هذا الباب على خمسة عشر فصلا :

الفصل الأول : واجب الامام تجاه اهل البغى .

الفصل الثانى : فى القضاء .

الفصل الثالث : فى شهادة اهل البغى .

الفصل الرابع : شفعة اهل البغى .

الفصل الخامس : حكم ما اذا ارتكب اهل البغى : حال امتناعهم ما يوجب العقوبة

الفصل السادس : مانفذه اهل البغى حال بغيتهم من احكام واجبة عليهم .

الفصل السابع : الآلات الحربية .

الفصل الثامن : حكم من يشترك مع احدى الطائفتين فى القتال .

الفصل التاسع : فى ترك البغاة القتال .

الفصل العاشر : حكم اقتتال المسلمين فيما بينهم لعصبية أو رئاسة .

الفصل الحادى عشر : فى استنظار البغاة الامام .

الفصل الثانى عشر : حكم غنيمة اموال اهل البغى وسبى ذريتهم .

الفصل الثالث عشر : ما يتلف على الطرفين .

الفصل الرابع عشر : فى الأسرى .

الفصل الخامس عشر : فى حكم قتلى الطرفين من حيث الشهادة والارث .

الفصل الأول

واجب الامام تجاه أهل البغى

يشتمل هذا الفصل على مباحث ثمانية :

المبحث الأول : في سبب نزول قوله تعالى ، وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا .

المبحث الثاني : الفوائد المأخوذة من الآية الواردة في قتال أهل البغى .

المبحث الثالث : كيفية دفع البغاة .

المبحث الرابع : في فضل الصبر على البغى على دفعه بالقتال .

المبحث الخامس : متى يأذن الامام بقتال البغاة .

المبحث السادس : واجب الناس عند دعوة الامام لهم الى قتال أهل البغى .

المبحث السابع : الفرق بين قتال أهل البغى وقتال المشركين والمرئدين .

المبحث الثامن : الفرق بين قتال قطاع الطريق وقتال أهل البغى .

المبحث الأول

سبب نزول قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا

ورد في سبب نزول هذه الآية اربعة اقوال : (١)

الأول : انها نزلت في الأوس والخزرج كان بينهم قتال بالسيف والنمال وذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثاني : انها نزلت في رجلين من الأنصار كانت بينهما ملاحاة في حق بينهما فقال احدهما للآخر لأخذنه عنوة لكثرة عشيرته ، وان الآخر دعاه الى المحاكمة الى النبي صلى الله عليه وسلم فأبى ان يتبعه ولم يزل بهم الأمر حتى تدافعوا وتناول بعضهم بعضا بالأيدى والنمال .

الثالث : انها نزلت في رجل من الانصار كانت له امرأة تدعى ام زيد وان المرأة ارادت ان تزور اهلها فحبسها زوجها وجعلها في علية لا يدخل عليها احد من اهلها ، وان المرأة بعثت الى اهلها فجاء قومها فانزلوها لينطلقوا بها فخرج الرجل فاستفك بأهله فجاء بنو عمه ليحولوا بين المرأة وبين اهلها فتدافعوا واجتلدوا بالنمال . فنزلت الآية .

الرابع : انها نزلت في رهط عبدالله بن ابي بن سلول من الخزرج - ورهط عبدالله بن رواحة من الأوس ، وسببه : ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف على حمار له على عبدالله بن ابي وهو في مجلس قومه فراث حمار النبي صلى الله عليه وسلم اوسط غباره فأمسك عبدالله بن ابي انفسه وقال : لقد أذانا نتن حمارك ففضب عبدالله بن رواحة وقال ، ان حمار رسول الله صلى الله عليه وسلم اطيب ريحا منك ومن ابيك ففضب قومه واقتتلوا بالنمال والأيدى ، فنزلت الآية فيهم (٢) .

ورجح ابن الصربي في احكام القرآن الرواية الأخيرة ، وقال : انها اصح الروايات ، ثم قال : والآية تقتضى جميع ما روى لعمومها ومالم يرو فلا يصح تخصيصها ببعض الأحوال دون بعض .

واقول تأييدا لكلام ابن الصربي في هذا ، ان العبارة بعموم اللفظ وشمول المعنى لا بخصوصه ومورده كما جرت به عادة الأصوليين . والله اعلم بالصواب .

(١) انظر احكام القرآن لابن الصربي ٤/ ١٧٠ ، آية البقي سورة الحجرات آية ٩ ، وانظر اسباب النزول للواحدى / ٢٢٣ ، واسباب النزول للسيوطى / ١٥٧ ، انظر احكام القرآن للجصاص ج ٥ / ٢٧٩ ، وانظر الطبرى ٢٦ / ١٢٨ ، وانظر روح المعاني للألوسى ١٣٧ ، وانظر المجموع ٢٢١ / ٥٢٢ (٢) متفق عليه من حديث انس رضى الله عنه ، انظر تلخيص الحبير / ٤١

المبحث الثانى

الفوائد المأخوذة من الآية الواردة فى قتال اهل البغى

أخذ الفقهاء من هذه الآية الكريمة عدة فوائد اضاءت لهم الطريق أثناء بحثهم عن احكام قتال اهل البغى ، ولا غرابة فى ذلك فالقرآن بصفته كلام الله عز وجل هو الأصل لتشريع قواعد الاسلام على اسس متينة وكاملة لا يتخللها نقص ولا زيادة ، فالله عز وجل اعرف بمقصد الباغيين ، ومن ضمن هذه الفوائد : (١) وان شئت قلت معالم ظاهرة نحو تحقيق احكام البغاة مايلى :

أولاً : انهم لم يخرجوا ببغيتهم عن الايمان لأنه عز وجل سماهم مؤمنين ، وذلك بنص الآية حيث قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا .

ثانياً : انه اوجب قتالهم ، فقال ، فقاتلوا التى تبغى .

ثالثاً : انه اسقط قتالهم اذا فاءوا الى امر الله حيث قال حتى تغىء الى امر الله .

رابعاً : انه اسقط عنهم التبعة فيما اتلفوه فى قتالهم .

خامساً : انها افادت بجواز قتال كل جماعة منعت حقاً واجبا عليها . واسم البغى كما ذكر ذلك بعض فقهاء الشافعية ليس ذماً على الاطلاق ، لانهم انما خالفوا بتأويل جائز فى اعتقادهم لكنهم اخطئوا فيه ، فاهلية الاجتهاد التى لهم تجمل لهم فوع عذر فى خروجهم ، وماورد من ذمهم ووصفهم بالعصيان والفسوق محمولان على من لا اهلية له للاجتهاد او لا تأويل له ، اوله تأويل قطعى البطلان .

وسا ورد فى ذم الخارجيين : (٣) قوله عليه السلام من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث - من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه ، وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فميتته جاهلية ، وعلى كل فهذه الاحاديث الواردة فى ذمهم محمولة على من خرج من الطاعة بلا تأويل ، او بتأويل فاسد قطعاً ، هذا وان مأخذ قتال البغاة والخارجين ، كان بنص الآية الكريمة ، فهى التى قررت احكامهم بادية ذى بدء علوهاورد فى سبب النزول ، وماجنح اليه بعض الفقهاء (٤) من أن مأخذ قتال البغاة والخارجين كان فى زمن على رضى الله عنه ، فقصدهم من ذلك والله اعلم ان عليا رضى الله عنه كان قد ابتلى بالخارجين فى زمنه ، وكانوا يحملون

(١) انظر المغنى ١٠/٤٨ ، ٤٩ ، وانظر المجموع ١٢/٥٢٤ .

(٢) انظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٢ (٣) انظر مغنى المحتاج ٤/١٢٤

(٤) انظر مغنى المحتاج ٤/١٢٣ ، ونهاية المحتاج ٧/٤٠٢

معتقدات سيئة وخارجة عن المؤلف المصهور فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم
فكانوا خارجين على السلطة العليا ، والخلافة الاسلامية ، بجانب حملهم لمعتقدات
فاسدة لانت الى الدين الاسلامى بأية صلة او رابطة لذلك جنح رضى الله عنه
الى معاملتهم بطرق خاصة حيث توصله الى هدفه المنشود لاقامة الدولة
الاسلامية على اسس متينة وراسخة وعلى رجال اشداء اقوياء ، فكان يضع لكل قضية
حلا عاجلا ، لى يحسم موقف الشر من اساسه ويبيد اسم الخزي من الوجود
هذا مع التزامه بالقواعد المقعدة لاحكام البفاة والخارجين الواردة فى القرآن
الكريم والى هى الأصل فى التشريع الاسلامى ، وفى حل مشاكل المسلمين .
هذا ماظهر لى فى هذه النقطة بالذات ، والله من وراء القصد .

* * *

البحث الثالث كيفية دفع البغاة

قال الجصاص رحمه الله : (١) قد اقتضى ظاهر الآية الأمر بقتال الفئة الباغية حتى ترجع الى امر الله وهو عموم في سائر ضروب القتال ، فان فاءت الى الحق بالقتال بالعصى والنعال لم يتجاوز به الى غيره ، وان لم تفى بذلك قوتلت بالسيف على ماتضمنه ظاهر الآية وغير جائز لأحد الاقتصار على القتال بالعصى دون السلاح مع الاقامة على البغى ، وترك الرجوع الى الحق ، وذلك احـد ضروب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ، من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان ، فأمر بازالة المنكر باليد ، ولم يفرق بين السلاح ومادونه فظاهره يقتضى وجوب ازالته بأى شئ امكن ، وذهب قوم من الحشو ، الى ان قتال اهل البغى انما يكون بالعصى والنعال ، ومادون السلاح وانهم لا يقتلون بالسيف ، واحتجوا : بما روى فى سبب نزول الآية وقتال القوم الذين تقاتلوا بالعصى والنعال ، وهذا لادلالة فيه على ماذكروا ، (٢) لأن القوم تقاتلوا بما دون السلاح فأمر الله تعالى بقتال الباغي منهما ، ولم يخص قتالنا اياه بما دون السلاح ، فمتى ظهر لنا قتال من فئة على وجه البغى قابلناه بالسلاح ومادونه حتى ترجع الى الحق - وليس فى نزول الآية على حال قتال الباغي لنا بغير سلاح مايجب ان يكون الأمر بقتالنا اياهم مقصورا على مادون السلاح مع اقتضاء عموم اللفظ للقتال بسلاح وغيره ، ألا ترى انه لو قال : من قاتلكم بالعصى فقاتلوه بالسلاح لم يتناقض القول به ، فكذلك امره ايانا بقتالهم ان كان عمومهم يقتضى القتال بسلاح وغيره وجب ان يجرى على عمومهم . وايضا : قاتل على بن ابي طالب رضى الله عنه الفئة الباغية بالسيف وصحه من كبراء الصحابة وأهل بدر من قد علم مكانهم ، وكان محقا فى قتاله لهم لم يخالف فيه أحد الا الفئة الباغية ، التى قابلته واتباعها ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار تقتلك الفئة الباغية ، وهذا خبر مقبول من طريق الثواتر حتى ان معاوية لم يقدر على جرده لما قال له عبدالله بن عمر ، فقال : انما قتله من جاء به فطره بين اسننتنا ، رواه اهل الكوفة واهل البصرة وأهل الحجاز واهل الشام ، وهو علم ممن اعلام النبوة ، لأنه خبر عن غيب لايعلم الا من جهة علام الغيوب .

(١) انظر احكام القرآن للجصاص ٢٨٠/٥ (٢) انظر احكام القرآن للجصاص ٢٨٠/٥

المبحث الرابع

فضل الصبر على البقى على دفعه بالقتال

ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية في الفتاوى (١) ان من كان من الطائفتين يظن انه مظلوم مبغى عليه فاذا صبر وعفى اعزه الله ونصره ، قال تعالى : " وجزاء سيئه سيئة مثلها فمن عفا واصلح فاجره على الله " (٢) وقال : " انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويسفون في الأرض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور " (٣)

وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ، ما زاد الله عبدا بعفو الاعزا ، ومتواضع احد لله الا رفعه الله ، ولانقص صدقة من مال . (٤) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة فان البقى مصرعه . قال ابن مسعود رضي الله عنه : ولو بغى جيل على جيل لجعل الله الباغي منهما دكاً .

ومن حكمة الشمر : قضى الله ان البقى يصرع اهله وان على الباغي تدويرا واثرا ويشهد لهذا قوله تعالى : " يا أيها الناس انما بغىكم على انفسكم متاع الحياة الدنيا " . (٥)

وفي الحديث : ما من ذنب اضرى ان يجعل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البقى ، وما حسنة اضرى ان يجعل لصاحبها الثواب من صلة الرحم (٦) فمن كان من احدى الطائفتين باغيا ظالما فليتق الله وليتنب ، ومن كان مظلوما مبغيا عليه وصبر كان له البشري من الله ، قال تعالى : " ولنبلونكم بشئ من الخوف والجوع ونقص من الأموال والانس والثمرات وبشر الصابرين (٧) قال عمرو بن اوس : هم الذين لا يظلمون اذا ظلموا - وقد قال تعالى للمؤمنين في حق عدوهم وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا . (٨)

(١) انظر الفتاوى ج ٣ / ٨٣ ، ٨٢ (٢) الشورى : آية ٤٠

(٣) الشورى : آية ٤٢ . (٥) يونس : آية ٢٣

(٦) الحديث عن ابي بكر رضي الله عنه ، رواه احمد في مسنده ، والبخاري في الادب المفرد ، ورواه ابوداود والترمذي وابن حبان والحاكم - وقال فيه

الحاكم انه صحيح ، انظر التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٢ / ٣٦٠

(٧) البقرة : آية ١٥٥ (٨) آل عمران : آية ١٢٠

(٤) الحديث : مروى عن عبد الرحمن بن عوف ولكن بغير هذا اللفظ المذكور ، ونصه : ثلاث والذي نفس محمد بيده ان كنت لحالفا عليهن لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا ، ولا يعفوا عبد عن مظلمة يبتغى بها وجه الله عز وجل الا زاد الله بها عزا يوم القيامة ، ولا يفتح عبد باب مسألة الا فتح الله عليه باب فقر ، رواه احمد وابويعلى والبزار وفي اسناد رجل لم يسم واخرجه البزار من طريق ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه وقال ان الرواية هذه أصح

وقال يوسف عليه السلام : لما فعل به اخوته ما فعلوا فصبر واتقى حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو فى عزة وقالوا - أئذك لأنت يوسف ، قال : انا يوسف (١) وهذا اخى قد من الله علينا انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين - فمن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعدل ولم يتغنى حدود الله وصبر على أذى الآخر وظلمه لم يضره كيد الآخر بل ينصره الله عليه . فثبت من هذا ان القتال لرد البغى وان كان مشروعا الا ان تركه والاعتصام بالصبر افضل والظاهر ان ذلك لا يكون الا اذا كان الباغون لم يخرجوا عن شريعة الله كلية ولم يستشر خطرهم بعد واقتصر خروجهم على الصياح ونحوه ، والا فانه يتمين قتالهم - والله من وراء القصد .

* * *

المبحث الخامس

متى ياذن الامام بقتال البغاة

الذى يظهر من كلام عامة الفقهاء ان الامام لا يبادر بالاذن بقتال اهل البغى بمجرد تجمعهم وظهور بواور خطرهم بل لا ياذن بقتالهم (١) الا اذا علم ان فى عسكره قوة وقدرة عليهم ، والا اخره الى ان تمكنه القوة عليهم ، لأنه الاحتياط فى ذلك ، فاذا علم ان فى عسكره قوة وقدرة عليهم آذنتهم بالقتال وجوبا ، لأنه تعالى امر بالاصلاح ثم القتال . فلا يجوز تقديم ما اخره الله ، وينبغى الا يظهر ذلك لهم بل يرهيبهم ويورى . يقول صاحب المجموع: (٢) اذا قاتلهم مع الضعف لم يؤمن الهلاك على اهل العدل ، ومن تنمة الروض النضير (٣) اذا كان الامام فى قلة من العسكر لم يجب عليه قتال اهل البغى فاذا كان اصحابه ثلثائة ومضعة عشر - عدة اهل بدر - وجب عليهم القتال ولم يعذروا بترك القتال ، فانه ليس من الاعمال شئ افضل من جهادهم ، وذكر بان هذا القول قاله زيد بن على عليهما السلام ، وهى رواية عن ابى حنيفة كما ذكر ذلك صاحب التتمة والحجة لهذا القول ، ان الله تعالى اذن لرسوله صلى الله عليه وسلم وامره بقتال المشركين يوم بدر حين بلغ عدد اهل الحق ثلثائة وضع عشرة - غير ناظر الى عدد اهل الشرك . وذكر رواية اخرى : انه لا يجب القتال حتى يكون اهل العدل على النصف من اهل البغى ، لقوله تعالى : وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله . وذكر صاحب التتمة قولاً ثالثاً عن زفر : حيث قال - اذا كانوا اربعين نفراً وجب عليهم القتال لقوله تعالى : يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين . (٤) وكان نزول الآية بعد اسلام عمر - وهو موف اربعين رجلاً . والحقيقة كما قاله صاحب الروض بعد سرد هذه الروايات : ان الصبرة فى قصدهم بالفزو بظن الغلبة على الباغى من دون تحديد لمقدار اهل العدل وذلك مختلف باختلاف قوة البغاة عدداً وعدة وزماناً ومكاناً ، لأن شرط (٥) وجوب النهى عن المنكر ظن التأثير لقوله عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه - اخرجه مسلم

(١) انظر صفى المحتاج ج٤ / ١٢٦ ، وانظر نهاية المحتاج ج٧ / ٤٠٦

(٢) انظر المجموع ج١٧ / ٥١٦ (٣) انظر التتمة ج٥ / ٧

(٤) سورة الانفال : آية ٦٤ (٥) انظر تنمة الروض النضير ٨ / ٥

واللفظ له . والاستطاعة وعدمها : انما يحصلان للنهائي بالنظر فى قرائن الأحوال المفيدة للظن - وهذا فى الاغارة على غرة حيث تجوز - واما المصافة والملاقة فيجب بذل المستطاع من الدفاع - ولا يكون الفرار فسقا الا حيث كان جيش العدو دون مثلى جيش أهل الحق عددا وعسدة عملا بآية الأنفال . واما قوله تعالى : كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة فلا دلالة فيها على الوجوب وان دلت على الجواز - واما النصر فهو من عند الله ، ولا شك ان للصبر وصلاح النية تأثيرا عظيما ، ولهذا قال تعالى والله مع الصابرين (١) ، وقال : يا ايها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم (٢) ويثبت اقدامكم ، وذلك مما يجب على جميع المجاهدين الكون عليه والاتصاف به سواء كانوا قليلين او كثيرين ، وقد روى ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : (٣) خير الصحابة اربعة وهيرالشرايا اربعمائة ، وخير الجيوش اربعة آلاف ، ولا يغلب أثنا عشر الفا من قلة ، ولا خفاء (٤) انه ليس بمناف لآية الأنفال ، لأنه سبق لبيان خيرية اكوان عدد المجاهدين وعدم غلبتهم قلة ، وسياق الآية ، لوجوب المقاومة وحرصه الفرار او التحيز الى غير فئة ، فاذا كان البفاة عشرة آلاف فخير عدد المجاهدين من أهل المدل ان يكونوا اربعة آلاف ، ويجب عليهم بسذل المستطاع من المقاومة .

وقال فى معنى المحتاج : (٥) ان قتال البفاة واجب اذا علم ان فى عسكره قوة وقدرة عليهم ، وذلك بأحد خمسة امور :

اولا : اذا تعرضوا لحريم أهل المدل .

ثانيا : او تعطل جهاد الكفار بهم .

ثالثا : او اخذوا من حقوق بيت المال مالىس لهم .

رابعا : او امتنعوا من دفع ماوجب عليهم .

خامسا : او تظاهروا على خلع الامام الذى قد انعقدت بيعته .

فلو انفردوا عن الجماعة ولم يمنعوا حقا ولا تعدوا الى مالىس لهم جاز قتالهم لأجل تفريق الجماعة ، ولا يجب لتظاهروهم بالطاعة ، وهذا الذى

ذكره صاحب معنى المحتاج فيه تحديد دقيق للحالة التى يتعين فيها قتال اهل

البغى ويكون واجبا على الامام ان يأذن بقتالهم والحالة التى يجوز فيها ذلك . والله من وراء القصد

(١) سورة الانفال : آية ٦٦ (٢) سورة محمد : آية ٧

(٣) رواه ابوداود والترمذى والهاكم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما باسناد صحيح

انظر التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوى ١/ ٥٢٦ ، وانظر نيل الاوطار ٢٦٧/ ٢٦٧

(٤) انظر تنمة الروض النضير ٥/ ٩ (٥) انظر معنى المحتاج ٤/ ١٢٦ ، انظر نهاية المحتاج ٦٧/ ٦٧

المبحث السادس

واجب الناس عند دعوة الامام لهم الى قتال اهل البغى

ذكر صاحب بدائع الصنائع : (١) انه يجب على كل من دعاه الامام الى قتال اهل البغى ان يجيبه الى ذلك ولا يسمعه التخلف اذا كان عنده غنا وقدره ، لأن طاعة الامام فيما ليس بمعضية فرض فكيف فيما هو طاعة .

والدليل على ذلك : قوله تعالى : " يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم (٢) "

وذكر صاحب المفنى : (٣) ان من اتفق المسلمون على امامته وبيعته ثبتت امامته ووجبت مفعولته .

وذكر صاحب كشف القناع : (٤) انه يجب على الرعية معونة الامام على حربهم للآية الكريمة ، يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، ولقوله صلى الله عليه وسلم ، من فارق الجماعة شبرا فقد خلع ريقه الاسلام من عنقه . (٥)

وقال صاحب جامع الفصولين : (٦) كما ذكر ذلك ابن عابدين فى حاشيته على كل من يقوى على القتال ان ينصروا امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لأنهم ملعونون على لسان صاحب الشرع ، وقيد هذه المعونة من الرعية للامام ، ان لم يكن الامام ظالما ، وكان البغاة يدعون الحق والولاية ويقولون الحق معنا ، اما اذا كان الامام ظالما فلا ينبغى للناس ان يعينوا الامام عليهم ، لأن فيه اعانة على الظلم ، ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا ، لأن فيه اعانة على خروجهم على الامام ، وعلى الامام ان يترك الظلم وينصفهم . قال عليه الصلاة والسلام ، الفتنة نائمة لمن الله من ايقظها .

(١) انظر بدائع الصنائع للكاسانى ٤٣٩٧/٩ (٢) سورة النساء : آية ٥٩

(٣) انظر المفنى ٥٢/١ (٤) انظر كشف القناع ١٣١/٦

(٥) الحديث رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث ابى ذر رضى الله عنه باللفظ المذكور ، ورواه الحاكم بلفظ آخر من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، من خرج عن الجماعة قيد شبر فقد خلع ريقه الاسلام من عنقه حتى يراجعه ومن مات وليس عليه امام جماعة فان موته مائة جاهلية ، ورواه احمد والترمذى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحه من حديث الحارث الاشعري ، ورواه الحاكم من حديث معاوية ايضا ، والبخارى من حديث ابن عباس ، انظر تلخيص الجبير ٤١/٤

(٦) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦١/٤ .

وذكر ابن عبد البر: ^(١) في كتاب الاستيعاب ، ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : ما اجدنى آسى على شئ فأتبنى من الدنيا الا انى لىم اقاتل الفئة الباغية مع على ، ونقل مثل ذلك صاحب الفروع عن الاستيعاب . وقال صاحب الدر المختار: ^(٢) من دعاة الامام الى قتال اهل البفسى افترض عليه اجابته لو كان قادرا ، لأن طاعة الامام فيما ليس بمعضية فرض فكيف فيما هو طاعة ، فان لم يكن قادرا لزم بيته ،

وذكر ابن عابدين فى حاشيته : الأدلة على ذلك وقال : الأصل فى ذلك قوله تعالى : يا أيها الدين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولسى الأمر منكم ، وقال صلى الله عليه وسلم ، اسمعوا واطيعوا ولو امر عليكم عىد حبشى اجدع . ^(٣) وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : عليكم بالسمع والطاعة لكل من يؤمر عليكم مالم يأمركم بمنكر ففسى المنكر لاسمع ولا طاعة .

والمروى عن ابى حنيفة رضى الله عنه: ^(٤) انه اذا وقعت الفتنة بين المسلمين فينفى للرجل ان يمتزل الفتنة ويلزم بيته ، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام ، من فر من الفتنة اعتق الله رقبته من النار وقال لواحد من الصحابة كن حلسا من احلاس بيتك ، رواه عنه الحسن بن زياد ، فقوله هذا محمول على وقت خاص ، وهو ان لا يكون امام يدعوه الى القتال ، واما اذا كان فدعاه يفترض عليه الاجابة ، وماروى عن جماعة من الصحابة ، انهم قعدوا فسى الفتنة ، محمول على انه لم يكن لهم قدرة ولا غناء ، وربما كان بعضهم فى تردد من حل القتال ، كما روى عن بعضهم ، انه اثنى عليا رضى الله عنه يطلب عطاءه من بيت المال فمنعه على رضى الله عنه وقال له ، اين كنت يوم صفين فقال : ابفنى سيفا اعرف به الحق من الباطل ، فقال له : ما قال الله هذا وانما قال فقاتلوا التى تبفى حتى تففى الى امر الله . وماروى ^(٥) اذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول فى النار ، فمحمول على اقتتالهما حمية وعصبية كما يتفق بين أهل قريتين ومحلتيين او لأجل الدنيا والمملكة .

(١) انظر الاستيعاب ٣/٩٥٣ ، وانظر الفروع ٦/١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) انظر الدر المختار ٤/٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) رواه مسلم ، من حديث ام الحصين باللفظ المذكور ، ومن حديث ابى ذر بلفظ اوصانى خليلى صلى الله عليه وسلم ان اسمع واطيع ولو لمبد مجدع ، انظر تلخيص الجبير ٤/٤٣ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٧ ، ٤٣٩٨ ، وانظر فتح القدير ٤/٤١١ ،

وانظر المسوط ١٠/١٢٤ .

(٥) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٧ ، ٤٣٩٨ ، وانظر فتح القدير ٤/٤١١ .

ونذكر في حاشية الشلبي: (١) ان الكرخي قال في مختصره، ان اباحنيفة يقول: ان كان الناس مجتمعين على امام من المسلمين والناس آمنون والسبل آمنة، فخرج ناس ممن ينتحل الاسلام على امام أهل الجماعة، فينبغي للمسلمين ان يمينوا امام أهل الجماعة وان لم يقدرُوا على ذلك، لزموا بيوتهم ولم يخرجوا مع الذين خرجوا على امام أهل الجماعة ولم يمينوهم .
رأى ابن تيمية في تقييد طاعة الامام بظهور المصلحة

قال ابن تيمية في الفتاوى: (٢) من رأى ان هذا القتال مفسدته اكثر من مصلحته علم انه قتال فتنة فلا تجب طاعة الامام فيه، ان طاعته انما تجب فيما لو لم يعلم الأمور انه معصية بالنص، فمن علم ان هذا هو قتال الفتنة الذي تركه خير من فعله لم يجب عليه ان يعدل عن نص معين خاص الى نص عام مطلق في طاعة اولى الأمر، ولا سيما وقد امر الله تعالى عند التنازع بالرد الى الله والرسول .

رأى مالك في تقييد وجوب طاعة الامام بكونه عادلا

وتقول المالكية: (٣) انه تجب على الناس معاونته امامهم على البفاة اذا كان الامام عدلا، واما غير العدل فلا تجب معاونته .
قال مالك رحمه الله تعالى: دعه، وما يراى منه ينتقم الله من الظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما .

ونذكر ابن العربي في احكام القرآن: (٤) ان ابن القاسم روى عن مالك، قوله اذا خرج على الامام العدل خارج وجب الدفع عنه مثل عمر بن عبدالمعز فاما غيره فدعه ينتقم الله من ظالم بمثله ثم ينتقم من كليهما، قال الله تعالى فاذا جاء وعد اولاهما بمثنا عليكم عبادا لنا اولى بأس شديد فجاؤا خلال الديار وكان وعدا مفعولا .

ونذكر ابن العربي رواية عن سحنون: (٥) انما يقاتل مع الامام العدل سواء كان الأول او الخارج عليه فان لم يكونا عدلين فأمسك عنهما الا ان تراد بنفسك او مالك او ظلم المسلمين فادفع ذلك .

وروى عن مالك ايضا كما ذكر ابن العربي: (٦) قوله: لانقاتل الا مع امام عادل يقدمه اهل الحق لانفسهم، ولا يكون الا قرشيا، وغيره لا حكم له الا ان يدعوا الى الامام القرشي لأن الامامة لا تكون الا لقرشي .

(١) انظر حاشية الشلبي ٢٩٤/٣ (٢) انظر الفتاوى ٤٤٢/٤

(٣) انظر شرح الدرر على مختصر خليل ٢٦٦/٤ (٤) انظر احكام القرآن لابن العربي ١٧١٠

(٥) انظر احكام القرآن لابن العربي / ١٧١٠ (٦) نفس المرجع / ١٧١٠

ما يظهر لنا في هذه المسألة : بعد سرب اقوال الأئمة رحمهم الله تعالى مع ادلتهم التفصيلية في ذلك عرفنا ان طاعة الامام واجبة اذا لم يأمر بمعصية وطلبه من أهل العدل والمقيمين في داره والخاضعين لسلطته وحكمه ومعاونته على الفئة الباغية، طلب شرعى اساسى وهو من حقوقه وتجب على الرعية معاونته بقدر الامكان بالنفس والمال والسلاح، ومن لم يقدر فعله ان يكف اذاه عن المسلمين وعن الامام، وان يلزم بيته وان لا يعاون الخارجين فان ذلك من اعظم المنكرات، لما يترتب عليه من مفسد عظيمة تعود بالشـر والويل على الجميع، وعرفنا توجيه رأى ابى حنيفة رحمه الله في هذه النقطة وانه يتفق مع الجمهور عن اهل العلم في ذلك، فلا داعى لمناقشته .

اما مذهب مالك وماسب اليه : فالواقع ان الامام مالك رحمه الله تعالى حجر واسما فـالله تعالى يقول : يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم (١) من غير تقييد اولى الأمر بكونهم عدولا، او جائرين ظالمين، او بكونهم من قريش او من غيره . وقول الامام مالك رحمه الله، انه يجب على الناس معاونته امامهم على البفاة، اذا كان الامام عدلا واما غير العدل فلا تجب معاونته، اقول معنى هذا : انه تجوز معاونته اذا كان غير عدل، وقوله رحمه الله : دعه وما يراى منه ينتقم الله من الظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما . ان هذا الخطاب موجه لفرد معين، وفي ظرف خاص كما يظهر ذلك من عبارته فلا عموم فيه واما قوله، لانقاتل الا مع امام عادل يقدمه أهل الحق لأنفسهم ولا يكون الا قرشيا . ان الخلاف في القرشية بالنسبة للامام معلوم الخلاف فيه، فلا داعى لذكره الآن خاصة واننى ذكرت ذلك الخلاف في مقدمة الرسالة حينما تكلمت بشيئ من التفصيل في الشروط المختلف فيها ومنها اشتراط القرشية في الامام .

والذى يظهر لى هو رجحان رأى شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : من وجوب الموازنة بين المصلحة من القتال والمفسدة المترتبة عليه، حتى لو ظهر ان القتال مفسدته اكثر من مصلحته تبين انه قتال فتنة وهو معصية بالنصوص الصحيحة الواردة في السنة فيتعين تركه وعدم اجابة الامام اليه، والنصوص الواردة في وجوب طاعة الامام عامة ومطلقة فتقبل التخصيص والتقييد، والنصوص الواردة في الفتنة نصوص خاصة فتخصص عموم النصوص الأولى هذا من جهة ومن جهة أخرى، فان رأى ابن تيمية رحمه الله يتفق مع القاعدة الفقهية العامة المتفق عليها والتي تقضى بان دفع المفسدة اولى من جلب المنفعة وانه يرتكب اخف الضررين، والله تعالى اعلم بالصواب .

المبحث السابع

الفرق بين قتال أهل البغى وقتال المشركين والمرتدين

ذكر الماوردي في الأحكام السلطانية: (١) أن قتال أهل البغى مخالف لقتال المشركين والمؤتدين من ثانية أوجه :

أحدها : أن يقصد بالقتال ردعهم ولا يتمد فيه قتلهم ، ويجوز أن يتمد قتل المشركين والمرتدين .

الثاني : أن يقاتلهم مقبلين ويكف عنهم مدبرين ، ويجوز قتال أهل الردة والحرب مقبلين ومدبرين .

والثالث : أن لا يجهز على جريحهم ، ويجوز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين .

والرابع : أن لا يقتل أسراهم ، وأن جاز قتل أسرى المشركين والمرتدين ، فمن امنه رجسته إلى القتال اطلق ، ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب ثم يطلق .

والخامس : لا تنضم أموالهم ولا تسبى ذراريهم ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : منعت دار الاسلام ما فيها وأباح دار الشرك ما فيها .

والسادس : لا يستعان على قتالهم بمشرك معاهد ولا ذمى ، وقد منع الأصم أحمد رحمه الله ذلك في قتال أهل الحرب فأولى في قتال البغاة .

والسابع : أن لا يهادنهم إلى مدة ولا يوادعهم على مال ، فإن هادنهم إلى مدة لم يلزمه ، وأن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم .

والثامن : أن لا ينصب عليهم الرعادات ، ولا يحرق عليهم المساكن ، ولا يقطع عليهم النخيل والأشجار ، لأنها دار الاسلام تمنع ما فيها وأن يفى أهلها .

فإن احاطوا بأهل العدل وخافوا منهم الاضطلام : جاز لهم الدفاع عن أنفسهم ما استطاعوا وهاية وسيلة ، فإن المسلم إذا اريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من ارادها إذا كان لا يندفع بغير القتل . أ - هـ بتصرف

وهذا موافق لما يتضمنه باب البغاة في كتب الفقه في المذاهب المختلفة ، وإن امتاز ما ذكره الماوردي بحسن الترتيب وبالحصر وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم .

(١) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ٦٠/٦١ ، وانظر الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ٥٥/٥٦ ، وانظر قوانين الأحكام الشرعية لأبن جزى المالکسى

المبحث الثامن

الفرق بين قتال قطاع الطريق وقتال اهل البقى

ذكر القاضى ابويعلى فى الاحكام السلطانية : (١) ان قتال قطاع الطريق مخالف لقتال اهل البقى من خمسة اوجه .

احدها : يجوز قتال قطاع الطريق مقبلين ومدبرين ، لاستيفاء الحقوق منهم ولايجوز اتباع من ولى من اهل البقى .

الثانى : انه يجوز ان يعتمد فى الحرب قتل من قتل منهم ، ولايجوز ان يعتمد قتل اهل البقى .

الثالث : انهم يؤخذون بما استهلكوه من مال ودم فى الحرب وغيرها ، بخلاف اهل البقى .

الرابع : يجوز حبس من اسر منهم لاستبراء حاله ، وان لم يجز حبس احد من اهل البقى ، واقول والله التوفيق ، انه يتعين حبس الباغى اذا وقع فى الأسر اذا لم تؤمن منه الرجعة الى اهل البقى ، كما بينا ذلك فى المبحث السابق .

الخامس : ان ما اجتبهه من خراج واخذوه من صدقات فهو كالمأخوذ غصبا لايسقط عن اهل الخراج والصدقات حقا ، بخلاف اهل البقى . . أ - هـ

وتعليقنا على ما ذكره ابويعلى ، كتعليقنا على ما اورده الماوردى فى المبحث السابق ، والله تعالى اعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى ٥٨ ، وانظر قوانين الاحكام الشرعية لابن جزى المالكى ٣٩٤ .

الفصل الثاني

في القضاء

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : قاضي اهل البغى وما ينفذ من احكامه وما لا ينفذ .

المبحث الثاني : كتاب قاضي البغاة الى قاضي أهل العدل .

المبحث الاول

قاضى اهل البغى وماينفذ من احكامه وما لاينفذ

اذا تغلب اهل البغى على مدينة او جهة فعينوا قضاة نظروا فى خصومات الناس واصدروا فيها احكاما ، ثم عادت تلك الجهة الى سلطة اهل العدل فلما هو حكم ما اصدره قضاة اهل البغى من احكام ، هل تنفذ ام تنقض . فى المسألة تفصيلات تختلف باختلاف المذاهب ، ونحن نورد آراء المذاهب المختلفة فيما يلى ثم نعقبها ببيان ما تتفق فيه ، وما تختلف .
أولا : مذهب الحنابلة : (١)

اذا نصب أهل البغى قاضيا يصلح للقضاء ، فحكمه حكم أهل العدل ينفذ من احكامه ماينفذ من احكام اهل العدل ، ويرد منه مايرد ، لأن له تأويلا يسوغ فيه الاجتهاد فاشبه قاضى أهل العدل ، فان كان ممن يستحل دماء أهل العدل واموالهم لم يجز قضاؤه ، لأنه ليس بعدل والعدالة شرط للقضاء .

ويقول صاحب كشف القناع : (٢) ولا ينفذ من حكم حاكمهم الا ماينقض من حكم غيره ، بان خالف نص كتاب ، او سنة صحيحة ، او اجماعا ونحوه ، لأن التأويل الذى له مساع فى الشرع لا يوجب تفسيق قائله اشبه المخطئ من الفقهاء فى فرع من الاحكام .
ثانيا : مذهب الحنفية :

يقول صاحب المبسوط : (٣) ان ظهر اهل البغى على مصرفا ستمعلوا عليه قاضيا من اهل الله وليس من أهل البغى ، فانه يقيم الحدود والقصاص والأحكام بين الناس بالحق لا يسمعه الا ذلك ، لأن شريحا رحمه الله تعالى تقلد القضاء من جهة بعض بنى امية ، والحسن رحمه الله كذلك ، وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه بعد ما استخلف لم يتعرض لقضاء القضاة الذين تقلدوا من جهة بنى امية .

(١) انظر المغنى ٧٠/١٠ ، وانظر الكافى ١٥٢/٣ ، وانظر الانصاف ٣١٩/١٠

وانظر الفتاوى لابن تيمية ١٧٦/٣٤ .

(٢) انظر كشف القناع ١٣٤/٦ ، ١٣٥ (٣) انظر المبسوط ١٣٠/١٠

والمعنى فيه : ان الحكم بالمدل ودفع الظلم عن المظلوم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك فرض على كل مسلم الا ان كل من كان من الرعية فهو غير متمكن من الزام ذلك ، فاذا تمكن من ذلك بقوة من قلده كان عليه ان يحكم بما هو فرض عليه سواء كان من قلده باغيا او عادلا فان شرط التقليد التمكن وقد حصل .

ويقول في موضع آخر : (١) اذا غلب اهل البغى على مدينة فاستعملوا عليها قاضيا فقضى باشيء ثم ظهر اهل العدل على تلك المدينة فرفضت قضايه الى قاضى اهل العدل فانه ينفذ منها ما كان عدلا (اى على مذهب اهل العدل) لأنه لو نقضها احتاج الى اعادة مثلها ، والقاضى لا يشتغل بما لا يفيد ولا ينقض شيئا ليميده ، وكذلك ان قضى بما رآه بعض الفقهاء ، لأن قضاء القاضى فى المجتهدات نافذ فلا ينقض ذلك قاضى اهل العدل من قضايه من تقلد من اهل البغى وان كان مخالفا لرأيه .
وقال الكاسانى فى بدائع الصنائع : (٢) ان الأمر لا يخلو من احد وجهين :

١ - اما ان ولوا رجلا من اهل البغى . ٢ - واما ان ولوا رجلا من اهل العدل .
١ - فان ولوا رجلا من اهل البغى : فقضى بقضايه ثم رفعت قضايه الى قاضى اهل العدل لا ينفذها ، لأنه لا يعلم كونها حقا ، لانهم يستحلون دماءا واموالنا ، فاحتمل انه قضى بما هو باطل على رأى الجماعة فلا يجوز له تنفيذه مع الاحتمال .

٢ - وان ولوا رجلا من اهل العدل : فقضى فيما بينهم بقضايه ثم رفعت قضايه الى قاضى اهل العدل نفذها ، لأن التولية اياه قد صحت ، ولأنه يقدر على تنفيذ القضايا بمنعتهم وقوتهم فصحت التولية ، والظاهر انه قضى على رأى اهل العدل فلا يملك ابطاله ، كما اذا رفعت قضايه قاضى اهل العدل الى بعض قضاة اهل العدل .

وذكر الجصاص فى احكام القرآن : (٣) لو ان الخوارج (٤) ولوا قاضيا منهم فحكم ثم رفع الى حاكم اهل العدل لم يعضه ، الا ان يوافق رأيه فيستأنف القضاء فيه ، فهو غير مأمون برأيه على استحلال دم او مال فلذلك لم ينفذ حكمه .

- (١) انظر المبسوط ١٠/١٣٥ ، وانظر فتح القدير ٤/١٦٦ ، وانظر حاشية ابن عابدين والدر المختار ٤/٢٦٨ (٢) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٤٠ ، ٢/٤٤٠ (٣) انظر احكام القرآن للجصاص ٥/٢٨٤ .
(٤) يطلق الحنفية اسم الخوارج على البغاة ، خلاف تسمية فقط بينهم وبين الجمهور .

ولو ولوا قاضيا من أهل العدل بقضية . انفذها من رفعت اليه كما يمضى قضاء أهل العدل ، ولايرد من قضاء قاضيهم الا مايرد من قضاء قاضى غيرهم ، والذي يحتاج اليه فى صحة نفاذ القضاء ، هو ان يكون القاضى عدلا فى نفسه ويمكنه تنفيذ قضاؤه وحمل الناس عليه بيد قوية سواء كان المولى له عدلا أو باغيا ، ثم ضرب لذلك مثلا (١) فقال ، ألا ترى انه لو لم يكن ببلد سلطان فاتفق اهله على ان ولوا رجلا منهم القضاء كان جائزا وكانت احكامه نافذة عليهم فكذلك الذى ولاه البفاة القضاء ، اذا كان هو فى نفسه عدلا نفذت احكامه . أ - ه .

ثالثا : مذهب الشافعية : (٢)

اذا نصب أهل البقى قاضيا ، فان كان يستحل دماء أهل العدل واموالهم لم يصح قضاؤه - ولأنه ليس بعدل - وان من شرط القضاء العدالة والاجتهاد وهذا ليس بعدل ولا مجتهد . وان كان لا يستحل دماء أهل العدل واموالهم . نفذ من احكامه ماينفذ من احكام قاضى أهل العدل سواء كان القاضى من أهل العدل ، او من أهل البقى ، ورد من حكمه مايرد من حكم قاضى أهل العدل لأن لهم تأويلا يسوغ فيه الاجتهاد فلم ينقض من حكمه مايسوغ فيه الاجتهاد ، وعدم نفوذ قضاؤه اذا ما استحل دماء أهل العدل واموالهم . (٣) محمول على ما اذا كان بلا تأويل وما قيل من انه لافرق فى قبول قضاء قاضيهم بين من يستحل الدم والمال ام لا . محمول على ما اذا استحلوه بتأويل ، فلا منافاة بين الموضعين كما توهمه بعض الشارحين .

قال الشافعى رحمه الله فى الام (٤) ولايرد من قضاء قاضيهم الا مايرد من

قضاء قاضى غيرهم .

وفصل ذلك صاحب مفنئ المحتاج : (٥) فقال : كأن حكم بما يخالف نصا أو اجماعا ، أو قياسا جليا ، وقال الشافعى ايضا ، اذا كان غير مأمون برأيه على استحلال دم ومال لم ينفذ حكمه .

(١) انظر احكام القرآن للجصاص ٢٨٤/٥ .

(٢) انظر المجموع ٥٣٩/١٧ ، ٥٤٠ ، وانظر مفنئ المحتاج ١٢٤ ج٤

(٣) انظر مفنئ المحتاج ١٢٤/٤ ، ١٢٥ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٤/٧

(٤) انظر الأم ٢٥٨/٧ (٥) انظر مفنئ المحتاج ١٢٥/٤

ومحل ذلك ، كما قاله صاحب نهاية المحتاج : (١) اذا استحلوه بالباطل عدوانا ليتوصلوا به الى اراقة دمائنا ، واتلاف اموالنا ، وهذا الاستحلال خارج الحرب والا فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب .

وذكر صاحب مغنى المحتاج نقلا عن الزركشى : (٢) ان سائر الاسباب الموجبة للفسق فى معنى استحلال الدم والمال ، وذكر صاحب مغنى المحتاج ايضا مانقله عن ابن كيج ، انه لو شككنا فى الاستحلال حيث قلنا ، لاتصح الشهادة ولا ينفذ القضاء ، فقولان ، وقال : اختيار الشافعى رحمه الله تعالى عدم قبول الحكم .

رابعا : مذهب المالكية : (٣)

لا ينقض قضاء قاضى اهل البغى ويرتفع به الخلاف ، وان الباغى المتأول اذا اقام قاضيا فحكم بشيئ فانه ينفذ ولا يتصفح احكامه بل تحمل على الصحة واما غير المتأول ، فاحكامه التى حكم بها قاضيه تتبع فما وجد منها صوابا مضى والا رد .

يقول الدردير فى شرحه على المختصر : (٤) انه اذا ما حد أحد عند قاضى أهل البغى فانه لا يماذ الحد ثانيا على المحدود لعظم شأنه ، لأنه من حقوق الله فلا يماذ على المحدود ان كان غير قتل ، ولا دية على القاضى ان كان قتل ونحوه .

تعقيب : ويبدو من المرض الذى اوردناه للمذاهب الأربعة السنية ، ان مذهب الاحناف يسير فى اتجاه ، والمذاهب الثلاثة الأخرى ، الحنبلى ، والشافعى ، والمالكي ، تسير فى اتجاه مخالف له ان الاحناف يرون ان قاضى أهل البغى لا ينفذ حكمه ، لمجرد كونه من أهل البغى ، بينما يرى الأئمة الثلاثة انه مادام الباغى له تأويل سافح ، ولا يستحل دماء المسلمين واموالهم فهو وقاضى أهل المدل سواء لا ينقض من حكمه الا ما ينقض من حكم هذا الأخير .

ومن هنا رأيت ان اورد ما ذكره صاحب المجموع استدلالا لرأى الجمهور وردا على الأحناف ، لأنه لا يمبر فقط عن وجهة نظر الشافعية بل يمبر عن وجهة نظر الجمهور أدلة الجمهور القائلين بصحة قضاء قاضى أهل البغى .

(١) انظر نهاية المحتاج ٤٠٤/٧ (٢) انظر مغنى المحتاج ١٢٥/٤

(٣) انظر الشرح على مختصر خليل ٢٦٦/٤ ، وانظر الدسوقي على الشرح الكبير ٢٦٧/٤

(٤) انظر شرح مختصر خليل ٢٦٧/٤ .

قال صاحب المجموع : (١) دليلنا انه (اى اختلاف الباغي مع العادل) اختلاف فى الفروع بتأويل سائغ فلم يمنع صحة القضاء ، ولم يفسق به اختلاف الفقهاء . ولأن عليا رضى الله عنه لما غلب على أهل البغى ، وكانوا قد حكموا مدة طويلة بأحكام لم يرو انه رد شيئا منها ، ولم يرد قضاء قاضيه كقاضى أهل المدل الذى لا يرد قضاؤه .

وفى ذكر ادلة الجمهور من صاحب المجموع : (٢) رد على الأحناف الذين يقولون ان كان القاضى من أهل المدل نفذ حكمه ، وان كان من أهل البغى لم ينفذ حكمه ، بناء على اصلهم ان أهل البغى يفسقون بالبغى والفسق ينافى القضاء ، على ان هذا الخلاف ليس مجرد خلاف نظرى بل له آثار عملية ، فقد ذكر صاحب المغنى وصاحب المجموع (٣) امثلة تطبيقية على ذلك ، فقالا : ان حكم قاضى أهل البغى بسقوط الضمان عن أهل البغى فيما اتلفوه حال الحرب جاز حكمه ، لأنه موضع اجتهاد ، وان كان حكمه فيما اتلفوه قبل قيام الحرب لم ينفذ حكمه ، لأنه مخالف للاجماع وان حكم على أهل المدل بوجوب الضمان فيما اتلفوه حال الحرب لم ينفذ حكمه ، لمخالفته للاجماع ، وان حكم بوجوب ضمان ما اتلفوه فى غير حال الحرب نفذ حكمه . أ - هـ .

خامسا : مذهب الظاهرية :

بين ابن حزم فى المحلى : (٤) ان قضاة أهل البغى لا ينفذ شيء من قضاياهم ولا بد من اعادتها ، ولا يجزى ما اخذوه من الصدقات ولا ما اقاموه من الحدود ، ولا بد من اخذ الصدقات ومن اقامة الحدود ثانية ثم ان ابن حزم رحمه الله ، ذكر قول ابى حنيفة ، فى ان ما حكم به قاضى أهل البغى لا يجوز لقاضى أهل المدل ان يجيز ذلك ولا ان يقبل كتابه ، وان ما اخذوه من صدقة فلا يأخذها الامام ثانية ، لكن الافضل لمن اخذوها منه ان يؤدبها مرة أخرى ، وان من مر عليهم من التجار فمضروهم فان الامام يأخذها ثانية من التجار .

واستثنى الطحاوى : (وهو من الحنفية) وقال حاشى الطحاوى فانه لا يقول بهذا ، وذكر أيضا قول الشافعى ومالك فى انه ينفذ كل قضية قضوها اذا وفقت الحق ويجزى ما اخذوه من الزكاة وما اقاموا من الحدود .

(١) انظر المجموع ١٢ / ٥٤٠

(٢) انظر المجموع ١٢ / ٥٤٠ ، وانظر المغنى ١٠ / ٧١

(٣) انظر المغنى ١٠ / ٧١ ، وانظر المجموع ١٢ / ٥٤٠

(٤) انظر المحلى المجلد الثامن ١١ / ١٣٤

وسعد سرده لقول الشافعية والحنفية : قال مانصه، فلما اختلفوا وجب ان ننظر في ذلك لنعلم الحق فنتبعه بمون الله تعالى ، وهذا كله ليس كما قالوا : وذلك ، اننا نسألهم فنقول لهم ماذا تقولون ، اذا كان الامام حاضرا ممكنا عدلا ايحل ان يأخذ صدقة دونه ، او يقيم حدا دونه ، او يحكم بين اثنين دونه ، ام لا يحل ذلك ، ولا سبيل الى قسم ثالث . فان قالوا : هذا كله مباح ، خرخوا الاجماع وتركوا قولهم وابطلوا الأمانة التي افترضها الله تعالى واوجبوا ان لا حاجة بالناس الى امام وهذا خلاف الاجماع والنص ، وان قالوا : بل لا يحل اخذ شيء من ذلك كله مادام الامام قائما فقد صح انه لا يحل ان يكون حاكما الا من ولاء الامام الحكم ، ولا ان يكون آخذا للحدود الا من ولاء الامام ذلك ، ولا ان يكون مصدقا الا من ولاء الامام اخذها ، فان كان ذلك كذلك فكل من اقام حدا ، أو اخذ صدقة ، او قضى قضية وليس ممن جعل الله ذلك له بتقدير الامام فلم يحكم كما امره الله تعالى ، ولا اقام الحد كما امره الله تعالى ولا اخذ الصدقة كما امره الله تعالى ، فان لم يفعل ذلك كما أمر فلم يفعل شيئا من ذلك بحق ، وان لم يفعل ذلك بحق فانما فعله بباطل وان فعله بباطل فقد تعدى (١) ، وقال تعالى : ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . (٢)

فنظرنا في قول ابي حنيفة : (٣) فوجدناهم يحتجون بان قالوا ، ان اخذ الصدقات انما جاء التضييع من قبل الامام فقد كان يجب عليه دفعهم ، واما من مر عليهم فقد عرض ماله للتلف ، ولانعلم لهم شبهة غير هذه ، وهذا لاشيء ، لأنه لم يأت نص ولا اجماع بان تضييع الامام يسقط الحقوق الواجبات لله تعالى . وايضا : فكما اخذوا العشر ثانية ممن جعلوا ذنبه انه عرض ماله للتلف فكذلك يلزمهم ان يأخذوا الزكاة ثانية ويجعلوا ذنب اهلها انهم عرضوا اموالهم للتلف ، فقد كان يمكنهم الهرب عن موضع البفاة او يفتقروا المششرين . ثم نظرنا فيما احتج به مالك والشافعي فوجدناهم يقولون ، انهم اذا حكموا بالحق كما امر الله تعالى ، واذا اخذوا الزكاة كما امر الله تعالى ، واقاموا الحدود كما امر الله تعالى ، فقد تأدى كل ذلك كما أمر الله تعالى ، واذا تأدى كما أمر الله تعالى فلا يجوز ان يقام ذلك على أهله ثانية فيكون ذلك ظلما .

(١) انظر المحلى ١١/١٣٥ ، ١٣٦ (٢) سورة الطلاق : آية ١

(٣) بيدوان هناك خطأ في المباراة - واغلب الظن انها من قبيل الأخطاء

المطبعية ، ولعل صحتها : فنظرنا في قول الاحناف فوجدناهم . الخ .

وقال بعضهم : كما لا يؤخذون بما اصابوا من دم أو مال فكذلك لا يؤخذون هم ولا غيرهم ، بما حكموا أو اقاموا من حد أو اخذوا من مال صدقة أو غيرها بحق أو بباطل ولا فرق (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد (٢) فإذا هو ظلم ، والظلم لاحكم له الا رده ونقضه . ثم قال فصح من هذا : ان كل من اخذ منهم صدقة فعليه ردها ، لأنه اخذها بغير حق فهو متعمد فعليه ضمان ما أخذ الا ان يوصله الى الاصناف المذكورة في القرآن ، فإذا اوصلها اليهم فقد تأدت الزكاة الى أهلها .

وضح من هذا : ان كل حد اقاموه فهو مظلمة لا يعتد به ، وتعاد الحدود ثانية ولا بد وتؤخذ الدية من مال من قتلوه قودا ، وان يفسخ كل حكم حكموه ولا بد ، ثم ذكر الأدلة على ذلك ، حيث قال : ويبين ما قلناه نصا .
ماروينا من طريق مسلم عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن ابيه عن جده قال : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى اثرة علينا وان لانازع الأمر أهله وعلى ان نقول بالحق اينما كنا لانخاف في الله لومة لائم (٣)

-
- (١) انظر المحلى المجلد الثامن ١١/١٣٤ ، ١٣٥ .
(٢) الحديث مروي عن عائشة رضي الله عنها ، رواه احمد في مسنده ومسلم في صحيحه وعلقه البخاري ، انظر التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٢/٤٣٢ ، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ان البخاري رحمه الله روى الحديث موصولا عن عائشة رضي الله عنها ولكن بلفظ آخر ، وذلك في كتاب الصلح ، انظر الفتوح للحافظ ابن حجر ١٣/٣١٧ .
(٣) الحديث متفق عليه بين البخاري ومسلم بلفظ بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا واثرة علينا وان لا ننازع الأمر أهله الا ان تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان ، واخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عباد بن الصامت بلفظ قريب مما ذكره ابن حزم وفي آخره ، وعلى ان نقول بالحق اينما كنا لانخاف في الله لومة لائم ، انظر نيل الاوطار ٧/١٩٦ ، ٥٩ .

ومن طريق مسلم : (١) عن زياد بن علاقة قال سمعت عرفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : انه سيكون هنات وهنات فمن اراد ان يفرق امر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان (٢) ثم قال : فصح ان لهذا الأمر اهلا لايحل لأحد ان ينازعهم اياه، وان تفريق هذه الأمة بعد اجتماعها لايحل، فصح ان المنازعين في الملك والرياسة يريدون تفريق جماعة هذه الامة وانهم منازعون أهل الأمر امرهم فهم عصاة بكل ذلك، فصح ان أهل البقي عصاة في منازعتهم الامام الواجب الطاعة، وان هم فيه عصاة فكل حكم حكموه ما هو الى الامام وكل زكاة قبضوها ما قبضها الى الامام، وكل حد اقاموه ما اقامته الى الامام فكل ذلك منهم ظلم وعدوان . ومن الباطل ان تنوب معصية الله تعالى عن طاعته، وان يجزى الظلم عن العدل، وان يقوم الباطل مقام الحق ، وان يغني المدوان عن الانصاف .

ثم قال : فصح ما قلناه نصا : ووجب رد كل ما عملوا من ذلك، لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد . فان لم يكن للناس امام ممكن ، فكل من قام بالحق حينئذ فهو نافذ ، فالبفاة ان كانوا مسلمين ، فكل ما فعلوه في ذلك فهو نافذ ، واما ان كانوا كفارا ، فلا ينفذ من حكم الكافر في دين الله تعالى شيء اصلا (٣) أ - هـ .

(١) وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب ١٠٦٣ : ان لعرفجة هذا حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث سمعه يقول ستكون هنات وهنات الخ : وهو حديث صحيح من حديث أهل البصرة رواه عن عرفة زياد بن علاقة، ورواه عن زياد بن علاقة جماعة وللعرفجة حديث آخر ولكنه مختلف فيه هل هو من رواية عرفة هذا ام من غيره كعرفجة بن سعد او عرفة بن خزيمة ، ونصه : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر ثم جلس فقال : وزن اصحابنا الليلة وزن ابوبكر فوزن ، ثم وزن عمر فوزن ، ثم وزن عثمان فخف وهو رجل صالح . أ - هـ انظر الاستيعاب ١٠٦٣ / ١٠٦٤ .

(٢) والحد يث رواه ايضا النسائي وابن حبان واحمد عن عرفة بن شريح او شراحيل او شريك على اختلاف في اسم ابيه ، انظر التيسير يشرح الجامع الصغير للمناوي ج٢ / ٥٢ .

(٣) انظر المحلى ١١ / ١٣٦ .

تعقيب | والذي اراه تعقيبا على ماورده ابن حزم ، انه مهما كان من حلاوة عبارته وقوة بيانه ، فانه قد فاته أن الباغي لا يعد باغيا في عرف الفقهاء الذين تصدى لتفنيد آرائهم الا اذا كان له تأويل سائغ لا يقطع ببطلانه ، وهذا التأويل يجعل امام أهل العدل في نظر الباغي غير عدل ، ويجعله هو في نظر نفسه غير باغ ولا عاص بالخروج وهذا التصوير يهدم كل ما ذكره ردا على ارباب المذاهب الاربعة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان الفرض في هذه المسألة ان أهل البغي غلبوا على جهة وعينوا فيها قضاة من قبلهم فيكون الامام غير ممكن بالنسبة لتلك الجهة ، وابن حزم نفسه بين ان الامام العدل اذا لم يكن ممكنا فانه ينفذ حكم البغاة اذا كانوا من المسلمين .

وعليه ج فانه لا يكون هناك وجه للخلاف بين ابن حزم وبين ارباب المذاهب الاربعة في حقيقة الأمر وواقعه ، وان تصور هو غير ذلك ، ولعله لم يفهم حقيقة مذهبهم ، وجل من لا يخطئ ، والله تعالى اعلم بالصواب وترشيحا للمعنى الذي ذكرناه آخرا نورد هنا ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الفتاوى (١) ان هو قريب مما ذكرناه ، ونصه السنة ان يكون للمسلمين امام واحد والباقيون نوابه ، فاذا فرض ان الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها وعجز عن الباقيين او غير ذلك فكان لها عدة ائمة لكان يجب على كل امام ان يقيم الحدود ويستوفى الحقوق ولهذا قال العلماء : ان أهل البغي ينفذ من احكامهم ما ينفذ من احكام أهل العدل . ، وكذلك لو شاركوا الامارة وصاروا احزابا لوجب على كل حزب فعل ذلك في أهل طاعتهم ، فهذا عند تفرق الأمراء وتعذرهم ، وكذلك لو لم يتفرقوا ، لكن طاعتهم للأمير الكبير ليست طاعة تامة ، فان ذلك ايضا اذا اسقط عنهم الزامهم بذلك لم يسقط عنهم القيام بذلك بل عليهم ان يقيموا ذلك ، وكذلك لو فرض عجز بعض الأمراء عن اقامة الحدود والحقوق او اضاعته لذلك ، لكان ذلك الفرض على القادر عليه .

(١) انظر الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ٣٤ / ١٧٥ ، ١٧٦

وقول من قال : لا يقيم الحدود الا السلطان ونوابه ، اذا كانوا قادرين
فاعلين بالمعدل كما يقول الفقهاء - الأمر الى الحاكم - انما هو الصان
القادر فاذا كان مضيعا لأموال اليتامى ، أو عاجزا عنها ، لم يجب تسليمها
اليه مع امكان حفظها بدونه ، وكذلك الأمير ، اذا كان مضيعا للحدود ،
أو عاجزا عنها ، لم يجب تفويضها اليه مع امكان اقامتها بدونه .
والأصل : ان هذه الواجبات تقام على احسن الوجوه ، فمتى امكن اقامتها
من امير لم يحتج الى اثنين ، ومتى لم يقدرا الا بحدود ومن غير سلطان
اقيمت اذا لم يكن فى اقامتها فساد يزيدها على اضرارها ، فانها من باب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فان كان فى ذلك من فساد ولاية الأمر
أو الرعية ما يزيدها على اضرارها لم يدفع فساد بأفسد منه . (١) - هـ .
والله من وراء القصد ، وهو الهادى الى سواء السبيل .

* * *

المبحث الثانى

كتاب قاضى البفاة الى قاضى أهل المدل

مذهب الحنفية : (١)

لا يقبل قاضى أهل المدل كتاب قاضى أهل البفى ، لان أهل البفى فسقة ، ومالم يخرجوا ففسقهم فسق اعتقاد ، فأما بعد ماخرجوا ففسقهم فسق التعاطى ، فكما لا تقبل شهادة الفاسق فكذلك كتاب الفاسق ، ولأنهم يستحلون دماءنا وأموالنا فرما حكم قاضى أهل البفى بناءً على هذا الاستحلال من غير حجة ، وكذلك ان كان القاضى الذى ولاه البفاة لا يعرفه قاضى أهل المدل ، هل هو من أهل المدل ام من أهل البفى ، فانه لا يعمل بكتابه (٢) لأن الغالب فيمن يسكن عندهم انه منهم ، وهو فى منعة أهل البفى فما لم يعلم خلافه وجب عليه الأخذ بالظاهر .

وقال الكاسانى فى بدائع الصنائع : (٣) لو كتب قاضى أهل البفى الى قاضى أهل المدل بكتاب ، فان علم انه قضى بشهادة أهل المدل انفعده ، لأنه تنفيذاً لحق ظاهراً ، وان كان لا يعلم ، لا ينفذه ، لأنه لا يعلم كونه حقاً فلا يجوز تنفيذه ، لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم . (٤)

وذكر صاحب الدرالمختار : (٥) ان علم انه قضى بشهادة عدلين نفذت والا لا وقال صاحب رد المختار : نقلاً عن فتح القدير : ان تنفيذ كتاب قاضيهام مشروط بما اذا كان قاضيهام من أهل المدل والا لا يقبل كتابه لفسقه . أ - هـ .
فالحكم فى قبول كتابه كالحكم فى قضائه ، وقد تقدم الكلام فى القضاء .
مذهب الحنابلة : (٦)

ان كتب قاضى البفاة الى قاضى أهل المدل جاز قبول كتابه ، لانه قاضى ثابت القضايا نافذ الأحكام فجاز قبول كتابه كقاضى الامام ، والأولى الا يقبله ، كسرا لقلوبهم .

قال فى الانصاف : (٧) نقلاً عن المفنى والترغيب والشرح ، ان الأولى رد كتابه قبل الحكم به كسرا لقلوبهم وذكر مثل ذلك عن صاحب الفروع وكشاف القناع .

- (١) انظر المبسوط ١٠ / ١٣٠ ، وانظر احكام القرآن للجصاص ٥ / ٢٨٤ .
- (٢) انظر فتح القدير للكمال ٤ / ٤١٦ ، وانظر المبسوط ١٠ / ١٣٠ .
- (٣) انظر بدائع الصنائع ٩ / ٤٤٠ ، وانظر المبسوط ١٠ / ١٣٠ .
- (٤) سورة لقمان : آية ١٥ (٥) انظر الدرالمختار ٤ / ٢٦٨ .
- (٦) انظر المفنى ١٠ / ٧١ ، وانظر الكافى ٣ / ١٥٢ ، وانظر كشاف القناع ٦ / ١٣٥ .
- (٧) انظر الانصاف ١٠ / ٣١٩ ، وانظر الفروع ٦ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، وانظر كشاف القناع ٦ / ١٣٥ .

مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الأم : (١) اذا كان غير مأمون برأيه على استحلال دم ومال ، لم يقبل كتابه فيما اذا حكم على غير أهل البغى ، وعلق على هذا القول صاحب المجموع : (٢) فقال : اذا كان غير مأمون برأيه على استحلال مالا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ، ولا انفاذ حكمه ، وحكمه اكثر من كتابه ، فكيف يجوز ان ينفذ حكمه وهو الاكثر ويرد كتابه وهو الأقل ، ولعله بهذا التعليق يشير الى ان مذهب الشافعية قبول قضاء قاضي أهل البغى المتأول وانه لا يتفق مع ماورد عن الشافعي في الأم من رد كتاب قاضيهم ، ولذا نراه بعد ذلك يحاول التوفيق بين النقلين فيقول ، يستحب الا يقبل كتابه ، استهانة بهم ، وكسرا لقلوبهم أو كما يسمبر المعاصرون ، لاضعاف روحهم المعنوية ، فان قبله جاز ، لأنه ينفذ حكمه فجاز الحكم بكتابه كقاضي أهل العدل .

وقال ايضا مانصه : (٣) ان كان قد نفذ القضاء قبل كتابه ، وان لم ينفذ القضاء ففيه قولان .

وقال صاحب مفني المحتاج : (٤) اذا كتب بما حكم به الى قاضينا جاز له قبوله وتنفيذه ، ولكن يسن له عدم تنفيذه استخفافا بهم ، ويحكم بكتابه بسماع البينة في الأصح كتنقييد كتابه بالحكم ، ويستحب انه لا يحكم به لما مر .

والثاني : لا يحكم به ، لأن فيه معونة أهل البغى وأقامة مناصبهم .

قال صاحب نهاية المحتاج : (٥) ويستحب لنا عدم تنفيذه والحكم به ، استخفافا بهم ، وينبغي ان يكون محله حيث لا ضرر على المحكوم له ، فان تضرر كان انحصر تخليص حقه في ذلك نفذناه والثاني ، لا ، لما فيه من اقامة منصبه .

تمقيب : ويظهر من المرض السابق انه فيما يتعلق بكتاب قاضي أهل البغى الخلاف يجرى فيه على نحو ما جرى في حكمه نفسه . فكما ان الجمهور يرون صحة قضائه فيما لا يتعارض مع الكتاب والسنة والاجماع يرون كذلك جواز الأخذ بكتابه ، وان كان قد بينوا ان الأولى عدم الأخذ بكتابه ، لاعتبار عسكـرى وسياسى وهو كسر قلوبهم ، واضعاف روحهم المعنوية حتى لا يستمروا في مقاومتهم

(١) انظر الأم ٢٥٨/٧ ، (٢) انظر المجموع ٥٣٩/١٧ ، ٥٤٠

(٣) انظر المجموع ٥٤١/١٧ ، (٤) انظر مفني المحتاج ١٢٥/٤

(٥) انظر نهاية المحتاج ٤٠٤/٧ ، ٤٠٥

المنيدة ، وحتى يمكن للامام ان يتغلب عليهم . والفرق واضح بين انفاذ حكمه بمد ماعدت البلدة او الجهة الى سلطان أهل العدل وزوال خطر الخارجين ، وبين كتاب قاضيهم وهم في حال سلطتهم وسيطرتهم ؛ ففسنى الحالة الأولى لا بأس من انفاذ احكامه حيث لا يترتب على ذلك خطر سياسى أو عسكرى بمد زوال شوكة أهل البغى ، بينما في الحالة الثانية في قبول كتابه تأكيد لخطرهم واستفحال شأنهم لكن الحكم الفقهى الأصلى واعند فى الحاليين .

أما الأحناف : فرأيهم فى كتاب قاضى أهل البغى هو نفسه رأيهم فى حكمه . والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

الفصل الثالث

شهادة أهل البغى

(حكم شهادة أهل البغى)

مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الأم : (١) لو شهد من أهل البغى عدل قبلت شهادته ، مالم يكن يرى ان يشهد (٢) لموافقة بتصديقه .
وقال صاحب مغنى المحتاج : (٣) تقبل شهادة البغاة ، لأنهم ليسوا بفسقة ، وذلك لتأويلهم ، الا اذا استحل شاهد البغاة دماء واموالنا فلا تقبل شهادته ، لأنه ليس بعدل ، وشرط الشاهد العدالة ، وعدم صحة شهادته اذا ما استحلوا مذكرا ، محمول على ما اذا كان استحللهم ذاك بلا تأويل .

وقال صاحب المجموع : (٤) ان شهد عدل من أهل البغى قبلت شهادته لأنهم ليسوا بفسقة ، فهم كأهل العدل المختلفين في الأحكام .
مذهب الحنفية :

قال ابو بكر الجصاص في احكام القرآن : (٥) ان شهادة أهل البغى ثقيل مالم يقاتلوا ، ولم يخرجوا على أهل العدل فاذا قاتلوا فلا تقبل شهادتهم .
ووضح من هذا : ان مذهب الأحناف في شهادة أهل البغى كمذهبهم في قضاء قضائهم وكتاب قاضيهم .

وقال الجصاص : اذا قاتلوا وظهر بغيرهم على أهل العدل فقد وجب قتلهم وقتلهم فغير جائز قبول شهادة من هذه سبيله ، لأن اظهار البغى وقتالهم لأهل العدل هو فسق من جهة الفعل ، وظهور الفسق من جهة الفعل يمنع قبول الشهادة كشارب الخمر ، والزاني والسارق . أ - هـ .

- (١) انظر الأم ٢٥٨/٧ .
(٢) وذلك مثل الخطابية ، وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون به لموافقيهم بتصديقهم فلا تقبل شهادتهم ، ولا ينفذ حكم قاضيهم ، ولا يختص هذا بالبغاة انظر مغنى المحتاج ١٢٤/٤ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٤/٧ - وزان صاحب مغنى المحتاج فقال : انهم ان بينوا السبب فتقبل شهادتهم لانتهاء التهمة حينئذ ، انظر مغنى المحتاج ١٢٤/٤ .
(٣) انظر مغنى المحتاج ١٢٤/٤ ، ١٢٥ ، (٤) انظر المجموع ٥٤١/١٧ .
(٥) انظر احكام القرآن للجصاص ٢٨٤/٥ .

والذى يظهر من كلام الجصاص ؛ ان قبول شهادتهم مقيدة بما اذا لم يخرجوا ولم ينادوا الامام بالسيف .

قال صاحب المجموع : (١) ان ابا حنيفة رحمه الله يقبل شهادتهم ، لأنهم وان كانوا فسقة عنده من جهة الدين ، الا ان ذلك لا يوجب رد الشهادة عنده . أي .

وهذا الذى نقله صاحب المجموع عن ابي حنيفة رحمه الله يبدو انه ليس مذهب الحنفية وربما يكون قولاً للامام عدل عنه الأحناف .
مذهب الحنابلة :

يرى الحنابلة : (٢) ان من شهد منهم قيلت شهادته ، اذا كان عدلاً والبفاة اذا لم يكونوا من أهل البدع ليسوا بفاسقين ، وانما هم مخطئون فى تأويلهم ، والامام وأهل العدل مصيرون فى قتالهم ، فهم جميعاً كالمجتهدين من الفقهاء فى الأحكام .

ويقول صاحب المغنى : ولا اعلم فى قبول شهادتهم خلافاً ، اما اذا كانوا من أهل البدع ، فلا تقبل شهادتهم ، ثم ذكر قول ابي حنيفة رحمه الله فى ذلك فقال : وقال ابو حنيفة : يفسقون بالبنى وخروجهم على الامام ، ولكن تقبل شهادتهم ، لأن فسقهم من جهة الدين فلا ترد به الشهادة ، وقد قبل شهادة الكفار بعضهم على بعض .
ونذكر فى الشرح الكبير : (٣) انه تجوز شهادتهم اذا كانوا من أهل البدع ، لأنهم اخطأوا فى فروع الاسلام باجتهادهم فأشبه المجتهدين من الفقهاء فى الأحكام .

وقال صاحب الانصاف : (٤) انه تجوز شهادتهم ، وهذا هو المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقال : قد جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والوجيز ، والحاوى الصغير ، وغيرها .
وقال صاحب الفروع : (٥) وشهادتهم كأهل العدل ، ونقل عن ابن عقيل مانصه تقبل شهادتهم ، ويؤخذ عنهم العلم مالم يكونوا دعاة ، ومثله ورد فى الانصاف .

(١) انظر المجموع ٥٤١/١٧

(٢) انظر المغنى ٦٧/١٠ ، وانظر كشف القناع ١٣٤/٦

(٣) انظر الشرح الكبير ٦٧/١٠ (٤) انظر الانصاف ٣١٩/١٠

(٥) انظر الفروع ١٥٦/٦ ، ١٥٧

تعقيب : ويندوا من هذا العرض ، ان للحنابلة في هذه المسألة اتجاهان :
الاتجاه الاول : قبول شهادتهم بشرط الا يكونوا من أهل البدع ، والاتجاه
الثاني قبول شهادتهم مطلقا اذا كانوا عدولا ، سواء كانوا من أهل البدع
ام لم يكونوا كذلك ، وكلام صاحب الانصاف يشعر بأن هذا الاتجاه الثانى
هو رأى الاكثر .

والذى أراه فى هذه المسألة : هو قبول شهادتهم حيث كانوا عدولا مالم
يكونوا من أهل البدع ، لأنه لا وجه لرد شهادتهم لمجرد خروجهم على الامام
ان أن خروجهم يستند الى تأويل سائغ على ما بيناه ، لكن لابد من اشتراط
العدالة ، لأن الفاسق وان كان اهلا للتحمل الا انه ليس أهلا للأداء ،
وصاحب البدعة فاسق ببدعته سواء كان خارجا أم مع الجماعة والتأويل فى
البدع الظاهرة غير مفيد ، لأنه عند ظهور كون ما ارتكبه بدعة يكون تأويله
ظاهر البطلان ، وقد اشترطنا للاعتداد بالتأويل الا يكون مقطوعا ببطلانه
والظاهر كالمقطوع به ، والله من وراء القصد وهو الهادى الى سواء السبيل .

* * *

الفصل الرابع شفعة أهل البغى

بعد اطلاعى على معظم الكتب فى موضوع البغاة فى المذاهب المختلفة وجدت ان شمس الأئمة السرخسى من علماء الاحناف يورد المسألة المعنون لها ومع ان احدا من الفقهاء الآخرين ممن تسنى لى الاطلاع على كتبهم لم يتصدى لها ما يرجح ان صاحب الميسوط يتفرد بها، الا اننى رأيت انها مسألة طريفة وانها جديرة بمصرفه حكمها، لذا استشعرت ان من المفيد ان انقل فى هذا المقام ما ذكره شمس الأئمة .

يقول صاحب الميسوط : (١) ان الباغى والعاذل فى استحقاق الشفعة وتسليمها سواء ، لأن أهل البغى مسلمون وهم من جملة أهل دار الاسلام ، وقد اثبت لأهل الذمة الشفعة فى دار الاسلام وانهم فى ذلك كالمسلمين ، فأهل البغى أولى ، الا ان العادل فى عسكر أهل العدل والباغى فى عسكر أهل البغى فكان بمنزلة الغائب ، ان علم فلم يبعث وكىلا بطلت شفعتهم وان لم يعلم حتى اصطالحوا فهو على شفعتهم اذا علم ، واذا كان الشفيع فى غير المصر الذى فيه الدار البيعة فجاء الى هذا المصر فطلب الشفعة واشهد عليها ، ولم يقصد البلد الذى فيه البائع والمشتري فهو على شفعتهم ، لأنه اتى بما يحق عليه وهو عاجز عن اتباعهما مع انه لافائدة له فى ذلك ، لأنه انما يتمكن من الأخذ فى الموضع الذى فيه البيع . وكذلك ان قصد المصر الذى فيه البائع والمشتري فطلب الشفعة واشهد ولم يقصد المصر الذى فيه الدار فهو على شفعتهم . وحاصل الكلام : انه بعد طلب المواثبة (٢) عليه ان يأتى بطلب التقرير ، وذلك بالاشهاد عند الدار وعند المشتري ، او البائع ، ان كانت الدار فى يده ، وان كان قد سلمها فقد خرج البائع من الوسط ثم عند اختلاف الامصار والقرى عليه ان يأتى اقرب الثلاثة منهم فيشهد ، فان ترك الأقرب وجاء الى الأبعد بطلت شفعتهم ، كما لو ترك الطلب بعد العلم بالبيع حتى قام عن مجلسه . واذا كانوا فى مصر واحد : فان ترك الاقرب واتى الأبعد فاشهد عنده ، وفى القياس كذلك تبطل شفعتهم ، لان القليل من الاعراض والكثير فى الحكم سواء .

(١) انظر الميسوط ١٤ / ١٦٠

(٢) المواثبة - (اى الطلب الفورى) وهى مأخوذة مما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ، الشفعة لمن واثبها ، لكن التحقيق ان هذا ليس حد يثا وانما هو من كلام الفقهاء .

وفي الاستحسان ؛ لا تبطل شفעתه ، لأن المصر في حكم مكان واحد ، ولهذا
لو شرط في السلم التسليم في المصر يكفي ، وإذا اتخذ المكان حكماً
فلا معتبر بالاقرب والأبعد في ذلك ، وإذا اشترى رجل من أهل البفسى
داراً من رجل في عسكره والشفيع في عسكر أهل المدل لا يستطيع أن
يدخل في عسكر البفسى ، فلم يطلب بعد الملم بالشراء ، أو لم يبعث
وكيلاً فلا شفعة له ، لأنه كان متمكناً من أن يبعث وكيلاً ، فإن كان لا يقدر
على أن يبعث الوكيل أو على أن يدخل فله الشفعة ، لأنه مترك الطلب
بعد التمكن منه فهو بمنزلة ترك الطلب قبل أن يعلم بالبيع ، إلا ترى (١)
أنهم لو كانوا في غير عسكر ولا حزب غير أن الشفيع في بلد آخر وبينهما
قوم محاربون فلم يقدم وهو يقدر على أن يبعث وكيلاً يأخذ الشفعة أبطلت
شفعته ؟ أرايت لو كان بينهما نهر مخوف ، أو أرض مسجومة ، كنت أجعله
على شفעתه وقد ترك الطلب بعد ما تمكن من ذلك بنفسه أو بوكيل يبعثه ،
في هذا كله تبطل شفעתه بالأعراض عن الطلب ، وإلى هنا انتهى كلام
صاحب المبسوط رحمه الله ، وهو واضح لا يحتاج للتعليق عليه .
والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر المبسوط ١٤ / ١٦٠ ، ١٦١

الفصل الخامس

حكم ما اذا ارتكب أهل البقي حال امتناعهم ما يوجب العقوبة

هذا الفصل يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : في حكم ارتكابهم ما يوجب الحد .

المبحث الثاني : في حكم ارتكابهم ما يوجب القصاص .

المبحث الأول

حكم ارتكاب أهل البغى ما يوجب الحد

ان ارتكب أهل البغى فى حال امتناعهم ما يوجب الحد ثم قدر عليهم اقيمت فيهم حدود الله تعالى ، ولا تسقط باختلاف الدار، وذلك لمصـ~~ـوم~~ الآيات والاخبار ، ولأن كل موضع تجب فيه العبادات فى اوقاتها تجب الحدود فيه عند وجود اسبابها، كدار أهل المدل ، ولأنه زان أو سارق لاشبهة فى زناه وسرقته، فوجب عليه الحد كالذى فى دار أهل المدل، وهكذا القول فيمن اتى حدا فى دار الحرب، فانه يجب عليه لكن لا يقام الا فى دار الاسلام (١).

والله اعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر المفنى ٧١/١٠، وانظر كشف القناع ١٣٥/٦

المبحث الثانى

حكم ارتكاب البغاة ما يوجب القصاص

هذه المسألة لم اعثر عليها الا فى كتب الأحناف، وقد اوردوها (١) على النحو التالى : لو ان واحدا من البغاة - حال امتناعهم - قتل باغيا مثله، لا يجب على القاتل دية ولا قصاص اذا ظهر أهل العدل عليهم ، ولا اثم ايضا، لأنه قتل نفسا يباح قتلها، الا ترى ان المادل اذا قتله لا يجب عليه شيء ، لأن لأهل العدل ان يقتلوهم كسرا لشوكتهم، فلما كان مباح القتل لم يجب به شيء، ولان القصاص لا يستوفى الا بالولاية وهى بالمنعة، ولا ولاية لاماننا عليهم فلا يجب شيء ، وصار كالقتل فى دار الحرب وقال الزيملى فى تبیین الحقائق: (٢) ان قتل باغ باغيا مثله فى عسكرهم عمدا ثم ظهر عليهم لم يجب عليه القصاص، لأن القصاص لا يمكن استيفاؤه الا بمنعة، ولا ولاية للامام عليهم حالة القتل، فلم يوجب ولم ينقلب موجبا بمده كالقتل فى دار الحرب .

وقال الكمال فى فتح القدير : عند الائمة الثلاثة يقتل به، لأن عندهم كل موضع تجب فيه المبادات فى اوقاتها فهو كدار العدل . أ - ه .
والله تعالى أعلم،

* * *

(١) انظر شرح فتح القدير ٤/٤١٣، ٤١٤، وانظر حاشية الشلبى ٣/٢٩٥

وانظر الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤/٢٦٦

(٢) انظر تبیین الحقائق ٣/٢٩٥

(٣) انظر فتح القدير ٤/٤١٤

الفصل السادس

مانفذه أهل البغى حال بغيتهم من احكام واجبه عليهم

يشتمل هذا الفصل على اربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم جباية أهل البغى .

المبحث الثانى : دعوى أهل العدل دفع زكاتهم الى البغاة .

المبحث الثالث : دعوى أهل الذمة دفع الجزية الى البغاة .

المبحث الرابع : دعوى دفع الخراج .

المبحث الأول حكم جباية أهل البغى

إذا غلب أهل البغى على بلد فجبوا الخراج ، والزكاة ، والجزية ، وأقاموا الحدود ، وقع ذلك موقعة ، فإذا ظهر أهل العدل بعد على البلد وظفروا بأهل البغى ، لم يطالبوا بشيء مما جبهوه ، ولم يرجع به على من اخذ منه ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة (١)

قال صاحب كشف القناع : (٢) وما اخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو خراج أو جزية ، لم يرجع عليهم ولا على باذل ، واجزأ لوقوعه موقعة ، وإن ما أقاموه من حد وقع موقعة أيضاً دفعا للضرر .

وقال القاضي أبو يعلى في الأحكام السلطانية : (٣) مانعه : أن امتنعت الفئة الباغية من طاعة الإمام ومنعوا ما عليهم من الحقوق ، وتفردوا باجتباء الأموال وتنفيذ الأحكام نظرت ، فإن فعلوا ذلك ولم ينصبوا لأنفسهم إماماً ، كان ما اجتبهوه من الأموال غصباً لا تبرأ منه ذمة وما نفذوه من الأحكام مردوداً ، ولا يثبت به حق . وإن نصبوا إماماً : اجتبوا بقوله الأموال ، ونفذوا بأمره الأحكام ، لم يتعرض لأحكامهم بالرد ، ولا على ما اجتبهوه بالمطالبة وحوربوا حتى يفيثوا إلى الطاعة ، قال تعالى : " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيئ إلى أمر الله " .

أدلة الحنابلة : (٤) استدل الحنابلة لمذهبهم ، بأن علياً رضي الله عنه لما ظهر على أهل البصرة لم يطالبهم بشيء مما جبهوه ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا اتاه ساعي نجدة الحروري دفع إليه زكاته ، وكذا سلمة بن الأكوع ، ولأن في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ومشقة كبيرة ، فإنهم قد يغلبون على البلاد السنين الكثيرة ، فلولم يحتسب بما اخذوه أدى إلى ثنا (أي تكرار) الصدقات في تلك المدة .

(١) انظر المغنى ١٠/٦٨ ، وانظر الانصاف ١٠/٣١٧

(٢) انظر كشف القناع ٦/١٣٤ ، وانظر الكافي ٣/١٥٢

(٣) انظر الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الحنبلي ٥٥

(٤) انظر المغنى ١٠/٦٩ ، وانظر كشف القناع ٦/١٣٤ ، وانظر الكافي ٣/١٥٣

ويقول السادة الحنفية : (١)

ان ماجباه أهل البقي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر، لا يأخذها الامام ثانيا اذا ظهر على البقاة، لأن ولاية الأخذ انما كانت لحمايته اياهم ولم يحممهم، ثم ان كانوا صرفوه الى حقـه (اي الى مصارفه) اجزأ من أخذ منه، ولا اعادة عليه، لوصول الحق الى مستحقه وان لم يكونوا صرفوه في حقه : فعلى من أخذ منهم ان يعيدوا الأداء فيما بينهم وبين الله تعالى، لأنه لم يصل الى مستحقه . وما قيل : ان عليا رضى الله عنه لما ظهر على أهل البصرة لم يطالبهم بشيء مما جبوه، فيه نظر لأن الخواج لانعلم انهم غلبوا على بلدة فاخذوا جبايتها . قالوا : وكان ابن عمر رضى الله عنهما اذا اتاه ساعي الحروراء دفع اليه زكاته، وكذا سلمة بن الاكوع .

قال الكاسانى فى بدائع الصنائع : (٢) انه لا يأخذها الامام ثانيا، الا أنهم يفتون بان يعيدوا الزكاة استحسانا، لان الظاهر انهم لا يصرفونها الى مصارفها، فأما الخراج : فصرفه المقاتلة، وهم يقاتلون أهل الحرب، وقد تقدم التفصيل فى ذلك ما اثبتته عن الكمال وهو تفصيل جيد .

يقول الجصاص : (٣) ان الزكاة المأخوذة من أهل العدل من قبل أهل البقي، لا تعتبر بمنزلة أخذ العدل لها، فالزكاة لا تسقط عنهم بأخذ هؤلاء، وعلى ارباب الأموال اعادتها فيما بينهم وبين الله تعالى، ولكن يسقط حق الامام فى الأخذ، لان حق الامام انما يثبت فى الأخذ لأجل حماية أهل العدل، فاذا لم يحممهم من البقاة لم يثبت حقه فى الأخذ وكان ما اخذه البقاة بمنزلة أخذه فى باب سقوط حقه فى الأخذ، ثم ضرب لذلك مثلا : فقال، الا ترى ان اصحابنا قالوا، لو مر رجل من أهل العدل على عاشر أهل البقي بمال فعشروه انه لا يحتسب له الامام بذلك ويأخذ منه العشر اذا مر به على عاشر أهل العدل، فالمعنى فى سقوط حق الامام فى الأخذ، لا على معنى انهم جعلوا حكمهم كاحكام أهل العدل .

(١) انظر فتح القدير ٤١٣/٤

(٢) انظر بدائع الصنائع ٤٤٠٢/٩

(٣) انظر احكام القرآن للجصاص ٢٨٤/٥

مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الأم : (١) ان غلب البفاة على بلد فاخذوا صدقات اهلها ، واقاموا عليهم الحدود ، لم تعد عليهم .

وقال صاحب المجموع : (٢) ان استولى البفاة على بلد ، واقاموا الحدود ، واخذوا الزكاة والخراج والجزية اعتد به ، لأن عليا كرم الله وجهه قاتل أهل البصرة ولم يلغ ما فعلوه واخذوه ، ولأن ما فعلوه واخذوه بتأويل سائغ فوجب امضاؤه كالحاكم اذا حكم بما يسوغ فيه الاجتهاد .

وذكر صاحب مغنى المحتاج : (٣) انه لو استولى البفاة على بلد واقاموا حدا واخذوا زكاة وخراجا وجزية وفرقوا سهم المرتزقة على جندهم صح ذلك تاسييا بعلى رضى الله عنه ، ولأن فى اعادة المطالبة اضرار بأهل البلد ، اما اذا اقام الحد غير ولاتهم فانه لا يمتد به .

ويقول صاحب مغنى المحتاج : (٥) نقلا عن البلقيني ان محل الاعتداد به فى الزكاة اذا كانت غير معجلة ، او كانت معجلة لكن استمرت شوكتهم حتى وجبت فلو زالت شوكتهم قبل الوجوب لم يقع ما عجلوه موقعه ، لأن وقت الوجوب لم يكونوا أهلا للأخذ . وقد ذكر وجهها آخر بالنسبة لتفريق سهم المرتزقة على جندهم ، انه لا يقع موقعه ، لثلا يتقوا به على أهل المدل ، واجاب عن هذا من قال بانه يقع موقعه ، بانهم من جند الاسلام ، ورعب الكفار قائم بهم . وذكر وجهها آخر بالنسبة للجزية والزكاة ، بانهما لا يقمان موقعهما ، ونقل ذلك عن الرافعي والقاضي وقال صاحب نهاية المحتاج : (٦) انهم لو اقاموا حدا ، او تعزيرا ، او اخذوا زكاة وجزية وخراجا ، وفرقوا سهم المرتزقة على جندهم صح ، لاعتقادهم التأويل المحتمل فاشبه الحكم بالاجتهاد ، ولما فى عدم الاعتداد به من الاضرار بالرعية ، ولأن جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم وسواء اكانت الزكاة معجلة ام لا استمرت شوكتهم الى وجوبها ام لا ، كما يقتضيه التعليل السابق .

(١) انظر الأم للشافعي ٢٥٨/٧ (٢) انظر المجموع ١٧/٥٣٩ ، ٥٤١

(٣) انظر مغنى المحتاج ٤/١٢٥

(٤) قوله - وفرقوا سهم المرتزقة - اى فرق ولاية امورهم الفبي على جندهم .

(٥) انظر مغنى المحتاج ٤/١٢٥ (٦) انظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٥

المبحث الثانى

دعوى أهل المدل دفع زكاتهم الى البفاة

لوعاد البلد الذى كان فى حوزة البفاة الى سلطان أهل المدل فادعى أهله دفع زكاتهم الى البفاة فهل يقبل قولهم ؟
ذهب الحنابلة الى قبول قولهم بلا يمين ، وذهب الشافعى الى وجوب استحلافهم
قال أحمد رحمه الله : لا يستحلف الناس على صدقاتهم (١)
وقال صاحب المجموع : (٢) ان عاد البلد الذى استولى عليه أهل البفسى
الى الامام ، فادعى من عليه الزكاة انه دفعها الى أهل البفسى ، فان علم
الامام بذلك وقامت به عنده بينه لم يطالبه بشيء ، وان لم يعلم الامام
بذلك ولا قامت بينه فان دعوى من عليه الزكاة مخالفة للظاهر فيحلفه ويمينه
هذه واجبة او مستحبة : فيه وجهان : ذكرهما الامام النووى فى الزكاة
ونقلهما عنه صاحب المجموع .

وقال فى مغنى المحتاج : (٣) لو ادعى دفع زكاة الى البفاة صدق بيمينه ،
ولو ادعى بعض أهله دفع زكاة الى البفاة صدق بلا يمين ان لم يتهم ،
ويمينه ان اتهم ، لبنائها على المواساة ، والمسلم مؤتمن فى امر دينه ، واليمين
هنا مستحبة على الأصح ، وقال بعضهم ، بانها واجبة .

* * *

(١) انظر المغنى ٦٩/١٠ ، وانظر الكافى ١٥٣/٣

(٢) انظر المجموع ٥٤١/١٧ (٣) انظر مغنى المحتاج ١٣٣/٤

المبحث الثالث

دعوى أهل الذمة دفع الجزية الى البفاة

فى حالة عودة البلد المفلوب عليه الى سلطان أهل العدل ، لو ادعى واحد من أهل الذمة دفع الجزية الى أهل البفى هل يقبل منه ذلك ؟
نورد فى هذه المسألة ماورد فى كتب السادة الحنابلة ، وماورد عن الشافعية مذهب الحنابلة : (١)

ان ادعى ذمى دفع جزيته الى أهل البفى ، لم يقبل قوله الا ببمينه لانهم - اى أهل الذمة - غير مأمونين ، ولأن مايجب عليهم عوض - عن رؤوسهم وكفرهم - والاصل عدم الدفع كما قال ذلك صاحب كشف القناع (٢) وليس بمواساة ، فلم يقبل قولهم كاجرة الدار ، هذا المذهب وعليه الاصحاب ، ذكر ذلك صاحب الانصاف (٣) ، وذكر قولاً آخر : انه يحتمل ان يقبل قولهم اذا مضى الحول ، لان الظاهر ان البفاة لا يتركون الجزية لهم فكان القول قول أهل الذمة ، لان الظاهر معهم ، ولأنه اذا مضى لذلك سنون كثيرة شق عليهم اقامة البينة على كل عام ، فيؤدى ذلك الى تفريصهم الجزية مرتين .
مذهب الشافعية :

يقول صاحب المجموع : (٤) ان ادعى من عليه الجزية انه دفعها اليهم : فان علم الامام بذلك او قامت به بينة ، لم يطالبه بشئ : وان لم يعلم الامام بذلك ولا قامت به بينه لم يقبل قول من عليه الجزية ، لأنه يجب عليه الدفع الى الامام ، لأنهم كفار ليسوا بمأمونين ، ولأن الجزية عوض عن المساكنه فلا يقبل قولهم فى دفعها من غير بينه كضمن المبيع والأجرة .
وقال صاحب مغنى المحتاج : (٥) ان ادعى دفع جزيته اليهم ، فلا يصدق ببمينه على الصحيح ، لأنها عوض عن السكن فاشبهه مالو ادعى المستأجر دفع الاجرة ، ولأن الذمى غير مؤتمن فيما يدعيه على المسلمين للمداوة الظاهرة ، والثانى يصدق كالمزكى .

(١) انظر الصغرى ١٠/٦٩ ،

(٢) انظر كشف القناع ٦/١٣٤ ، وانظر الكافي ٣/١٥٣

(٣) انظر الانصاف ١٠/٣١٧ ، ٣١٨ (٤) انظر المجموع ١٧/٥٣٩ ، ٥٤١

(٥) انظر مغنى المحتاج ٤/١٣٣

المبحث الرابع

دعوى دفع الخراج

لم يتعرض لحكم دعوى دفع الخراج الى أهل البغى سوى السادة الحنابلة
والسادة الشافعية وفيما يلي نورد المذهبين :
مذهب الحنابلة :

لو ادعى من عليه الخراج دفع الخراج الى أهل البغى ،
ذكر فى المغنى والشرح : (١) انه ان كان المدعى مسلما فهناك وجهان لذلك :
احدهما : يقبل ، لأنه حق على مسلم فقبل قوله فيه كالزكاة ، والثانى : لا يقبل
لأنه عوض فاشبه الجزية ، ولأنه اجرة للأرض فاشبه اجرة الدار ، ولأنه خراج فاشبه
الجزية ، وان كان من عليه الخراج ذميا : فهو كالجزية ، لأنه عوض على غير
مسلم فهو كالجزية ، ولأنه احد الخراجين أى خراج الأرض والخراج على رؤوسهم
فاشبه الجزية من هذه الناحية .

قال صاحب الانصاف : (٢) انه يقبل قوله اذا كانت ثم بينة على ذلك ، فالاطلاق
الوارد فيما ذكره صاحب المغنى والشرح وغيره ليس على ظاهره ، وكذلك اطلاق
القول فى الوجه الأول حيث قال فى المغنى يقبل ليس على ظاهره ، بل القول
مقيد باليمين .

وذكر مثل ذلك صاحب الفروع : (٣) وذكر ايضا احتمال القبول بعد مضى الحول
مذهب الشافعية :

قال صاحب المجموع : (٤) ان ادعى من عليه الخراج انه دفعه اليهم : فان
علم الامام بذلك او قامت به بينة لم يطالب بشئ ، وان لم يعلم الامام بذلك
او قامت به بينة لم يطالب بشئ ، وان لم يعلم بذلك ولا قامت به بينة ففيه
وجهان : احدهما : يقبل قوله مع يمينه ، لأنه مسلم فقبل قوله مع يمينه فيما
دفع كالزكاة ، والثانى : لا يقبل قوله ، لأن الخراج ثمن واجرة فلا يقبل قوله
فى دفعه من غير بينة كالثمن فى البيع ، والأجرة فى الاجارة .
ويقول صاحب مغنى المحتاج : (٥) ان الكافر اذا ادعى دفع الخراج فلا يصدق
جزما ، وذكر فى دعوى المسلم دفع الخراج ما ذكره صاحب المجموع .

(١) انظر المغنى والشرح ١٠/٧٩ ، ٨٠

(٢) انظر الانصاف ١٠/٣١٨ ، وانظر الكافى ٣/١٥٣

(٣) انظر الفروع ٦/١٥٦ (٤) انظر المجموع ١٧/٥٣٩ ، ٥٤١

(٥) انظر مغنى المحتاج ٤/١٣٣

وذكر مسألة أخرى : انه لو ادعى شخص إقامة حد انه اقيم عليه فهل يصدق
ام لا ؟ قال : انه يصدق على ذلك ، ونقل عن الماوردي : انه يصدق
بلا يمين ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات ، الا ان يثبت الحد ببينه ، والحال
انه لا اثر له (أى الحد) فى البدن فلا يصدق فى ذلك ، لان الأصل
عدم اقامته ولا قرينة تدفعه والفرق بين ثبوته بالبينه دون الاقرار : ان المقر
بالحد لو رجع قبل رجوعه وانكاره ، وبقاء الحد عليه فى معنى الرجوع .
فاذاً يصدق فى حد الا ان يثبت ببينه ولا اثر له فى البدن . أ - هـ
والله تعالى اعلم بالصواب ،

* * *

الفصل السابع الآلات الحربية

هذا الفصل يشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حكم استعمال النار وما في معناها مما يعم اتلافه في قتال أهل البغي .

المبحث الثاني : حكم استعانة الإمام على البغاة بسلاحهم .

المبحث الثالث : حكم بيع السلاح من أهل الفتنة .

المبحث الأول

حكم استعمال النار وما في معناها مما يعم اتلافه في قتال أهل البغى

مذهب الحنابلة : (١)

لا يقاتل البغاة بما يعم اتلافه كالنار والمنجنيق والتفريق من غير ضرورة ، لأنه لا يجوز قتل من لا يقاتل وما يعم اتلافه يقع على من يقاتل ومن لا يقاتل واتلاف أموالهم وغير مقاتلهم لا يجوز إلا للضرورة ، فان دعت إلى ذلك ضرورة مثل : ان يحتاط بهم البغاة ، ولا يمكنهم التخلص إلا برميهم بما يعم اتلافه جاز ذلك كما يجوز قتل الصائل أو كما في دفع الصائل ، وان رماهم البغاة بمنجنيق أو نار جاز لأهل العدل رميهم بمثله ، لقوله تعالى : فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . (٢)

مذهب المالكية : (٣)

ان للامام قتالهم بالسيف ، والرمي بالنبل ، والمنجنيق ، والتفريق ، والتحريق وقطع الميزة والماء عنهم الا ان يكون فيهم نسوة أو ذراري ، فلا نرميهم بالنار ، وهذا هو المعتمد في مذهب المالكية كما ذكر ذلك الدسوقي حيث قال : وهذا هو المعتمد خلافا لابن شاس القائل لاتنصب عليهم الرعادات - اي المجانيق - فالمالكية يختلفون عن الحنابلة في هذا : حيث ان الحنابلة قيدوا ذلك بالضرورة فيما لو تحصن البغاة كما سبق بيانه ، اما المالكية : فقد جعلوا الرمي بالمنجنيق والنار ادوات للقتال كالسيف ونحوه فيجوز قتلهم بها بدون تقييد ذلك بالضرورة كما هو الظاهر من كلامهم ، الا اذا تحقق ان هناك ذراري ونساء فلا يجوز رميهم بما ذكر . والله أعلم .

مذهب الشافعية :

مذهب الشافعية كمذهب الحنابلة : قال صاحب المجموع : (٤) ان القصد بقتالهم كفهم وردهم الى الطاعة فيجب تجنب ما يهلكهم أو يبيد هم ، ولأن رميهم بالمدافع والرشاشات يصيب منهم من يقاتل ومن لا يقاتل ، وانما يجوز قتل من يقاتل فقط . واذا رماهم أهل البغى بالنار وكان هذا سلاحا

(١) انظر المغنى ٥٧/١٠ ، وانظر الكافي ١٤٩/٣ ، وانظر كشف القناع ١٣٢/٦ ، وانظر

مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى ٢٦٨/٦ .

(٢) البقرة : آية ١٩٤ (٣) انظر الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل ٢٦٦/٤

(٤) انظر المجموع ٥٣١/١٧ ، ٥٣٢ ، وانظر مغنى المحتاج ١٢٨/٤ ، وانظر الام ٢٥٧/٧ ، ٢٥٨ ،

وانظر نهاية المحتاج ٤٠٧/٧ .

لهم جاز لأهل العدل رميهم بمثل سلاحهم ومثل النار والمنجنيق ، ارسال السيول عليهم والاسود والحيات ، ونحوها من المهلكات لأنهم قد يرجعون فلا يجدون للنجاة سبيلا .

اقول وبالله التوفيق : ومثل ذلك ، القصف بالطائرات ، واستخدام الفازات السامة او غاز الاعصاب ، واستخدام الميكروبات . واما التعذيب والقتال بالنار فقد جاء في الحديث الصحيح ، (لا يعذب بالنار الا ربها) وفى لفظ (لا تعذبوا بعذاب الله) (١)

وقال صاحب مغنى المحتاج : (٢) ان احاطوا بنا واضطرونا الى الرمي بما ذكر من النار وغيرها لدفعهم عنا ، بان خيف استئصالنا ، فان امكن دفعهم بغيره كانتقالنا لموضع آخر لم نقاتلهم به واورد صاحب مغنى المحتاج مسألة مهمة فى هذا الباب فقال : لو تحصنوا ببلد او قلعة ولم يتأت الاستيلاء عليهم الا برميهم بما ذكر من الآلات الحارقة ، والآلات العظيمة لم يجز قتالهم ، لأن ترك بلدة او قلعة بايدى طائفة من المسلمين يتوقع الاحتيال فى فتحها اقرب الى الصلاح من استئصالهم . وقال : بانه لا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب الا على رأى الامام - اى الشافعى - فى أهل قلعة ، ولا يجوز عقر خيولهم الا اذا قاتلوا عليها ، ولا قطع اشجارهم وزروعهم .

مذهب الحنفية :

انه يجوز قتالهم بكل مايجوز قتال أهل الحرب به ، كالرمي بالنبل والمنجنيق ، وارسال الماء والنار عليهم ، والبيات بالليل ، لأن قتالهم فرض كقتال أهل الحرب والمرتدين ، ولأن قتالهم لدفع شرهم وكسر شوكتهم فيقاتلون بكل ما يحصل به ذلك .

مذهب الظاهرية :

يقول ابن حزم رحمه الله : (٣) ويجوز قتالهم بالمنجنيق والرمي ، ولا يحل قتالهم بنار تحرق من فيه من غير أهل البقى ، ولا بتفريق يفرقهم كذلك ، لقول الله تعالى ، (ولا تكسب كل نفس الا عليها) (ولا تزر وازرة وزر اخرى) واما اذا لم يكن فيه الا البقاء فقط ففرض ان يمنعوا الماء والطعام حتى

(١) الحديث باللفظ الأخير رواه ابوداود والترمذى والحاكم ورواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، انظر التيسير بشرح الجامع الصغير ٤٩٦/٢ .

(٢) انظر مغنى المحتاج ١٢٨/٤

(٣) انظر المبسوط ١٢٨/١٠ ، وانظر بدائع الصنائع ٤٣٩٨/٩ وانظر

الدر المختار ٢٦٥/٤

(٤) انظر المحلى ١٤١/١١ ١٤٢

ينزلوا الى الحق والا فهم قاتلوا انفسهم بامتناعهم من الحق ، وكذلك يجوز ان توقد النيران حوليهم ويترك لهم مكان يتخلصون منه الى عسكر أهمل الحق ، لأن هذه نار او قدناها ، وما اطلقناه لهم قادرون على الخلاص منها ان احبوا ، ولا يحل احراقهم ولا تنقضهم دون ان يتخلصوا ، لان الله تعالى لم يأمر بذلك ، ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وانما امر بالمقاتلة فقط . ولا يحل ان يبيتوا الا بان نقبض عليهم ، واما من لم يقاتل فلا يحل قتله ، فان تحصن البفاة في حصن فيه النساء والصبيان : فلا يحل قطع الميرعنه لكن يطلق لهم منه بمقدار ما يسع النساء والصبيان ، ومن لم يكن من أهل البقى فقط ويمنعون ما وراء ذلك . أ - هـ

مذهب الشيعة الزيدية : (١)

انه لا يجوز رميهم بالمنجنيق (٢) ، وكذا ما في حكمه من الاحراق بالنار اذ لم يرد الرمي بالمنجنيق الا في قتال الكفار ، كما وقع في قتال أهل الطائف ولا يمنعه الميرة (٣) ولا يمنعه الطعام والشراب ، وقد فعل ذلك على رضى الله عنه في صفين لما غلب اصحاب معاوية على الماء ومنعوا اصحاب على عنه حتى قال بمض الجند ،

وفينا السهام وفينا الحيف

ايمنعنا القوم ماء الفرات

اذا خوفوه الردى لم يخف

وفينا على له صولة

في ابيات ، فأمر على رضى الله عنه من كشفهم عنه ولم يمنع احدا من اصحاب معاوية من الاستقاء منه ، وقيل : للامام ان يمنعه عن الطعام والشراب حتى ينزلوا الى الحق والا فهم قاتلوا انفسهم بامتناعهم عن الحق ، ولتمكنهم من الفقى الى امر الله . واما اذا تحصنوا في معقل فيه النساء والصبيان : اطلق لهم مقدار ما يسع النساء والصبيان ومن لم يكن من أهل البقى ، ولا يحل قطع الميرة عنهم ويمنعون ما وراء ذلك

(١) انظر الروض النضير ٦٦٤ ، ٦٦٥

(٢) المنجنيق : بفتح الميم وكسرهما وهى والنون الاولى زائدتان في قول ، لقولهم جنق يجنق ، اذا رمى ، وقيل : الميم اصلية ، لجمعه على مجانيق ، وقيل : هو اعجمى معرب ، والمنجنيق : مؤنثة ، ويقال للرامي بها جائق .

(٣) الميرة ، جلب الطعام ، مارغيا له يميز ميرا والميار ، جالب الميرة ، انظر الروض

النضير نقلا عن النهاية ٦٦٤ / ٤

وذكر الشيخ عبدالقادر عودة رحمه الله : ^(١) نقلا عن شرح الازهار - وهو من كتب الشيعة الزيدية ان الشيعة الزيدية يجيزون القتل بما يعم اتلافه بشرطين .
اولهما : ان يتمذر الوصول الى البفاة الا بذلك ، كان يتحصنوا في حصن او بيوت مانعة ، او في سفينة البحر .
ثانيهما : ان يكون بينهم من لا يجوز قتله كالصبيان والنساء ، فان لم يجتمع هذان الشرطان فلا يجوز استعمال ما يعم اتلافه الا لضرورة ملحة .
تعقيب : والذي ارجحه من الآراء السابقة : هو ما ذهب اليه الحنابلة والشافعية من عدم جواز استعمال ما يعم اتلافه - المقاتلين وغيرهم - من ادوات الحرب في قتال أهل البغي الا في حالة الضرورة وذلك لأن البفاة مسلمون على اية حال ولم يخرجوا بغيرهم عن الايمان ، بل ان بغيرهم انما كان لتأويل مستساغ فليس هناك ما يبرر استئصالهم ، والمقصود بحريهم وقتالهم انما هو ازالة بغيرهم ، ونبذ العصيان ، والدخول في الطاعة ، فما دام من الممكن تحقيق هذا الغرض دون تعريض تلك الفئة المسلمة للدمار الشامل ، فانه يصير متعينا ويمتنع غيره . ويؤكد ذلك : ما اتفق عليه من يعتد برأيه من أهل العلم من انه في قتال البفاة لا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا يسترق اسيرهم فكيف يمكن استساعة ابادتهم ، والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل .

* * *

(١) انظر التشريع الجنائي ٢/٦٩٣ ، ٦٩٤ نقلا عن شرح الازهار ٤/٥٤١ ، ٥٤٢

حكم استعانة الامام على البغاة بسلاحهم

ذهب الحنابلة : (١)

الى ان استعانة الامام على البغاة بسلاحهم وكراعهم حال الحرب فيه وجهان : احدهما : لا يجوز - لأنه لا يحل اخذ مالهم لكونه معصوماً بالاسلام وانما ابيح قتالهم لردهم الى الطاعة فيبقى المال على العصمة كمال قطاع الطريق الا ان تدعوا ضرورة فيجوز كما يجوز اخذ مال الغير في الخصمة - ولا يجوز ذلك في غير قتالهم . والمراهق من البغاة والعبد ، كالخيل تجوز الاستعانة بهما عليهم عند الضرورة فقط ويردان بعد الحرب .
والثاني : انه يجوز الاستعانة بسلاحهم وكراعهم مطلقا ، سواء دعت الى ذلك ضرورة أم لا . وقد رجح صاحب الانصاف : الوجه الأول القائل بعدم الجواز الا اذا دعت ضرورة الى ذلك ، وقال ، انه هو المذهب .

ونذهب الشافعية : (٢)

الى انه لا يجوز الانتفاع بسلاحهم وكراعهم من غير انهم من فير ضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم ، لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه (٣) ولأن من لا يجوز اخذ ماله - لم يجز الانتفاع بماله من غير اننه ومن فير ضرورة كغيرهم وان اضطر اليه جاز ، بان ذهب سلاحه او خاف على نفسه جاز ان يدفع عن نفسه بسلاحه وان ينجوا على دابة لهم ، لأنه لو اضطر الى ذلك من مال أهل العدل لجاز له الانتفاع به وكذلك اذا اضطر الى ذلك من أموال أهل البغي .

وقال بعض الشافعية : ان العادل اذا استعمل سلاح وكراع أهل البغي ، فيجب عليه اجرة استعمالها كالمضطر اذا اكل طعام فيه ، فانه يلزمه بدله . ثم ذكر صاحب مغنى المحتاج : ان الأوجه خلاف هذا القول : لأنه لا ضمان لما يتلف في القتال وتفارق مسألة المضطر : بأن الضرورة فيها نشأت من المضطر بخلافه في سألنا ، فانها انما نشأت من جهة المالك ، وذكر صاحب نهاية المحتاج : انه يلزمه اجرة مثل ذلك كمضطر أكل طعام فير يلزمه قيمته .

(١) انظر المغنى ٥٨/١٠ ، وانظر كشف القناع ١٣٣/٦ ، وانظر الانصاف ٣١٤/١٠ ،

وانظر الكافي ١٥٠/٣

(٢) انظر المجموع ٥٣١/١٧ ، وانظر مغنى المحتاج ١٢٧/٤ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٧/٧

(٣) رواه ابوداود ، انظر الهامش على الجامع الصغير للمناوى ١٧٥/٢ ، وفي رواية

الا بطيب نفسه ، رواه احمد في مسنده .

ونزعت الحنفية : (١)

الى انه لا بأس باستعمال ذلك عليهم عند الحاجة ، لما روى ان علياً رضى الله عنه قسم سلاحهم بالبصرة بين الصحابة وكانت قسمة الحاجة لا لثمنك بدليل ما روى الزهرى - ان الصحابة اجمعوا الا يؤخذ مال . ولأنهم لو احتاجوا الى سلاح أهل العدل كان لهم ان يأخذوه للحاجة والضرورة ، وقد اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان درعاً في حرب هوازن ، وكان ذلك بغدير رضاه حيث قال اصبأ يا محمد ، فاذا كان يجوز ذلك في سلاح من لا يقاتل ففي سلاح من يقاتل من أهل البغي أولى لاسيما اذا كان فيه دفع شرهم ، والمعنى المجوز فيه : انه دفع الضرر الأعلى ، وهو الضرر المتوقع لعامة المسلمين - بالضرر الأدنى - وهو اضرار بعضهم ، وان لم يحتاجوا اليه : حبسه عنهم ، كسائر أموالهم لأن في رده عليهم تقوية لهم واعانتهم على المعصية والكراع : يباع ويخس ثمنه لأن حبس الثمن ايسر واحفظ للمالية فاذا وضعت الحرب اوزارها وزالت الفتنة ردها عليهم لزوال المانع .

قال صاحب الدر المختار : ^(٢) لا ينتفع بغير السلاح والكراع من أموالهم مطلقاً ولو عند الحاجة ، واما السلاح والخيل فلاهل العدل مقاتلتهم عليها عند الحاجة . قال صاحب بدائع الصنائع : ^(٣) انه لا بأس بان يستعينوا بكراعهم وسلاحهم على قتالهم ، كسرا لشوكتهم ، فاذا استغنوا عنها اسكها الامام لهم ، لأن أموالهم لا تحتل الشك بالاستيلاء لكونهم مسلمين ، وسيأتى تفصيل القول في حكم غنيمة أموالهم في مبحث خاص انشاء الله . والله تعالى أعلم .
ونزعت المالكية : (٤)

الى انه يجوز الاستعانة بسلاحهم وكراعهم عليهم ان احتج الى ذلك فلو قاتلونا على ابل او افعال او فيلة وظفرنا بهم واخذناها منهم لجاز الاستعانة بها عليهم ايضاً ان احتج الى ذلك .

(١) انظر تبين الحقائق للزيملى ٢٩٥/٣ ، وانظر المبسوط ١٠/٢٦٦ وانظر فتح القدير ٤/١٢٢
(٢) انظر الدر المختار شرح تنوير الأبصار ٤/٢٦٦ (٣) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٨
(٤) انظر الشرح الكبير للردى على مختصر خليل ٤/٢٦٦ ، وانظر الدسوقي على الشرح ٤/٢٦٦

تعقيب :

والذى اراه : ان التردد فى جواز استعمال سلاحهم بالأجر او بدونه اوبعدم جواز ذلك انما يعود الى الاوضاع التى كانت سائدة فى عصور الفقهاء وفيها كان عامة الناس يستعملون سلاحهم الخاص فى الحرب التى تشهزها الدولة فينضمون اليها متطوعين واسلحتهم معهم . اما فى عصرنا الحاضر : فاسلحة القتال بعد تطورها ذلك التطور المذهل اضحت شيئا رهيبا من الخطورة بمكان على امن المجتمع واستقراره امتلاك الأفراد له ، فلهذا : تمنع انظمة الدول الحديثة من حيازة الافراد لهذه الأسلحة ، وما وقع فى بعض البلدان العربية من حرب اهلية ضروس اكلت الأخضر واليابس عبرة لمن لايعتبر . ومن هنا : فان الحكم الفقهي الذى يبنى على قاعدة وجوب دفع المفسدة يقضى بمصادرة الاسلحة التى توجد عند الأفراد او الجماعات التى لاتخضع للدولة ، ومصادرة الاسلحة فيه القضاء الحاسم على الشر واعوانه . فاذا قضى على الشر من اولى بذراته الخبيثه استقامت اوضاع الحياة وسار كل فى عمله يبنى مستقبله ومستقبل امتنه بيد نزيهة لا تعرف العدوان والظلم ، وبذلك يرتدع البغاة وتستقيم احوالهم وينضمون الى أهل الحق والعدل ، والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم .

المبحث الثالث

حكم بيع السلاح من أهل الفتنة

هذه المسألة من الفروع المشهورة التي يسوقها الأصوليون والفقهاء عند الكلام على قاعدة سد الذرائع ومن المعروف في علم أصول الفقه ان من اول من يأخذ بهذه القاعدة على اطلاقها هم السادة الحنابلة وكذا السادة المالكية ، وان كان المالكية يختلفون عن الحنابلة في ان العقد على المباح الذي يقصد منه المحرم وان كان حراما الا انه لا يكون باطلا من اصله بل يعد واجبا لابطال والفسخ ، اما الحنابلة : فان العقد في مثل هذه الحالة يعتبر باطلا من اصله عندهم فلا ينعقد مطلقا ، ولا يثبت به التزام ، وهناك فريق آخر من الفقهاء على راسهم الشافعية ومعهم الحنفية الى حد ما لا يأخذون بقاعدة سد الذرائع ، لأن الاخذ بها يعتمد على الاعتداد بالنوايا والقصود التي تفصح عنها قرائن الاحوال والنوايا ، والقصود مهما كانت ، امور خفية لا يطلع على حقيقتها الاعلام الغيوب " يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور " ورايهم في عدم الأخذ بتلك القاعدة يستلزم تجويز العقد على كل ما هو مباح بمعنى الحكم بصحته ، وان كان بعضهم يقول بحرمة ، والفقهاء عند الكلام على قاعدة سد الذرائع او كراهته كراهة تحريرية ، والحرمة او الكراهة التحريمية شيء وسيطلان العقد شيء آخر . وفيما يلي نورد مذاهب الفقهاء في خصوص هذا الفرع ، لأنه يختلف بعض الاختلاف عن مناقشاتهم العامة في قاعدة سد الذرائع .

اولا : مذهب الحنابلة :

ذكر صاحب المصنفى : (١) انه لا يجوز بيع السلاح في الفتنة ، ولا لأهل الحرب ، او قطاع الطريق ، لقول الله تعالى : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ، ومثله بيع الأمة للفناء او اجارتها لذلك ، فكل ذلك حرام والعقد فيها باطل .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : (٢) ان بيع ما يمين على المحرمات كالخيل والسلاح لمن يقاتل به قتالا محرما فهذا لا يجوز ، واستدل بالآية الكريمة " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان " كما انه لا يجوز

(١) انظر المصنفى ٤٠/٤١ ، (٢) المائدة : آية ٢

(٣) انظر الفتاوى ٢٩/٢٧٥ ، ٣٣٢ ، ج ٢٢٢ / ١٤١

لأحد ان يشتري عينا ليمصى الله بها، مثل : ان يشتري عصيرا ليممله خمرًا، او يشتري سلاحا ليقاتل المسلمين فى اصح قولى العلماء كما هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما، واستدل رحمه الله على ذلك بالآية الكريمة السابق ذكرها .
وقال أيضا : اذا اعان الرجل على معصية الله كان آثما ، لأنه اعان على الاثم والمدوان فاذا كان هذا فى الاعانة على المعاصى، فكيف بالاعانة على الكفر وشعائر الكفر .

قال ابن القيم رحمه الله: (١) مانعه ، قال الامام أحمد رحمه الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السلاح فى الفتنة، ولاريب ان هذا سد لذريعة الاعانة على المعصية، ويلزم من لم يسد الذرائع ان يجوز هذا البيع كما صرحوا به (ولعله يقصد الشافعى) ومن المعلوم ان هذا البيع يتضمن الاعانة على الاثم والمدوان، وفى معنى هذا : كل بيع او اجارة او معاوضة تمين على معصية الله، كبيع السلاح للكفار، والبغاة، وقطاع الطريق، وبيع الرقيق لمن يفسق به، او يؤجره على ذلك، او اجارة داره او حانوته او خانه لمن يقيم فيها سوق المعصية، وبيع الشمع او اجارته لمن يمصى الله عليه، ونحو ذلك مما هو اعانة على ما ينفض الله ويسخطه، ومن هذا عصر المنب لمن يتخذ خفرا وقسدا لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والمعتصر معا ، ويلزم من لم يسد الذرائع ان لا يلزم الماصر، وان يجوز له ان يعصر المنب لكل احد ، ويقول القصد غير معتبر فى المقد ، والذرائع غير معتبرة ونحن مطالبون فى الظواهر والله يتولى السرائر، وقد صرحوا بهذا، ولاريب فى التنافى بين هذا وبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثانيا : مذهب المالكية :

لم اشر على راي للمالكية بالنسبة لبيع السلاح من البهاقو ولكن ما صرح به الدسوقي رحمه الله فى شرحه بالنسبة لبيع الحربيين آلة الحرب من سلاح ، او كراع، او سرج ، وكل ما يتقوى به فى الحرب من نحاس او خباء او ماعون ، حيث قال : بان كل ذلك لا يجوز، والحربيين كما هو ظاهر يشمل الكفار وأهل البغى من المسلمين ، فاهل البغى حرب على الاسلام وحريهم اشد من حرب الكفار ان انهم يدعون الاسلام ويزعمون انهم من المسلمين وهم مع ذلك افعالهم افعال

(١) انظر اعلام الموقعين ٣ / ١٧٠

أهل الحرب الذين لا يتورعون عن سفك الدماء وقتل الأطفال والنساء والشيخوخة بالحكم بهم أولى من الحربيين الكفار ، واننى مع هذا التوجيه البسيط أرجح أن مذهب المالكية فى منع بيع السلاح من البخاة كمذهبهم فى منع بيع السلاح من الحربيين ، للمعنى الذى اشرت اليه ، ولأنهم من ابرز القائلين بسد الذرائع ، وهو يستلزم منع المقد على المباح اذا تأكد أن القصد منه ارتكاب المعصية .

قال الدسوقي رحمه الله : (١) أن بيع الجارية لاهل الفساد ، او بيع ارض لتتخذ كنيسة او خمارة والخشبة لمن يتخذها صليبا ، والعنب لمن يمصره خمر ، والنحاس لمن يتخذة ناقوسا كل ذلك لا يجوز وفيه اعانة على المعصية . حتى انه نقل عن الشاطبى فى المصيار : أن بيع الشمع للحربيين ممنوع اذا كانوا يستعينون به على اضرار المسلمين ، فان كان لأعيادهم فمكروه ، والله اعلم بالصواب .
ثالثا : مذهب الشافعية :

انه وان كان مذهب الشافعى نفسه عدم الالتفات الى النوايا والقصود ، والنظر الى المعقود عليه فى ذاته ، فان كان مالا مباحا كان المقد عليه جائزا بصرف النظر عن مقصود من تعاقد على شرائه او اجارته من استعماله فى وجوه محرمة او غير مشروعة ، وقد اطنب فى كتاب الأم (٢) فى بيان هذا ، على الرغم من أن مذهبه هو ذلك وانه يستلزم جواز بيع السلاح فى ايام الفتنة من اهل البغى وغيرهم كما صرح بذلك فى نظير هذا الفرع ، على الرغم من ذلك كله فان متأخرى الشافعية لم يسيروا مع امامهم فى هذا الاتجاه وآثروا ان يسيروا مع الجمهور .

فقد ورد فى معنى المحتاج : (٣) مانصه : أن كل تصرف يقضى الى معصية فلا يجوز ذلك التصرف وذلك مثل بيع السلاح من البغاة وقطاع الطريق ونحوهما ، ومثل بيع الخلمان المرء ممن عرف بالفجور بالخلمان .

قال الشوكانى فى نيل الاوطار : (٤) بعد مساق الاحاديث الواردة فى تحريم بيع المصير ممن يتخذة خمر ان كل بيع اعان على معصية فلا يجوز قياسا على الأحاديث الواردة فى تحريم بيع المصير لمن يتخذة خمر ، وقد عنون رحمه الله على هذا الباب بقوله (باب تحريم المصير ممن يتخذة خمر وكل بيع اعان على معصية) .

(١) انظر شرح الدسوقي ٦/٣ (٢) اشار الولى ذلك ابن القيم رحمه الله فى كتابه اعلام الموقعين

(٣) انظر معنى المحتاج ٣٨/٢ (٤) انظر النيل ١٢٤/٥

رابعاً : مذهب الحنفية :

ان بيع السلاح فى ايام الفتنة من أهل البقى مكروه كراهة تحريمية لايحل الاقدام عليه ومتركبه آثم وعاصى بذلك الفعل الا ان العقد فى ذاته يعتبر صحيحا . قال فى تبين الحقائق : (١) انه يكره بيع السلاح من أهل الفتنة ، لأنه اعان على المعصية قال الله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (٢) ولان الواجب قلع سلاحهم بما امكن حتى لا يستعملوه فى الفتنة فالمنع اولى ، وان لم يدر انه من أهل الفتنة : فلا يكره البيع له لأن الغلبة فى دار الاسلام لأهل الصلاح ، وعلى الغالب تبني الأحكام دون النادر ، وانما يكره بيع نفس السلاح لان المعصية تقع بمعينها ومثله ورد فى بدائع الصنائع وفى البحر الرائق شرح كنز الدقائق قال فى فتح القدير : (٣) انه يكره بيع السلاح من أهل الفتنة وفى عسكرهم ، لأنه اعانة على المعصية ، ثم قال : انه لا بأس من بيع السلاح بالمصر من أهل المصر ومن لم يهرف من أهل الفتنة ، لان الغلبة فى الامصار لأهل الصلاح ، وكراهة بيع نفس السلاح ، لأنه مما يقاتل بمعينه .

قال فى الدر المختار : (٤) انه يكره بيع السلاح من أهل الفتنة سواء كانوا بغاة او قطاع طريق او لصوصا ، ان علم البائع ان المشتري هو من أهل الفتنة والكراهة تحريمية لأنهم عللوا عدم جواز بيع السلاح من أهل الفتنة بالاعانة على المعصية حيث قالوا : لأنه اعانة على المعصية ، هذا ، وقد فرق الحنفية بين بيع السلاح نفسه ، وبين بيع ما يتخذ منه السلاح كالحديد ونحوه .

قال فى تبين الحقائق : (٥) أنه لا يكره بيع ما لا يقاتل به الا بصنعة كالحديد ، لأن المعصية لا تقع بمعينها ، ثم ضرب لذلك مثلا فقال : الا ترى ان المصير الذى يتخذ منه الخمر ، والخشب الذى يتخذ منه المعازف لا يكره بيعه ، لأنه لا معصية فى عينها ، وكذا لا يكره بيع الجارية المغنية ، والكبش النطوح ، والديك المقاتل والحمامة الطيارة ، لأنه ليس عينها منكرا ، وانما المنكر فى استعماله المحظور .

وبيع ما يتخذ منه السلاح كالحديد : لا يجوز بيعه من أهل الحرب ، اما من أهل البقى : فيجوز ، والفرق : ان أهل البقى لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا لان فسادهم على شرف الزوال بالتوبة ، او بتفريق جمعهم بخلاف أهل الحرب

(١) انظر تبين الحقائق للزيملى ٢٩٦/٣ ، وانظر بدائع الصنائع ١/٩ ، ٤٤٠ ، وانظر

البحر الرائق لابن نجيم ٥/١٥٤ . (٢) سورة المائدة : آية ٢

(٣) انظر فتح القدير ٤/١٥٤ (٤) انظر الدر المختار ٤/٢٦٨

(٥) انظر تبين الحقائق ٣/٢٩٦ ، ٢٩٧ ، وانظر بدائع الصنائع ١/٩ ، ٤٤٠

وذكر صاحب الدر المختار: (١) مثل ما ذكره الزيعلى بالنسبة لبيع ما يتخذ منه السلاح كالحديد ونحوه، حيث قال: انه يكره بيع ما يتخذ منه السلاح كالحديد ونحوه لأهل الحرب، لا لأهل البقي، والكراهة هنا تنزيهية لا تحريرية بخلاف ماسبق، والفرق ظاهر ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والا فتزيتها ومثله قال الكمال في الفتح وابن نجيم في البحر الرائق.

قال ابن عابدين في حاشيته: (٢) ويظهر من ذلك كراهة بيع المعازف، لان المعصية تقام بها عينها ولا يكره بيع الخشب المتخذة هي منه، وبيع الخمر لا يصح، ويصح بيع العنب، ورجح ابن عابدين (٣) القول بكراهة بيع ما يتخذ منه السلاح كالحديد من أهل الفتنة، لأن فيه نوع اعانة، او لأنه تسبب في الاعانة، فيكره البيع من أهل الفتنة تنزيها. والله اعلم.

وقد فصل ابن عابدين (٤) ما ذكره الزيعلى: عن بيع الجارية ونحوها من الامثلة فقال: ان هذه الاشياء تقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الأصلي منها، فان عين الجارية للخدمة مثلا، والفناء عارض، فلم تكن عين المنكر، بخلاف السلاح فان المقصود الأصلي منه هو المحاربة به فكان عينه منكرا اذا بيع لاهل الفتنة فالمراد بما تقام المعصية به، ما كان عينه منكرا بلا عمل صنعة فيه، فخرج نحو الجارية المفنية، لأنها ليست عين المنكر، ونحو الحديد والعصير، لأنه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه.

والله تعالى اعلم بالصواب.

تمقيب:

على ان جمهور الفقهاء يرون ان بيع ما يتخذ منه السلاح كبيع السلاح نفسه، ولذا فانهم لا يذكرون في هذه المسألة فرعين بل يذكرون فرعا واحدا.

(١) انظر الدر المختار ٢٦٨/٤
(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٨/٤، وانظر فتح القدير ٤/١٥٥، وانظر البحر الرائق ج ٥/١٥٤، ١٥٥
(٣) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٨/٤، ٢٦٩

الفصل الثامن

حكم من يشترك مع احدى الطائفتين فى القتال

هذا الفصل يشتمل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : حكم ما اذا قاتل مع البغاة من ليس أهلا للقتال .

المبحث الثانى : حكم ما اذا حضر مع البغاة من كان اهلا للقتال وكف نفسه عنهم .

المبحث الثالث : استماعة أهل البغى بأهل الحرب ،

المبحث الرابع : استماعة البغاة بأهل الذمة .

المبحث الخامس : استماعة أهل البغى بالمستأمنين .

المبحث السادس : حكم استماعة أهل العدل بالكفار ومن يرى قتل البغاة مدبرين .

المبحث السابع : حكم قتل المعادل حال كونه فى صف أهل البغى .

المبحث الأول

حكم ما اذا قاتل مع البفاة من ليس أهلا للقتال

ف في هذه المسألة اختلف الفقهاء اختلافا يسيرا ، ذلك انهم جميعا يتفقون على ان من لم يكن أهلا للقتال لا يجوز قتاله الا اذا اشترك في القتال بالفعل ولكنهم يختلفون في الحالة الاخيرة ، فبينما يرى الجمهور : ان كل من قاتل من هؤلاء يقاتل ويقتل سواء كان قد قاتل بسلاح من اسلحة القتل كالسيف ونحوه او قاتل بالحصا ونحوه ، نرى بعض المالكية يفرق بين ما اذا قاتل بالسلاح وبين ما اذا قاتل بخيروه ان قاتل بسلاح جاز قتله ، وان قاتل بغير سلاح لم يجز قتله وفيما يلي نورد مذاهب الفقهاء في هذه المسألة بالتفصيل .

اولا : مذهب الحنابلة : (١)

اذا قاتل مع البفاة عبيد ونساء وصبيان فهم كالرجل الحر ، يقاتلون مقبلين ويتركون مدبرين ، لان قتالهم للدفع ، ولو اراد احد هؤلاء قتل انسان جاز دفعه وقاتله وان اتى على نفسه (٢) ، ولذلك قلنا في أهل الحرب اذا كان معهم النساء والصبيان يقاتلون ، قوتلوا وقتلوا .
ثانيا : مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الام : (٣) واذا قاتلت امرأة منهم او عبدا و غلام مراهق قوتلوا مقبلين وتركوا مولين ، لانهم منهم .
قال صاحب المجموع : (٤) ولا تقتل النساء والصبيان كما لا يقتلون في حرب الكفار فان قاتلوا جاز قتلهم مقبلين كما يجوز قتلهم اذا قصدوا قتله في غير القتال لأن هذا القتال لدفعهم عن النفس .
ثالثا : مذهب الحنفية :

يقول الحنفية ان (٥) كل من لا يجوز قتله من أهل الحرب كالنساء والشيخ والصبيان والحميان لا يجوز قتله من أهل البغي ، لأن قتلهم لدفع شر قتالهم فيختص هذا بأهل القتال ، وهؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا يقتلون الا اذا قاتلوا فيباح قتلهم في حال القتال وبعد الفراغ من القتال الا الصبيان والمجانين وقتلهم للدفع واذا لم يقاتلوا فلا حاجة الى الدفع .

(١) انظر المغني ٥٦ / ١ ، وانظر كشف القناع ١٣٢ / ٦ ، وانظر الكافي ١٤٩ / ٣

(٢) ومثل الخيل المراهق والعبد ، نقل ذلك صاحب كشف القناع عن الترجيب .

(٣) انظر الأم ٢٥٢ / ٢ (٤) انظر المجموع ٥٢٧ / ١٢

(٥) انظر الدر المختار ٢٦٥ / ٤ ، وانظر بدائع الصنائع ٤٣٩٨ / ٩ ، وانظر المبسوط ١٣٠ / ١٠

رابعاً : مذهب المالكية :

يقول الدردير في الشرح الكبير : (١) اذا قاتلت المرأة مع أهل البقي بالسلاح فهي كالرجل يجوز قتلها ، اما اذا قاتلت بغير سلاح فلا تقتل مالم تقتل احدا هذا في حال القتال - بخلاف الرجل فانه يقتل حال قتاله سواء قاتل بالسلاح او بغيره قتل احدا أو لا - واما بعده : فان كانت متأولة فلا تضمن شيئاً من النفس والمال ، وان كانت غير متأولة : ضمت المال والنفس فيقتص منها وتسرَق ان كانت ذمية لنقضها .

قال الدسوقي رحمه الله : (٢) اذا ظفر بها حال المقاتلة ولو لم تقتل احدا كانت متأولة اولا يجوز قتلها .

خامساً : مذهب الظاهرية :

يقول ابن حزم رحمه الله في المحلى : (٣) لو كان في الباغين غلام لم يبلغ ، او امرأة فقاتلا دوفعا ، فان ادعى ذلك الى قتلها في حال المقاتلة فهما هدر لأن فرضا على كل من اراده مريد بغير حق ان يدفع عن نفسه الضر كيف اهكته ولا دية في ذلك ولا قولي قال الله تعالى : ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة . (٤)

* * *

(١) انظر الشرح الكبير للدردير ٢٦٧/٤ (٢) انظر الدسوقي على الشرح الكبير ٢٦٧/٤
(٣) انظر المحلى ١٤٠/١١ (٤) سورة البقرة : آية ١٩٥

البحث الثانى

حكم ماذا حضر مع البغاة من كان اهلا للقتال وكف نفسه عنه

اختلفت الحنابلة والشافعية فيمن حضر مع البغاة وكان من أهل القتال الا انه كان يكف نفسه عنه تورعا منه فقتله رجل من أهل العدل وهو فى صفوف اهل البغى وكان كف نفسه ظاهرا هل يضمه او لا يضمه وفيما يلى نورد المذهبين .

مذهب الحنابلة : (١)

ان حضر معهم من لا يقاتل - لم يجز قتله .
الأدلة على ذلك : قول الله تبارك وتعالى : " ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم (٢) والَاخْبَار الواردة فى قتل المسلم ، والَاِجْمَاع على تحريمه : وانما خص من ذلك ما حصل ضرورة ، دفع الباغى والصائل ، ففيما عداه يبقى على المعصوم والَاِجْمَاع ، ولهذا حرم قتل مدبرهم واسيرهم والَاِجْهَاز على جريحهم مع انهم انما تركوا القتال عجزا عنه ، ومتى ما قدروا عليه عادوا اليه ، فمن لا يقاتل تورعا عنه مع قدرته عليه ولا يخاف منه القتال بعد ذلك أولى ، ولأنه مسلم لم يحتج الى دفعه ، ولا صدر منه احد الثلاثة ، فلم يحل دمه ، لقوله عليه السلام لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث - الحديث : ومن قتل احدا ممن منع من قتله : ضمنه ، لأنه قتل معصوما لم يؤمر بقتله ، وفى القصاص وجهان ، احدهما : يلزمه لأنه قتل مكافئا عمدا ، والثانى : لا يلزمه ، لأن فى قتلهم اختلافا فى ذلك ، وهى شبهة دائرة للقصاص .

مذهب الشافعية : (٣)

اذا حضر مع البغاة من لا يقاتل ، ففيه وجهان : احدهما : لا يقصد بالقتل ، لأن القصد من قتالهم كفهم ، وهذا قد كف نفسه فلم يقصد وهذه الرواية توافق مذهب الحنابلة ، والثانى : يقتل ، لأن عليا كرم الله وجهه نهاهم عن

(١) انظر المغنى ١٠/٥٥ ، ٥٦ ، وانظر الكافى ٣/١٤٩ ، وانظر المغنى ١٠/٦٤

(٣) انظر المجموع ١٧/٥٢٩ ، ٥٣٠ (٢) النساء : آية ٩٢

قتل محمد بن طلحة السجاد (١)، وقال اياكم وصاحب البرنس ، فقتله رجل وانشأ
يقول :

واشعث قوام بآيات ربه قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
هتكت له بالرمح جيب قميصه فخر صريحا للدين وللقيم
على غير شيء فيران ليس شاعرا عليا ومن لا يتبع الحق يظلم
يناشدني حم والرمح شاجر فهلا تلاحم قبل التقدم
ولم يشكر على كرم الله وجهه قتله ، ولأنه صار زيدا لهم :

(١) محمد بن طلحة السجاد : هو محمد بن عبيد الله القرشي التيمي - امه -
حملة بنت جحش اخت زينب اتى به ابو طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم
فمسح راسه وسماه محمدا - وكناه ابا القاسم وفي تكتيته بابي سليمان خلاف ، وقد
رجح ابن عبد البر في الاستيعاب ابا القاسم ، وقد قتل يوم الجمل مع ابيه ، وكان على
رضي الله عنه قد نهى عن قتله في ذلك اليوم وقال اياكم وصاحب البرنس .
وعن محمد بن حاطب : قال ، لما فرقنا من قتال يوم الجمل قام علي بن ابي طالب
والحسن بن علي وعمار بن ياسر وضوضعة بن صوحان ، والاشتر ، ومحمد بن ابي بكر :
يطوفون في القتلى فأبصر الحسن بن علي قتيلا مكبوا على وجهه فأكب على قفاه ، فقال
انا لله وانا اليه راجعون ، هذا فرع قريش والله ، فقال له ابوهم ومن هو يا بني ، فقال
محمد بن طلحة ، انا لله وانا اليه راجعون ، ان كان ماعلته لشابا صالحا ، ثم قعد
كثيرا حزينا ، فقال له الحسن ، يا ابت قد كنت انهاك عن هذا المسير ، فغلبك على
رايك فلان وفلان ، قال : قد كان ذلك يا بني فلو ددت اني مت قبل هذا بعشرين سنة .
واما قولهم ، يسجد كل يوم الف سجدة ، فان اليوم بدقائه وساعاته لا يتسع لمثل ذلك
ولعمل المقصود انه كان كثير العبادة . وذكر صاحب المجموع نقلا عن ابن عبد البر في
الاستيعاب : ان طلحة قد امر ابنه ان يتقدم للقتال فتقدم ، ونثله دعه بين رجله
وقام عليها ، وجعل كلما حمل عليه رجل قال : نشدتك بحم ، حتى شد عليه رجل
فقتله . انظر المجموع ٥٢٩/١٧ .

رد الحنابلة على دليل الشافعى : قال صاحب المغنى فى معرض رده على دليل الشافعى مانصه : اما حديث على رضى الله عنه (١) فى نهيه عن قتل السجادة فهو حجة عليه ، فان نهى على لأولى من فعل من خالفه ، ولم يمثل قول الله تعالى ولا قول رسوله ولا قول امامه ، وقولهم : لم ينكر قتله ، قلنا ، لم ينقل اليها ان عليا علم حقيقة الحال فى قتله ولا حضر قتله فينكره ، وقد جاء ان عليا رضى الله عنه حين طاف فى القتل رأى ، فقال السجاد ورب الكعبة ، هذا الذى قتله بره بأبيه ، وهذا يدل على انه لم يشمر بقتله .

ورأى كعب بن سور : فقال : يزعمون انما خرج اليها الرعاع ، وهذا الحسب بين اظهرهم ، ويجوز : ان يكون تركه الانكار عليهم ، اجتزاء بالنهى المتقدم ولأن القصد من قتالهم كفهم ، وهذا كاف لنفسه فلم يجوز قتله كالمهزم . أهـ

* * *

المبحث الثالث

استعانة أهل البغى بأهل الحرب

اختلف الفقهاء فى حكم أهل الحرب الذين يؤمنهم البغاة ثم يستعينون بهم على قتال أهل العدل، وذلك بعد ظهور أهل العدل على البغاة، هل يتمين على أهل العدل معاملة أولئك الكفار على أنهم مستأمنين، أم يجوز معاملتهم على أنهم أهل حرب، وهل يجوز لأهل البغى أنفسهم قبل ظهور أهل العدل عليهم الاعتداء على أولئك الكفار الذين استعانوا بهم وأمنوهم على هذا الشرط، فيما يلى نورد مذاهب الفقهاء فى هذه المسألة .

مذهب الحنابلة : (١)

إذا استعان أهل البغى بأهل الحرب أو آمنوهم، أو عقدوا لهم ذمة لم يصح واحد منها، لأن الأمان من شرط صحته الزام كهم عن المسلمين وهؤلاء يشترطون عليهم قتال المسلمين وعقدوا لهم الأمان على قتالنا وهو محرم فلا يصح ولا يكون سببا لعصمتهم، ولأهل العدل قتالهم كمن لم يؤمنوه سواء وحكم أسيرهم، حكم أسير أهل الحرب قبل الاستعانة بهم : يخير فيه الإمام بين القتل والرق والمن والفداء . فأما أهل البغى : (٢) فلا يجوز لهم قتلهم لأنهم آمنوهم فلا يجوز الفدر بهم، قال فى الكافى : ان استعان أهل البغى بأهل الحرب فأمنوهم بشرط المعاونة، لم ينعقد أمانهم، لأن من شرط الأمان الا يقاتلوا المسلمين فلم ينعقد بدون شرطه، وان اعانوهم : فلاهل العدل قتلهم، وغنيمة أموالهم كما قبل الاستعانة، ولا يجوز لأهل البغى قتلهم، ولا يحل لهم مالهم لأنهم آمنوهم فلزمهم الوفاء به .

مذهب الشافعية :

قال الشافعى رحمه الله فى الأم : (٣) لو استعان أهل البغى بأهل الحرب على قتال أهل العدل قتل أهل الحرب وسبوا، ولا يكون هذا أمانا الا على الكف، فأما على قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضا لأمانهم، قال فى المجموع : (٤) ان هذا الأمان لا ينعقد فى حق أهل العدل، لأن من شرط الذمة والأمان الا يقاتلوا المسلمين فلم ينعقد على شرط القتال

(١) انظر المصنف ١٠/٧٠، وانظر الفروع ٦/١٥٧، وانظر الانصاف ١٠/٣٢٠، ٣٢١

وانظر كشف القناع ٦/١٣٥، وانظر مطالب اولى النهى فى شرح غاية المنتهى ٦/٢٧٢

(٢) انظر الكافى ٣/١٥١ (٣) انظر الأم للشافعى ٧/٢٥٧

(٤) انظر المجموع ١٧/٥٣٤، ٥٣٧

فان عاونوهم : جاز لأهل المدل قتلهم مدبرين ، وجاز ان يذفف على جريحهم وان اسروا : جاز قتلهم واسترقاقهم ، والمن عليهم ، والمفاداة لهم ، لأنه لاعهد لهم ولاذمة ، فصاروا كالموجاءوا منفردين عن أهل البقى ، ولايجوز شيء من ذلك ، لمن عاونهم من أهل البقى ، لأنهم بذلوا لهم الذمة والأمان فلزمهم الوفاء به ، والرواية الثانية : انهم لا يكونون في امان منهم ، لأن من لم يصح امانه في بعض المسلمين لم يصح في حق بعضهم كمن امانه صبي او مجنون وهذان الوجهان حكاهما المسعودي كما قال صاحب المجموع .

ذكر صاحب مفنى المحتاج : (١) مثل ما ذكره صاحب المجموع الا انه قال : لو قال أهل الحرب ظننا انه يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض ، او انهم المحقون ولنا اعانة المحق ، او انهم استعانوا بنا على كفار وامكن صدقهم ، بلغناهم الأمان واجرينا عليهم حكم البفاة فلا نستبيحهم للأمان مع عذرهم ، وينفذ حينئذ امانهم علينا . اما بالنسبة للبفاة : فينفذ عليهم امانهم في الأصح لأنهم آمنوهم وامنوا منهم هذه هي الرواية الأولى ، والرواية الثانية : لا ينفذ عليهم امانهم ، لأنه امان على قتال المسلمين ، اما لو آمنوهم بدون شرط قتالنا : فانه ينفذ علينا وعليهم . فان استعانوا بهم علينا بعد ذلك وقتلونا : انتقض امانهم حينئذ في حقنا ، وهذا هو المنصوص ، ثم قال : والقياس ، انتقاضه في حقهم ايضا . قال في المجموع : (٢) وان اتلف أهل الحرب الموالين لأهل البقى على أهل العدل نفسا او مالا ، لم يجب عليهم ضمانه قولا واحدا ، كما لو قاتلوا المسلمين منفردين .

مذهب الحنفية : (٣)

ان استعانة أهل البقى بأهل الحرب ليست بأمان بالنسبة لأهل المدل لأن المستأمن يدخل دار الاسلام تاركا للحرب ، وهؤلاء ما دخلوا دار الاسلام الا ليقاتلوا المسلمين من أهل العدل ، فصرفنا انهم غير مستأمنين ، ولأن المستأمنين لو تجمعوا وقصدوا قتال المسلمين وناجزوهم كان ذلك منهم نقضا للأمان ، فلأن يكون هذا المعنى مانعا ثبوت الأمان في الابتداء اولى ، هذا فيما اذا استعان أهل البقى بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقتلواهم ثم ظهر عليهم أهل العدل ، وعلى ذلك فلأهل المدل ان يسبوا أهل الحرب ، وان كانت في الواقع

(١) انظر مفنى المحتاج ١٢٨/٤ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٨/٧

(٢) انظر المجموع ٥٣٧/١٧

(٣) انظر المبسوط ١٣٦/١٠ ، وانظر البحر الرائق لابن نجيم الحنفى ١٥٤/٥

وانظر فتح القدير ٤١٦/٤

موادعة أهل البغى لأهل الحرب صحيحة لاسلامهم ، فهم بالقصد الى مال أهل العدل ، صاروا . ناقضين لتلك الموادعة والتحقوا بمن لاموادعة لهم من أهل الحرب في حكم السبى ، من لحق بمسكر أهل البغى وحارب معهم لم يكن فيه حكم المرتد حتى لا يقسم ماله بين ورثته ، ولا تنقطع العصمة بينه وبين امرأته : فان عليا رضى الله عنه لم يفعل ذلك في حق أحد ممن التحق من أهل عسكره بمن خالف ، ولما قال للذى اتاه بعد ذلك يخاصم في زوجته ، انت العماليء علينا عدونا ، قال : او يمنعننى ذلك عدك ، فقال - لا - وقضى له بزوجه ، ولأن الموت الحكمى انما يثبت بتباين الدارين حقيقة وحكما ، وذلك لا يوجد ههنا ، فضمة أهل البغى وأهل العدل كلها في دار الاسلام ، فلهذا لا يقسم ماله بين ورثته ولا تنقطع العصمة بينه وبين زوجته . أ - ه .

واذا وادع أهل البغى قوما من أهل الحرب : (١) لم يسع لأهل العدل ان يغزوهم ، لأنهم من المسلمين ، وامان المسلم اذا كان في فئة متمنعة نافذ على جميع المسلمين . فان غدر بهم أهل البغى فسبواهم : لم يشتر منهم أهل العدل شيئا من تلك السبايا ، لأنهم كانوا في موادعة وامان من المسلمين ، فالذين غدروا بهم لا يملكونهم ولكنهم يؤمرون باعادتهم الى ماكانوا عليه حتى اذا تاب أهل البغى أمروا بردهم .

وكذلك : ان كان أهل العدل هم الذين وادعوه : والله تعالى اعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر المبسوط ١٠ / ١٣٣ ، وانظر فتح القدير ٤ / ١٦٦ ، وانظر البحر الرائق لابن نجيم ٥ / ١٥٤ .

المبحث الرابع استعانة البغاة بأهل الذمة

إذا استعان البغاة بأهل الذمة في حرب أهل العدل ثم ظهر أهل العدل على الجميع هل يعتبرون أن أهل الذمة قد انتقض امانهم وعهدهم بسبب ما حصل منهم من معاونة أهل البغى فيعاملونهم معاملة أهل الحرب أو يعاملونهم معاملة البغاة أو أنه لا ينتقض عهده بذلك في جميع الحالات، أو في بعض الحالات دون البعض الآخر، اختلفت المذاهب في ذلك، وفيما يلي نورد تفصيل ماورد عن الفقهاء في هذه المسألة .

مذهب الحنابلة :

قالت الحنابلة: (١) إذا استعان البغاة بأهل الذمة فاعانواهم وقتلوا معهم أهل العدل ففيه وجهان: أحدهما : ينتقض عهدهم، لأنهم قاتلوا أهل الحق فينتقض عهدهم كما لو انفردوا بقتالهم وعلى هذا الوجه حكمهم حكم أهل الحرب. والثاني : لا ينتقض، لأن أهل الذمة لا يعرفون المحق من المبطل فيكون ذلك شبهة لهم وعلى هذا الوجه، فحكمهم حكم أهل البغى في قتل مقلبيهم والكف عن أسيرهم ومديرتهم وجريحهم وهذان الوجهان ذكرهما أبو بكر كما قال بذلك صاحب المغنى، وقال في الشرح: إذا استعان البغاة بأهل الذمة فاعانواهم انتقض عهدهم، إلا أن يدعوا أنهم ظنوا أنه تجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك فلا ينتقض عهدهم. أ - هـ .

وان أكرههم البغاة على معاونتهم: لم ينتقض عهدهم، وإن ادعوا ذلك: قبل قولهم لأنهم تحت أيديهم وقدرتهم وما ادعوه محتمل، فلا ينتقض العهد مع الشبهة، وإن قالوا ظننا أن من استعان بنا من المسلمين لزمننا معاونته لم ينتقض عهدهم، وإن فعل ذلك المستأمنون، انتقض عهدهم، وسيأتى حكم المستأمنين إنشاء الله، والفرق بينهما: (٢) أن أهل الذمة أقوى حكماً، لأن عهدهم مؤبد ولا يجوز نقضه لخوف الخيانة منهم، ويلزم الإمام الدفع عنهم، والمستأمنون بخلاف ذلك، ويفرم أهل الذمة المستعان بهم من قبل أهل البغى، ما اتلفوه من نفس ومال حال القتال وغيره، بخلاف أهل البغى: فإنهم لا يضمنون ما اتلفوه حال الحرب، لأنهم اتلفوه بتأويل سائح، وأهل الذمة: لا تأويل لهم، ولأنه

(١) انظر المغنى ٧٢/١٠، وانظر الكافي ١٥١/٣، ١٥٢،

(٢) انظر المغنى ٧٢/١٠، وانظر الكافي ١٥٢/٣، وانظر كشف القناع ١٣٥/٦

سقط الضمان عن المسلمين كيلا يؤدي الى تنفيرهم عن الرجوع الى الطاعة، وأهل الذمة لا حاجة بنا الى ذلك فيهم .

قال في الانصاف : (١) ان استعان أهل البغى بأهل الذمة فاعانواهم، فلا يخلوا اما ان يدعوا شبهة ، اولا ، فان لم يدعوا شبهة : انتقض عهدهم على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الاصحاب ، وقدمه في الفروع (٢) ، وان ادعوا شبهة (٣) كظنهم انه يجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك ، فلا ينتقض عهدهم ، على الصحيح من المذهب وعليه الاصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعلى القول بأنه ينتقض عهدهم : يصيرون كأهل الحرب لا ينتقض عهدهم : يكون حكمهم حكم البغاة ، وقد سبق تفصيل ذلك اذا قاتل أهل الذمة (٤) مع أهل العدل أهل البغى ، ففي نقض عهدهم بذلك وجهان ايضا .

قال في الانصاف : (٥) ان أهل الذمة اذا قاتلوا مع أهل البغى أهل العدل فانهم يضمنون ما اتلفوه من نفس ومال ، وهو المذهب وعليه جماهير الاصحاب وقطع به اكثرهم ، وقيل لا يضمنون .

قال في الفروع : (٦) ويضمنون ما اتلفوه في الأصح .

وقال في الانصاف : (٧) نقلا عن الرعاية الكبرى ، ان أهل الذمة لا يضمنون ، وان قلنا بأنه انتقض عهدهم .

قال في كشف القناع : (٨) ان أهل الذمة ينتقض عهدهم اذا اعانوا أهل البغى طوعا مع علمهم بأن ذلك لا يجوز ، كما لو انفردوا بقتالهم ، وصاروا أهل حرب ، تحل دماءهم واموالهم ، الا ان يدعوا شبهة ، فلا ينتقض عهدهم ، لأن ما ادعوه محتمل فيكون شبهة . أ - هـ .

قال في مطالب اولى النهى : (٩) ان استعان البغاة بأهل الذمة ، انتقض عهدهم وصاروا كلهم كأهل الحرب ، كما لو انفردوا به ، الا اذا ادعوا شبهة ، كظن وجوب اجابة البغاة لكونهم مسلمين ، وقالوا : لانعلم البغاة من أهل العدل ، او ظننا انهم من أهل العدل وانه يجب علينا القتال معهم ، فيقبل ذلك منهم لأنه ممكن ، ولم يتحقق سبب النقض ، ويضمنون ما اتلفوه على المسلمين من نفس ومال كما لو انفردوا باتلافه سواء كان المتلف حال الحرب أو غيره كما تقدم بيانه بخلاف البغاة ، فان الله تعالى امر بالاصلاح بين المسلمين ، والتضمين ينافي له لما فيه من التنفير ، واما الكفار فعداوتهم قائمة ماداموا كذلك فلا ضرر في تضمينهم .

(١) انظر الانصاف ٣٢٠/١٠ (٢) انظر الفروع ١٥٧/٦

(٣) انظر الانصاف ٣٢٠/١٠ ، (٤) انظر الانصاف ٣٢٠/١٠ (٥) انظر الانصاف ٢٠/١٠

(٦) انظر الفروع ١٥٧/٦ (٧) انظر الانصاف ٣٢٠/١٠

(٨) انظر كشف القناع ١٣٥/٦

(٩) انظر مطالب اولى النهى في شرح غاية المنتهى ٢٧١/٦ ، ٢٧٢

مذهب الشافعية : (١)

إذا استعان أهل البغى بأهل الذمة على قتال أهل العدل فاعانوهم ينظر فيهم : فان قالوا : لم نعلم انهم يستعينون بنا على المسلمين ، وانما ظننا انهم يستعينون بنا على أهل الحرب ، او قالوا : اعتقدنا انه لا يجوز لنا اعانتهم عليكم الا انهم اكرهونا على ذلك ، لم تنتقض ذمتهم ، لأن ما ادعوه محتمل ، فلا يجوز نقض العهد مع الشبهة ، وان لم يدعوا شيئا من ذلك : ففيه قولان : احدهما : تنتقض ذمتهم كما لو انفردوا بقتال المسلمين ، والثاني : لا تنتقض ، لأن أهل الذمة لا يعلمون المحق من البطل ، وذلك شبهة لهم ، قال ابو اسحاق المروزي : القولان اذا لم يكن الامام قد شرط عليهم في عقد الذمة ، الكف عن القتال لفظا ، وان شرط عليهم الكف عن ذلك : انتقضت ذمتهم قولا واحدا ، والطريق الأول هو المنصوص : اى القول بأنه تنتقض ذمتهم ، سواء شرط عليهم الكف ام لا ، وعلى القول بانه تنتقض ذمتهم : (٢) لم يجب عليهم ضمان ما اتلفوه على أهل العدل من نفس ومال قولا واحدا كأهل الحرب ، ويجوز قتلهم على هذا مقبلين ومدبرين ، ويتخير الامام فى الأسير منهم ، كما فى أهل الحرب ، وعلى القول ، بانه لا تنتقض ذمتهم : فاذا اتلفوا على أهل العدل نفسا أو مالا لزمهم ضمانه قولا واحدا ، وحكمهم حكم أهل البغى ، فيجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز قتلهم مدبرين ، ولا يجاز على جريحهم ، ولا يجوز سبى اموالهم ومن اسر منهم ، كان كمن اسر من أهل البغى ، والفرق بينهم وبين أهل البغى : ان لأهل البغى شبهة ، فلذلك سقط عنهم الضمان فى احد القولين وليس لأهل الذمة شبهة فوجب عليهم الضمان ، ولأن فى ايجاب الضمان على أهل البغى تنفيرا عن رجوعهم الى الطاعة ، وقد امرنا بالاصلاح ، وأهل الذمة لا يخاف من نفورهم ، ولم نؤمر بالاصلاح بيننا وبينهم .

قال الشافعى فى الأم : (٣) ان كان أهل الذمة مكرهين ، او ذكروا جهالة ، فقالوا : كنا نرى اذا حملتنا طائفة من المسلمين على اخرى ، ان دمها يحل كقطاع الطريق أولم نعلم ، ان من حملونا على قتاله مسلم ، لم يكن هذا نقضا للعهد ، واخذوا بكل ما اصابوا من دم ومال ، وذلك : انهم ليسوا بمؤمنين الذين امر الله بالاصلاح بينهم .

(١) انظر المجموع ١٧ / ٥٣٤ ، ٥٣٧ (٢) انظر المجموع ١٧ / ٥٣٧ ، ٥٣٨

(٣) انظر الأم ٢٥٧ / ٧

وان جاء احد تائبا وفعل مايوجب القصاص : (١) فقال الشافعى : لم يقتص منه ، لأنه مسلم محرم الدم ، قال فى المجموع : (٢) اراد الشافعى بذلك : كما قاله بعض الاصحاب ، اراد بذلك الحربى ، والمستأمن ، وأهل الذمة : اذا قلنا تنتقض ذمتهم ، فان الواحد من هؤلاء اذا قتل احدا من أهل المعدل ثم رجع اليهم تائبا لم يقتص منه ، لأنه قتله قبل اسلامه ، فأما أهل البغى : فلا يسقط عنهم الضمان بالتوبة ، لأنهم مسلمون ومنهم من قال : ان الشافعى اراد بذلك ، أهل البغى فقط كما نص عليه فى الأم ، لأنه مسلم محقون الدم ولأن قتله كان بتأويل فلم يزل خفر ذمته ، والله أعلم .

قال فى معنى المحتاج : (٣) ان اعانهم أهل الذمة : عالمين بتحريم قتالنا ، انتقض عهدهم كما لو انفردوا بالقتال ، فصار حكمهم حكم أهل الحرب فيقتلون مقبلين ومدبرين ، وان كانوا مكرهين : فلا ينتقض عهدهم بشبهة الاكراه ، ويقول صاحب معنى المحتاج : انه ينتقض عهدهم مطلقا حتى فى حق أهل البغى ، وقيل ان فيه الخلاف المتقدم فى امان أهل الحرب فليرجع اليه . وفى دعوام الاكراه : (٤) قيل : انه لا بد من ثبوت كونهم مكرهين عند الامام . واما أهل المهد : فلا تقبل دعوام الاكراه الا ببينه عند الشيخين ، لأن امان أهل الذمة أقوى : بدليل ، انه لو خاف الامام من أهل العهد الخيانية نبذ اليهم عهدهم ، بخلاف أهل الذمة .

قال فى معنى المحتاج : (٥) محل الخلاف : اذا لم يشترط عليهم الامام القتال فى عقد الذمة والا فينتقض قطعا ، وقد تقدم تفصيل ذلك فليرجع اليه وتشبيههم بالهبة : (٦) بالنسبة الى احكامهم ، فلا يقتل مدبرهم ولا جريحهم الخ هذا اذا لم تنتقض ذمتهم : وليس تشبيههم بالهبة : فى نفي ضمان مايتلفونه فى حال القتال ، لأننا اسقطنا الضمان عن الهبة ، لاستمالة قلوبهم وردم الى الطاعة ، لئلا ينفروهم الضمان ، واما أهل الذمة ، فهم فى قبضة الامام . اما غير أهل الذمة من المعاهدين والمؤمنين : فينتقض عهدهم ، ولا يقبل عذرهم الا فى الاكراه ، ولا بد من بينه فى دعوام الاكراه ، هذا : اذا قاتلوا مع أهل البغى أهل المعدل ، ولو قاتل أهل الذمة أهل البغى : لم ينتقض عهدهم على الصحيح ، لانهم حاربوا من يلزم الامام محاربتة .

- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| (١) انظر الأم ٢٥٧/٧ | (٢) انظر المجموع ١٧/٥٣٨، ٥٣٩ |
| (٣) انظر معنى المحتاج ١٢٨/٤ | (٤) انظر معنى المحتاج ١٢٨/٤ |
| (٥) انظر معنى المحتاج ١٢٩/٤ | (٦) انظر معنى المحتاج ١٢٩/٤ |
| | وانظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٨ |

قال في نهاية المحتاج : (١) لو اعانهم أهل الذمة ، او معاهدون او مؤمنون مختارين عالمين بتحريم قتالنا ، انتقض عهدهم حتى بالنسبة للبفاة ، كما لو انفردوا بالقتال فيصيرون أهل حرب يقتلون ولو مع نحو الادبار والاثخان .
مذهب الحنفية : (٢)

ان استعان أهل البقى بقوم من أهل الذمة على حرب أهل العدل فقاتلوا معهم لم يكن ذلك منهم نقضا للعهد ، ثم ضرب مثلا لذلك : فقال : الا ترى ان هذا الفعل من أهل البقى ليس بنقض للايمان ، فكذلك لا يكون من أهل الذمة نقضا للعهد ، وهذا : لأن أهل البقى مسلمون ، فان الله تعالى سمى الطائفتين باسم الايمان بقوله تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية ، وقال على رضى الله عنه ، اخواننا بفوا علينا فالذين انضموا اليهم من أهل الذمة لم يخرجوا من ان يكونوا ملتزمين حكم الاسلام فى المعاملات ، وان يكونوا من أهل دار الاسلام ، فلهذا لا ينتقض عهدهم بذلك ولكنهم بمنزلة أهل البقى فيما اصابوا فى الحرب ، لأنهم قاتلوا تحت راية البفاة فحكمهم فيما فعلوا كحكم البفاة .

قال فى تبين الحقائق : (٣) ولو كان معهم أهل الذمة يمينونهم على قتال أهل العدل ، فحكمهم حكم أهل البقى ، حتى لا يجوز استرقاقهم ولا اخذ اموالهم لأن عهدهم لم ينتقض به .

قال فى فتح القدير : (٤) اذا وقعت المودعة بين أهل البقى وأهل العدل واعطى كل فريق رهنا على ان ايها غدر يقتل الآخرون الرهن ، فغدر أهل البقى وقتلوا الرهن لا يحل لأهل العدل قتل الرهن ، بل يحبسونه حتى يهلك أهل البقى او يتوبوا ، لأنهم صاروا آمنين بالمودعة ، او باعطائنا الأمان لهم حين اخذناهم رهنا ، والغدر من غيرهم لا يؤخذون به ، لكنهم يحبسون مخافة ان يرجعوا الى فئتهم ، ثم قال : وكذا اذا كان هذا الصلح بين المسلمين والكفار حبس رهنهم حتى يسلموا ، فان ابوا : جعلوا ذمة ووضعت عليهم الجزية ، لأنهم حصلوا فى ايدينا آمنين ، وحكى ان المنصور كان ابتلى بهذا الصلح مع أهل الموصل ، ثم انهم غدروا فقتلوا رهنه ، فجمع العلماء يستشيرهم فقالوا ، يقتلون كما شرطوا على انفسهم ، وفيهم ابوحنيفة ، ساكت .

(١) انظر نهاية المحتاج ٤٠٨/٧ (٢)

(٢) انظر المبسوط ١٢٨/١٠ ، وانظر فتح القدير ٤١٥/٤ ،

(٣) انظر تبين الحقائق ٢٩٥/٣ (٤) انظر فتح القدير ٤١٥/٤ ، ٤١٦

فقال له ماتقول : قال ليس لك ذلك فانك شرطت لهم ما لا يحل وشرطوا لك ما لا يحل ، وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولا تزر وازره وزر اخرى فاغلظ عليه القول وامر باخراجه من عنده ، وقال : مادعوتك لشيء الا اتيتني بما اكره ، ثم جمعهم من الفد ، وقال : قد تبين لي ان الصواب ما قلست ، فماذا نصنع بهم ، قال : سل العلماء فسألهم ، فقالوا ، لا علم لنا ، قال ابو حشيفة توضع عليهم الجزية ، قال : لم ، وهم لا يرضون بذلك ، قال : لأنهم رضوا بالمقام في دارنا على التأبيد ، والكافر اذا رضى بذلك توضع عليه الجزية ، فاستحسن قوله ، واعتذر اليه ، ومقصوده من ايراد هذه القصة : ان أهل الذمة ماداموا في دار الاسلام فانهم يعمطون حكم البغاة اذا قاموا باعانتهم على أهل العدل كما ان الكافر اذا رضى بالمقام في دار الاسلام ، فانه توضع عليه الجزية ، والله تعالى أعلم بالصواب .

مذهب المالكية : (١)

ان الذمي الخارج على الامام مع أهل البغى ناقض للمهد ، الا ان يكون مكرها من قبل أهل البغى على الخروج معه على الامام فلا يكون ناقضا للمهد لكن ان قتل الذمي احدا ، قتل به ، ولو كان مكرها ، ويقول الدردير شارح مختصر خليل : ان هذا كله في الخروج على الامام العدل ، واما غيره فالخارج عليه عنادا ، كالتأول ، اى غير ناقض للمهد . أ - هـ

واذا قاتل الذمي مع أهل البغى ، فلا يفرم شيئا ، بل يوضع عنه مايوضع عن المتأول من نفس او جرح او طرف . واما المال : فيرده ان كان قائما ، وان كان قد مات ، فيضمن قيمته ان كان مقوما ، ومثله ان كان مثليا .

* * *

(١) انظر الدسوقي على الشرح الكبير ٢٦٧/٤ ، وانظر الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل ٢٦٧/٤ .

المبحث الخامس استعانة أهل البغى بالمستأمنين

هذه المسألة قريبة من المسألة السابقة الا انها تختلف عنها في كونها تتعلق بالمستأمنين وليس بأهل الذمة ، ولم اقف في هذه المسألة الا على رأى الحنابلة والشافعية ، وفيما يلي ابين تفصيل المذهبين فيها .
مذهب الحنابلة :

قال في المغنى : (١) اذا استعان أهل البغى بالمستأمنين فاعانواهم نقضوا عهدهم وصاروا كأهل الحرب ، لأنهم تركوا الشرط وهو كفهم عن المسلمين ، فان فعلوا ذلك مكرهين ، لم ينتقض عهدهم ، لأن لهم عذرا ، وان ادعوا الاكراه ، لم يقبل قولهم الا بينه ، لأن الاصل عدمه فان ادعوا انهم ظنوا انه يجيب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين انتقض عهدهم ولم يكن ذلك عذرا لهم ، والفرق بينهم وبين أهل الذمة : ان أهل الذمة أقوى حكما ، لأن عهدهم مؤبد ولا يجوز نقضه بخوف الخيانة منهم ، ويلزم الامام الدفع عنهم والمستأمنون بخلاف ذلك .

مذهب الشافعية : (٢)

انه اذا استعان أهل البغى بمن بيننا وبينهم هدنة فاعانواهم انتقض امانهم ، الا اذا ادعوا انهم اكرهوا على ذلك واقاموا على ذلك بينة . والفرق بينهم وبين أهل الذمة : ان أهل الذمة أقوى حكما ، ولهذا : لا تنتقض الذمة لخسوف خيانتهم ، والهدنة : تنتقض لخوف خيانتهم فلأن تنتقض بنفس الاعانة اولى ، واذا انتقض امانهم : كان حكمهم حكم أهل الحرب ، وان استعانوا بمن له امان الى مدة فاعانواهم ، انتقض امانهم ، فان ادعوا : انهم كانوا مكرهين ، ولم تكن لهم بينة على الاكراه انتقض الأمان ، والفرق بينهم وبين أهل الذمة في أحد القولين : ان الأمان ينتقض بالخوف من الخيانة فانتقض بالمعاونة ، وعقد الذمة : لا ينتقض بالخوف من الخيانة فلم ينتقض بالمعاونة . أ - ه .

(٢) انظر المجموع ٥٣٨/ ١٧٧

(١) انظر المغنى ٧٠/ ١٠

(٣) انظر المجموع ٤٣٤/ ١٧ ٤٣٥

المبحث السادس

حكم استماعة أهل العدل بالكفار ومن يرى قتل البغاة مدبرين

هذه المسألة عكس المسائل السابقة ، فهي بيان لأحكام أفعال أهل العدل لا أفعال أهل البغى ، من الاستماعة بالكفار ومن يرى قتل البغاة مدبرين في قتال أهل البغى .
وقد اختلفت أقوال الفقهاء فيها وإن كانوا جميعاً يتفقون فيما عدا الإحناف على أن الأصل هو عدم جواز الاستماعة بالكفار ومن يرى قتل البغاة مدبرين ، وفيما يلي نورد تفصيلات المذاهب الأربعة ، الحنبلى والشافعى والحنفى ، والظاهرى ، علماً بأننى لم أقف للمالكية على حكم فى هذه المسألة .
أولاً : مذهب الحنابلة :

قال صاحب المصنف^(١) يجوز إلا يستعين الإمام على قتال أهل البغى بالكفار ، ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ، لأن القصد كفهم وردهم إلى الطاعة دون قتلهم ، وإن دعت الحاجة إلى الاستماعة بهم ، فإن كان يقدر على كفهم استعان بهم وإن لم يقدر لم يجز .

قال فى الكافى : (٢) ولا يستعين على قتالهم بكافراً ، ولا بمن يستبج قتلهم لأن القصد ، كفهم لا قتلهم ، وهؤلاء يقصدون قتلهم ، فإن دعت الحاجة إلى الاستماعة بهم ، فقدّر على كفهم عن فعل ما لا يجوز ، جازت الاستماعة بهم وإلا فلا .

قال فى كشف القناع : (٣) ويحرم أن يستعين أهل العدل فى حربهم مع البغاة بكافراً ، لأنه لا يستعان به فى قتال الكفار ، فثلاً يستعان به فى قتال مسلم بطريق الأولى ، ولأن القصد كفهم لا قتلهم ، وهو لا يقصد إلا قتلهم ، ويحرم أن يستعين فى حربهم بمن يرى قتلهم مدبرين ، لما فيه من التسليط له على قتل من لا يجوز قتله إلا لضرورة ، كان يعجز أهل العدل عن قتالهم لقتلهم فيجوز للحاجة لفعلهم إن لم تفعله .

(٢) انظر الكافى ١٤٩/٣ ، ١٥٠ ،

(١) انظر المصنف ٥٧/١٠

(٣) انظر كشف القناع ١٢٣/٦

ثانيا : مذهب الشافعية : (١)

انه لايجوز ان يستمين الامام فى قتال أهل البغى بالكفار، ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ، لأن القصد كفهم وردهم الى الطاعة دون قتلهم ، وهؤلاء يقصدون قتلهم ، ويعرف انهم يظلمون ، ويرون قتل المسلمين مدبرين تشفيا لما فى قلوبهم فان دعت الحاجة الى الاستمئنة بهم : كان لايقدر على قتال أهل البغى الا بالاستمئنة بهم ، فان كان يقدر على منع من استمئان بهم ممن اتباع المدبرين جاز ، وان لم يقدر ، لم يجز .

قال فى معنى المحتاج : (٢) انه لا يستمئان عليهم بكافر، ذمى أو غيره، لأنه يحرم تسليطه على المسلم الا اذا دعت الى ذلك ضرورة ، كما سبق بيانه . ولهذا : لايجوز لمستحق القصاص من مسلم ان يوكل كافرا فى استيفائه ، ولا للامام ان يتخذ جلادا كافرا لاقامة الحدود على المسلمين ، ولا يستمئان عليهم ايضا بمن يرى قتلهم حال كونهم مدبرين ، لعداوة ، او اعتقاد كالحنفى ابقاء عليهم ، وفرق بينه وبين جواز استخلاف الشافعى الحنفى ونحوه ، بأن الخليفة ينفرد برأيه واجتهاده ، والمذكورون هنا تحت رأى الامام ففصلهم منسوب اليه فلا يجوز لهم ان يعملوا بخلاف اجتهاده . ويستثنى : (٣) ما اذا دعت الحاجة الى الاستمئنة بهم ، وذلك بشرطين : كما قال الشيخان : احدهما : ان يكون حسن اقدام وجراءة ، الثانى : ان يمكن دفعهم عنهم لو اتبعوهم بعد انهمزامهم وزاد الماوردى شرطا ثالثا : وهو : ان يشترط عليهم الا يتبعوا مدبرا ولا يقتلوا جريحا ، وان يثق بوفائهم بذلك .

وقال فى نهاية المحتاج : (٤) لو احتجنا للاستمئنة بهم جاز، ان كان فيه جراءة وحسن اقدام ، وتمكنا من منعه لو اتبع منهزما ، ثم قال : والأوجه : ان مذهب اليه الامام زيادة على ذلك من ان نشترط ذلك عليهم ونثق بوفائهم به ، ليس بشرط ان فى قدرتنا على دفعهم غنية عن ذلك ، أ - هـ .

قال الشافعى رحمه الله : (٥) ولا يستمئان عليهم بمن يرى قتلهم مدبرين ، ثم قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر، ان يستمئان بالمشرىكين على قتال المشرىكين ، وذلك انه تحل دماؤهم مقبلين ومدبرين .

(١) انظر المجموع ١٧/٣٢٥

(٢) انظر معنى المحتاج ٤/١٢٨ ، وانظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٧ ، ٤٠٨

(٣) انظر معنى المحتاج ٤/١٢٨ (٤) انظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٨

(٥) انظر الأم للشافعى ٧/٢٥٧

ثالثا : مذهب الحنفية : (١)

ان ظهر أهل البغى على أهل العدل حتى الجؤوهم الى دار الشرك فلا يحل لهم ان يقاتلوا مع المشركين أهل البغى ، لأن حكم أهل الشرك ظاهر عليهم ولا يحل لهم ان يستمعينوا بأهل الشرك على أهل البغى من المسلمين اذا كان حكم أهل الشرك هو الظاهر ، ولا بأس بأن يستمعين أهل العدل بقوم من أهل البغى وأهل الذمة على الخوارج اذا كان حكم أهل العدل ظاهرا ، لأنهم يقاتلون لاعزاز الدين والاستعانة عليهم بقوم منهم أو من أهل الذمة كالاستعانة عليهم بالكلاب ، والحاصل : ان مذهب الحنفية : جواز الاستعانة بأهل الذمة والمستأمنين على قتال أهل البغى ، اذا كان أهل العدل هم الظاهرون على من يستمعينون به .

رابعا : مذهب الظاهرية : (٢)

انه لا يستعان على قتال أهل البغى بالمشركين ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اننا لانستمع بمشرك ، وهذا عموم مانع من أن يستعان به في ولاية او قتال او شيء من الأشياء ، الا ماصح الاجماع على جواز الاستعانة به فيه كخدمة الدابة ، او لاستئجار ، او قضاء الحاجة ، ونحو ذلك مما لا يخرجون فيه عن الصفار ، والمشرك اسم يقع على الذمي والحربي ، ثم قال رحمه الله : لهذا عندنا : مادام في أهل العدل منعة ، فان اشفوا على الهلكة واضطروا ولم تكن لهم حيلة ، فلا بأس بأن يلجئوا الى أهل الحرب ، وان يتمتعوا بأهل الذمة ما ايقنوا انهم في استنصارهم لا يؤذون مسلما ولا ذميا في دم أو مال او حرمة مما لا يحل ، وبرهان ذلك : قول الله تعالى : " وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه " (٣) وهذا عموم لكل من اضطر اليه الا مامنع منه نص أو اجماع . فان علم المسلم واحدا كان او جماعة ان من استنصر به من أهل الحرب او الذمة يؤذون مسلما او ذميا فيما لا يحل فحرام عليه ان يستمعين بهما وان هلك ، لكن يصبر لأمر الله تعالى ، وان تلفت نفسه وأهله وماله ، او يقاتل حتى يموت شهيدا كريما ، فالموت لا بد منه ، ولا يتعدى احد اجله . برهان ذلك : انه لا يحل لأحد ان يدفع ظلما عن نفسه بظلم يوصله الى غيره ، وهذا ما لا خلاف فيه .

(١) انظر المبسوط ١٠/١٣٣ ، ١٣٤ ، وانظر فتح القدير ٤/١٦٤

(٢) انظر المحلى ١١/١٣٦ ، ١٣٧ (٣) سورة الانعام : آية ١١٩

وأما الاستعانة عليهم ببغاة أمثالهم : (١) فقد منع من ذلك قوم واحتجوا بقول الله تعالى : " وما كنت متخذ المضلين عضداً " (٢) وإجازه آخرون : وبه نأخذ ، لأننا لانتخذهم عضداً ، ومعان الله ، ولكن نضربهم بأمثالهم صيانة لأهل المدل كما قال الله تعالى : وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون (٣) وإن أمكننا : أن نضرب بين أهل الحرب من الكفار حتى يقاتل بعضهم بعضاً ويدخل اليهم من المسلمين من يتوصل بهم إلى أذى غيرهم فذلك حسن ، وقد قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لاخلاق لهم . (٤)

قال ابن حزم رحمه الله : (٥) فهذا يبيح الاستعانة على أهل الحرب بأمثالهم وعلى أهل البقى بأمثالهم من المسلمين الفجار الذين لاخلاق لهم . وايضاً : فإن الفاسق مفترض عليه من الجهاد ، ومن دفع أهل البقى ، كالذى افترض على المؤمن الفاضل ، فلا يحل منهم من ذلك ، بل الغرض أن يدعوا إلى ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

* * *

(١) انظر المحلى ١٣٨، ١٣٧/١١ (٣) سورة الأنعام : آية ١٢٩ (٢) سورة الكهف : آية (٤) رواه النسائي وابن حبان عن انس رضي الله عنه ورواه احمد في مسنده والطبراني عن ابي بكر رضي الله عنه باسناد جيد ، انظر التيسير للمناوي ٢٦٦/١ (٥) انظر المحلى ١٣٨، ١٣٧/١١

المبحث السابع

حكم قتل العادل حال كونه في صف أهل البغى

هذه المسألة لم اعثر عليها ولا على بيان حكمها الا في المذهبين
الحنفي والظاهرى ، وفيما يلى اورد ماورد فيها بخصوصها .
مذهب الحنفية : (١)

قالت الحنفية : ان كان الرجل من أهل العدل في صف أهل البغى فقتله
رجل من أهل العدل ، لم يكن عليه فيه الدية كما لو كان في صف أهل
الحرب ، لأن أهل العدل مأمورون بقتالهم ، فكل من كان واقفا في صفهم
فقتاله حلال ، والقتال الحلال لا يوجب شيئا ، ولأنه اهدر دمه حين وقف
في صف أهل البغى .
مذهب الظاهرية :

قال ابن حزم رحمه الله : (٢) لو ان رجلا من أهل العدل قتل في الحرب
رجلا من أهل العدل ثم قال حسبته من أهل البغى ، فان كان مايقول ممكنا
فالقول قوله مع يمينه ثم يضمن ديته في ماله ، لأنه لم يقتله خطأ بل قتله عمدا
قصدا الى قتله ، الا انه لم يعلم انه حرام الدم فلذلك لم يقدمه . وان لم
يمكن ما قال : فعليه القود او الدية باختيار اولياء المقتول ، وهكذا القول سواء
سواء اذا قتله في ارض الحرب ولا فرق ، والله تعالى اعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر فتح القدير ٤/٤١٦ ، وانظر المبسوط ١٠/١٣٢ ، ١٣٣

(٢) انظر المحلى ١١/١٣٨

الفصل التاسع

فى ترك البغاة القتال

اقوال الفقهاء فيما لو ترك أهل البغى القتال

هذه المسألة تتعلق ببيان كيفية معاملة البغاة حالة تركهم للقتال على أى نحو من الانحاء، سواء كان ذلك، لاقتناعهم بعدم صواب موقفهم، أو بسبب زوال شوكتهم واقتناعهم بوجوب الاستسلام، أو بسبب فرارهم مع العزم على المعاودة فيما لو تحققت لهم القوة مرة أخرى على ما سنبينه بالتفصيل انشاء الله وآراء الفقهاء فى هذه المسألة تختلف اطلاقاً وتقييداً، وفيما يلى نورد آراء المذاهب المختلفة فى هذا الصدد .

أولاً : مذهب الحنابلة : (١)

لو ترك أهل البغى القتال : اما بالرجوع الى الطاعة، واما بالقائه السلاح واما بالتحيز الى فئة او الى غير فئة، واما بالمجز لجراح، أو مرض، أو اسر، فانه يحرم قتلهم، واتباع مدبرهم .

واستدلوا على ذلك بأدلة نقلية وأخرى عقلية :

الادلة النقلية : أولاً : ماروى عن على رضى الله عنه انه قال يوم الجمل لا يذف على جريح ولا يهتك ستره ولا يفتح باب، ومن اغلق باباً او بابيه فهو آمن، ولا يتبع مدبر (٢) وقد روى نحو ذلك عن عمار رضى الله عنه .

ثانياً : ماروى عن على رضى الله عنه : انه ودى قوماً من بيت مال المسلمين قتلوا مدبرين .

ثالثاً : ماروى عن ابي امامة رضى الله عنه انه قال : شهدت صفين وكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً، ولا يسلبون قتيلاً .

رابعاً : ماروى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال له : يا ابن ام عبد ما حكم من بغض على امتى فقال : الله ورسوله اعلم فقال : لا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم، ولا يقتل اسيرهم، ولا يقسم فيثهم . (٣)

(١) انظر الصغنى ١٠/٦٣، ٦٤، وانظر الكافى ٣/١٤٨، ١٤٩، وانظر كشف القناع ٦/١٣٣ وانظر مطالب أولى النهى ٦/٢٦٩

(٢) الحديث أخرجه ابن ابي شيبة بن منصور والحاكم والبيهقى من حديث عبد خير عن على رضى الله عنه ورواه عبد الرزاق فى مصنفه من طريق آخر وذلك فى اواخر القصاص وزاد : وكان على لا يأخذ مالا لمقتول ويقول : من اعترف شيئاً لىأخذه، انظر تلخيص الحبير ٤/٤٨، وانظر نصب الراية ٣/٦٣، ٦٤، وانظر الدرر النيرة ٢/١٣٨ .

(٣) حديث ابن مسعود هذا : سكت عنه الحاكم، وقال ابن عدى هذا حديث غير محفوظ وقال البيهقى ضعيف وفى اسناده كثر بن حكيم، وقد قال البخارى انه متروك، وقد اخرج الحديث البزار والحاكم ولكن بسند واه، انظر تلخيص الحبير ٤/٤٣، وانظر نصب الراية ٣/٦٣، ٦٤، وانظر الدرر النيرة ٢/١٣٩ .

الأدلة العقلية : قالوا : اي الحنابلة - في صعرض ذكرهم للدليل العقلي : ان المقصود من قتال البغاة دفعهم وكفهم وقد حصل ذلك فلم يجز قتلهم كالمصائل (اي كما في دفع المصائل) ولا يقتلون ، لما يخاف في ثاني الحال كما لولم تكن لهم فئة .

قال في الانصاف : (١) انه لا يتبع مدبرهم على الصحيح من المذهب - مطلقا - وقيل ، في آخر القتال ، ثم قال : ويتوجه ان يقال : ان خيف من اجتماعهم ورجوعهم تبعضهم فان قتل مدبرهم او جريحهم هل يقاد به ام لا : وجهان : (٢) احدهما : القول بالقود والوجه الثاني . : انه لا يقاد به وهو الصواب ، لاختلاف العلماء في ذلك فانتج شبهة تمنع القود ، ولكن يضمنه بالديه ، لأنه معصوم والمدير : (٣) هو من انكسرت شوكته لا المتحرف الى موضع ، كما ذكر ذلك صاحب الانصاف عن المستوعب وذكر ذلك ايضا صاحب الفروع عن الترغيب .

اما صاحب المغني : فعنده : انه يحرم قتل من ترك القتال ، وقد تناول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة في الفتاوى (٤) من زاوية اخرى وهي زاوية المؤاخذة الاخرية الى جانب بيان الحكم الفقهي المتعلق بالجزاء الدنيوي فقال : ان كان المنهزم قد انهزم بنية التوبة عن المقاتلة المحرمة لم يحكم له بالنار ، فان الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات : واما ان كان انهزاه عجزا فقط ولو قدر على خصمه لقتله : فهو في النار ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال : انه اراد قتل صاحبه : (٥) فاذا كان المقتول في النار ، لأنه اراد قتل صاحبه فالمنهزم بطريق الاولى ، لأنها اشتركا في الارادة والفعل ، والمقتول اصابه من الضرر مالم يصب المنهزم ثم اذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لاثم المقاتلة فلأن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة اولسى بل اثم المنهزم المصير على المقاتلة اعظم من اثم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار اشد ، لأن ذلك انقطع عمله السيئ بموته ، وهذا مصر على الخبث العظيم . ولهذا : قالت طائفة من العلماء ، ان منهزم البغاة يقتل اذا كان له طائفة يأوى اليها فيخاف عودته ، بخلاف المشخن بالجرح منهم فلا يقتل ، وسببه : ان هذا انكف شره والمنهزم لم ينكف شره ، وايضا فالمقتول قد يقال انه بمصيبة

القتل قد يخفف عنه المذاب وان كان من أهل النار ، ومصيبة الهزيمة دون مصيبة القتل المنهزم فظهر ان المنهزم اسوأ حالا من المقتول اذا كان مصرا على قتل أخيه ، ومن تاب فان الله غفور رحيم .

(١) انظر الانصاف ٣١٤/١٠ (٢) انظر الانصاف ٣١٤/١٠ ، وانظر كشف القناع ١٣٣/٦

وانظر الفروع ١٥٤/٦ ، ١٥٥ ، وانظر مطالب اولى النهي ٢٦٩/٦ .

(٣) انظر الانصاف ٣١٥/١٠ ، وانظر الفروع ١٥٥/٦ (٤) انظر الفتاوى ٥٢/٣٥

(٥) الحديث رواه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي واحمد في مسنده عن ابي بكره وابي موسى الاشعري رضي الله عنهما ، انظر التفسير بشرح الجامع الصغير ١٠٠/١٠٠

ثانياً : مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الأم : (١) اذا ترك البفاة القتال وهزموا فقد فاءوا والفيفة الرجوع عن القتال بالهزيمة ، او الترك للقتال ، فاذا فاءوا حرم قتالهم ، لأنه امر أن يقاتل وانما يقاتل من يقاتل ، فاذا لم يقاتل حرم بالاسلام ان يقاتل ، قال تعالى : " فقاتلوا التي تبغى ، فأما من لم يقاتل فائماً يقال اقاتلوه لا قاتلوه ، وهو ظاهر في ان الحكم واحد بالنسبة للبفاة اذا تركوا القتال فسي جميع الحالات وهذا كما هو المشهور من مذهب الحنابلة ، لكن المذهب كما ورد في المصنفات المعتبرة انه يفرق بين انهزام أهل البغى الى غير فئة ، وبين انهزامهم الى فئة ، فقالوا : ان انهزم أهل البغى الى غير فئة لم يجز اتباعهم ، ولا يجاز على جريحهم ، واستدلوا بحديث ابن مسعود رضى الله عنه وقد تقدم الكلام فيه ، ثم قالوا : انه قد صح عن علي رضى الله عنه من طرق نحوه موقوفاً ، وما استدلو به ايضاً حديث ابى امامة رضى الله عنه حيث قال شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً ، اخرج البيهقي واخرج البيهقي ايضاً عن ابى فاضة ان علياً اتى باسير يوم صفين فقال لا تقتلنى صبراً فقال على رضى الله عنه لا اقتلك صبراً انى اخاف الله رب العالمين ثم خلى سبيله ، ثم قال افيك خير تباع . واخرج ايضاً : ان علياً رضى الله عنه لم يقاتل أهل الجمل حتى دعا الناس ثلاثاً حتى اذا كان اليوم الثالث دخل عليه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر فقالوا : قد اكثروا فينا الجراح فقال : ما جهلت من امرهم شيئاً ثم توضأ وصلى ركعتين حتى اذا فرغ رفع يديه ودعا ربه وقال لهم ان ظفرت على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح وانظروا الى ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه وماسوئ ذلك فهو لورثتهم . (٢)

قال البيهقي : (٣) هذا منقطع ، والصحيح انه لم ياخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ودخل على بن الحسين على مروان بن الحكم فقال : مارأيت اكرم علينا من ابيك ما هو الا ان ولينا يوم الجمل حتى نادى مناديه لا يقتل مدبر ولا يذفف على جريح . فان انهزموا الى فئة ومدد ليستفيثوا بهم ، ففيه وجهان :

(٢) انظر المجموع ١٧ / ٥٢٨ ، ٥٢٩

(١) انظر الأم ٢٥٦ / ٧ ، ٢٥٧

(٣) انظر نيل الاوطار ١٩٢ / ٧

احدهما : يتبعون ويقتلون ، لأنهم اذا لم يتبعوا لم يؤمن ان يعودوا على أهل المدل فيقاتلونهم ويظفروا بهم ، وهو مروى عن الحنفية كما سيأتى بيانه ومروى عن المروزي من فقهاء الشافعية ايضا كما ذكر ذلك صاحب نيل الأوطار والثانى : وهو ظاهر النص انه لا يجوز ان يتبعوا ويقاتلوا ، لصوم الخبر ، ولأن دفعهم قد حصل وما يخاف من رجوعهم لا يوجب قتالهم كما لو تفرقوا ، ولأن قتالهم للدفع والرد الى الطاعة دون القتل فلا يجوز فيه القصد الى القتل من غير حاجة قال صاحب المجموع : (١) اذا قال أهل البنى رجعنا الى طاعة الامام ، لم يجز قتالهم ، لقوله تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فاصلحا بينهما فان بفت احدهما على الاخرى فقاتلتا التى تبغى حتى تغيب الى امر الله والفيئة - الرجوع ، وهكذا : اذا القوا سلاحهم ، لم يجز قتالهم ، لأن الظاهر من حالهم ترك القتال والرجوع الى الطاعة .

قال الشريينى فى صفى المحتاج : (٢) انه لا يقاتل مدبر البغاة ، ولا مشنهم ، ولا اسيرهم ولا من القى سلاحه واعرض عن القتال ، ثم قال : انه يستثنى من اطلاق النووى صاحب متن المنهاج (المدبر) يستثنى منه : المتحرف للقتال او المتحيز الى فئة قريبة فيقاتلان ، بخلاف المتحيز الى فئة بعيدة ، وقال ايضا : اذا انهزموا مجتمعين تحت راية زعيمهم فانهم يقاتلون حتى يرجعوا الى الطاعة او يتبددوا ، ولا قصاص على قاتل مديرهم وجريحهم : على الأصح ، وذلك لشبهة ابي حنيفة حيث اجاز اتباعهم كما سيأتى ، والحدود تدرأ بالشبهات .

قال فى شرح المنهاج : (٣) انه لا يقاتل اذا وقع القتال مدبرهم ان كان غير متحرف لقتال ، او متحيزا الى فئة قريبة لا بعيدة ، لأن غائلته فيها ، ولا مشنهم ولا من القى سلاحه ، او اغلق بابه ، او ترك القتال منهم .

وقال الرملى فى نهاية المحتاج : (٤) ويؤخذ من هذا : ان المراد به هنا - هى التى يؤمن فى المادة مجيئها اليهم قبل انقضاء القتال ، فان لم يؤمن ذلك بان غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة اتجه ان يقاتل حينئذ .

ثالثا : مذهب الحنفية :

ذهب السرخسى فى المبسوط والكمال فى الفتح وابن عابدين فى حاشيته : (٥) الى انه اذا حمل المادل على الباغى فى المحاربة فقال تبت والقى السلاح كف

(١) انظر المجموع ١٢٨/١٧ (٢) انظر صفى المحتاج ١٢٧/٤

(٣) انظر نهاية المحتاج ٤٠٦/٧ ، ٤٠٧ ، (٤) انظر نهاية المحتاج ٤٠٦/٧ ، ٤٠٧

(٥) انظر المبسوط ١٣٣/١٠ ، وانظر فتح القدير ٤١٦/٤ ، وانظر حاشية ابن عابدين ٢٦٦/٤

عنه، لأنه انما يقاتله ليتوب وقد حصل المقصود فهو كالحربي اذا اسلم، ولأنه يقاتله دفعا لبغيه وقتاله، وقد اندفع ذلك حين القى السلاح وكذلك لو قال كف عنى حتى انظر فى امرى فلملى اتابعك والقى السلاح، لأنه استأمن لينظر فى امره فعليه ان يجيبه الى ذلك رجاء ان يحصل المقصود بدون القتال وفى حق أهل الحرب، لا يلزمه اعطاء الامان، لأن الداعى الى المحاربة هناك شركه ولا ينعدم ذلك بالقاء السلاح، وههنا أهل البغى مسلمون وانما يقاتلون لدفع قتالهم، فاذا القى السلاح واستمهله كان عليه ان يمهله، ولو قال انا على دينك وصعه السلاح، لم يكف عنه، لأن وجود السلاح معه قرينة بقاء بغيه ولانه صادق فيما قال، والبغاة مسلمون وقد كان العادل مأمورا بقتالهم مع علمه بذلك فلا يتغير ذلك باخباره اياه بذلك، وهذا لأنه مادام حاملا للسلاح فهو قاصد للقتال ان تمكن منه فيقتله دفعا لقتاله، ومالم يلق السلاح فى صورة من الصور كان له قتله ومتى القاه كف عنه .

قال فى المبسوط: (١) ان عليا رضى الله عنه كان يحلف من يؤسر منهم الا يخرج عليه قط ثم يخلى سبيله .

ونذهب الكاسانى فى بدائع الصنائع والزيمللى فى تبیین الحقائق: (٢) الى انه اذا كان للبغاة حال انهزامهم فئة، اجهز على جريحهم حتى يتم قتله، والاجهاز عليه تماما، واتبع موليتهم، لقتله او اسره كي لا يلحق هو او الجريح بفئته، لأن المقصود من قتالهم دفع شرهم وذلك بما ذكرنا، لأنهم يرجعون الى جماعتهم فيمودون حربا علينا ولم يحصل بذلك رجوعهم الى الجماعة وهو المقصود قال الله تعالى: " فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء الى امر الله، وفى قتل الجريح كسر شوكة اصحابه . وان لم تكن لهم فئة يلحقون بها: لا يجهز على جريحهم ولا يتبع موليتهم، لما روى عن مروان بن الحكم انه قال صرخ لعللى يوم الجمل لا يقتلن مدبر ولا يذف على جريح، ومن اغلق بابه فهو آمن، ومن القى السلاح فهو آمن، رواه سميد بن منصور (٣) ويوم الجمل لم تكن لهم فئة ولأن قتلهم كان لدفع شرهم، وقد اندفع بدونه فلا حاجة اليه .

(١) انظر المبسوط ١٢٦/١٠

(٢) انظر بدائع الصنائع ٤٣٩٨/٩، وانظر تبیین الحقائق ٢٩٥/٣، وانظر الدر

المختار ٢٦٥/٤، وانظر المبسوط ١٢٦/١٠،

(٣) انظر الشوكانى فى نيل الاوطار ١٩١/٧

وعند الشافعي كما تقدم بيانه : لا يقتل في الوجهين بناءً على اصله ، انه لا يجوز قتلهم الا دفعا ولا دفع في قتله بعد ما ترك القتال .

واما الحنفية فيقولون : بان الحكم يدار على الدليل لا على حقيقة القتال .
قال الكمال في الفتح : (١) ان قتل المدبر والجريح والاسير اذا كان له فئة لا يخرج عن كونه دفعا ، لأنه يتحيز الى الفئة ويعود شره كما كان ، واصحاب الجمل لم يكن لهم فئة اخرى سواهم ، والله اعلم بالصواب ،
رابعا : مذهب المالكية : (٢)

يقول المالكية : انه ان حصل الأمن للامام والناس بأمن ، بسبب ظهورنا عليهم وانهم لم يتبع منهم ، ولم يذف على جريحهم ، وان خيف منهم : اتبع منهم ، وذف على جريحهم ، وظاهر من هذا : ان مذهبهم كذهب الاحناف فيما حكيت عن السرخسي والكمال وابن عابدين في اول تقرير مذهب الحنفية على ان من علماء الاحناف ومنهم الكاساني والزيعلی وقول في المبسوط والفتوح يذهب الى التفصيل في ذلك فيما اذا كانت لهم فئة ، اولم تكن لهم فئة .
فظهر لنا من هذا العرض للمذاهب الاربعة : ان الشافعية رحمهم الله فصلوا القول في مسألة ما اذا ترك أهل البغى القتال ، وهو المشهور من مذهب الشافعية وذلك بصرف النظر عما قاله الشافعي رحمه الله في الأم كما تقدم بيانه ، وان من قال بالتفصيل ايضا : علماء الحنفية على ما قررته في بيان مذهب الاحناف في هذه المسألة ، اما الحنابلة رحمهم الله : فقد اطلقوا القول في هذه المسألة ولم يذهبوا الى التفصيل مستندين في ذلك الى ادلة عقلية وعقلية ومنهم صاحب المغني ، هذا بجانب ما ذكرته عن صاحب الانصاف في بيان معنى المدبر : هو : ان المدبر من انكسرت شوكته لا المتحرف الى موضع ، والانصاف من الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي ، فتقرر لدينا ما يلي : ان القول بالتفصيل هو مذهب الاكثرية من الفقهاء ، وهو الذي يتناسب مع واقع حال البغاة ، فمتى لم تنكسر شوكة البغاة فانه يجوز اتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم وقتل اسيرهم ، واذا انكسرت شوكتهم بان لم تكن لهم فئة يرجعون اليها ليتقوا بها على أهل العدل فانه لا يجوز فعل شيء من ذلك في حقهم ، لأن المقصود دفعهم وكفهم وقد حصل ذلك ، ولأنهم مسلمون بنص الآية القرآنية الكريمة . وان ما ورد من قول على رضي

الله عنه يوم الجمل من عدم اتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم — كان قوله مطابقا لحال البقاة لانهم قد انكسرت شوكتهم فيهم الجمل لم تكن لهم فئة يرجعون اليها، ولذا امر مناديه ان ينادى بألا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم .

وما ذكره صاحب المصنفى وبعض علماء الحنابلة من الاطلاق فى هذه المسألة يرجع الى اطلاق الاحاديث النهى فى ذلك ، مع ان الحديث المعول عليه فى هذه المسألة هو حديث عبدالله بن مسعود رضى الله عنه وقد تكلم فيه غير واحد من أهل العلم على ما سبق بيانه ، والله تعالى اعلم بالصواب .
خامسا : مذهب الظاهرية :

قال ابن حزم فى المحلى : (١) ان القول فى الاجهاز على جريحهم كالقول فى الأسراء سواء ، لأن الجريح ان قدر عليه فهو اسير ، واما ما لم يقدر عليه وكان ممتنعا فهو باغ كسائر اصحابه ، قال على بن ابي طالب رضى الله عنه لا يذف على جريح ، ولا يقتل اسير ، ولا يتبع مدبر ، وروى جويهر قال اخبرتني امرأة من بنى اسد قالت سمعت عمارا بعد ما فرغ على من اصحاب الجمل ينادى لا تقتلن مدبرا ولا مقبلا ولا تذفوا على جريح ولا تدخلوا دارا ، ومن القى السلاح فهو آمن كالمأسور قد قدرنا ان نصلح بينه وبين المبغى عليه بالعدل ، وهو ان نمنعه من البغى بأن نمسكه ولانده يقاتل ، وكذلك الجريح اذا قدرنا عليه ونص الآية يقتضى تحريم دم الاسير ومن قدر عليه ، لأن فيها ايجاب الاصلاح بينهما (اى بين الباغى والمبغى عليه) ولا يجوز ان يصلح بين حى وميت وانما يصلح بين حييين ، فصح تحريم دم الاسير ومن قدر عليه من أهل البغى بيقين ، واما اتباع مدبرهم : فان كانوا تاركين للقتال جملة منصرفين الى بيوتهم فلا يحل اتباعهم اضلا ، وان كانوا منحازين الى فئة او لا ثدين بمعقل يمتنعون فيه ، او زائلين عن القتال يهربون الى مكان يأمنونهم فيه لمجيء الليل ، او يبعد الشقة ثم يعودون الى حالهم فيتبعون ، وهو نص القرآن ، لأن الله تعالى افترض علينا قتالهم حتى يفيئوا الى امر الله تعالى فاذا فاؤوا حرم علينا قتلهم وقتالهم فهم اذا ادبروا تاركين لبغيتهم راجعين الى منازلهم ، او متفرقين عما هم عليه ، فبتركهم البغى صاروا فائين الى امر الله

(١) انظر المحلى ١٢٢/١١ ، ١٢٣

فاذا فاءوا : حرم علينا قتلهم وقتالهم ، واذا حرم قتلهم فلا وجه لاتباعهم ، ولا شيء لنا عندهم حينئذ . واما اذا كان ادبارهم ليتخلصوا من غلبة أهل الحق وهم باقون على بغيهم فقتالهم باق علينا بعد ، لأنهم لم يفيئوا بعد الى امر الله .

وصاروى عن كوشربن حكيم : (١) الذى استدل به بعض الائمة من ترك مدبرهم مطلقا سواء كانت لهم فئة ام لا فان كوشربن حكيم ساقط البتة متروك الحديث ولو صح ، لكان حجة لنا لأنه ورد فيه ولا يطلب هاربها ، والهارب : هو التارك لما هو فيه فأما المتخلص ليمود فليس هارباً " والله تعالى التوفيق . وهكذا نرى الامام ابن حزم رحمه الله ، يتفق قوله مع مذهب الاحناف والمالكية واكثر الشافعية ورواية عند الحنابلة ، وقد تقدم ذكر مذاهبهم واقوالهم فى هذه المسألة .

سادساً : مذهب الشيعة الزيدية : (٢)

يتفق مذهب الشيعة الزيدية مع مذهب الحنفية والظاهرية سواء بسواء ولا داعى لذكر قولهم فى هذه المسألة ، لأنه قد تقدم ذكر مذهب الحنفية والظاهرية فى الموضوع . والله تعالى اعلم بالصواب .

* * *

الفصل العاشر

حكم اقتتال المسلمين فيما بينهم لعصبية او رثاسه

هذا الفصل يشتمل على بحثين :

المبحث الأول : فى بيان حكم الاقتتال وما يترتب عليه .

المبحث الثانى : فى بيان الموقف الذى يتعين على الامام وجماعة المسلمين
اتخاذها من المتقاتلين .

المبحث الأول

في بيان حكم الاقتتال وما يترتب عليه

ان اقتتل طائفتان لعصبية او طلب رئاسة فهما طائفتان، وتضمن كل واحدة منهما ما اتلفت على الاخرى، لأنها اتلفت نفسها معصومة او مالا معصوما هذا : اذا لم تكن واحدة منهما في طاعة الامام، فان كانت احداها في طاعة الامام تقاتل بأمره فهي محقة ، وحكم الأخرى حكم من يقاتل الامام ، لأنهم يقاتلون من اذن له الامام في قتالهم فاشبه المقاتل لجيش الامام فيكون حكمهم حكم البغاة . (١)

قال في الفروع : (٢) ان الضمان واجب على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف ، وقال : وان تقابلا تقاضا ، لأن المباشر والمعين سواء عند الجمهور ، وقال : (٣) وان جهل قدر مانهيه كل طائفة من الأخرى تساويا ، كمن جهل قدر الحرام المختلط بماله فانه يخرج النصف والباقي له ، فلو قتل من دخل بينهم بصلح وجهل قاتله ضمانه ، وان علم قاتله من طائفة وجهل عينه ضمانته وحدها .

* * *

(١) انظر المغني ٧٣/١٠، وانظر الكافي ١٥٤/٣، وانظر كشف القناع ١٣٥/٦، ١٣٦

وانظر الفروع ١٦٣/٦، وانظر الانصاف ٣٢٥/١٠ .

(٢) انظر الفروع ١٦٣/٦ (٣) انظر الفروع ١٦٣/٦

المبحث الثاني

بيان الموقف الذي يتعين على الامام وجماعة المسلمين اتخاذه من المتقاتلين

اولا : الموقف الذي يتعين على الامام اتخاذه من المتقاتلين :

مذهب الحنابلة : (١)

اذا اقتتلت طائفتان من اهل البقي فقدّر الامام على قهرهما لم يعين واحدة منهما ، لأنها جميعا على الخطأ وان عجز عن ذلك ولم يقدر وخاف ، اجتماعهما على حربه ، ضم اليه اقربهما الى الحق ، دفعا لاعظم المفسدين باخفهما فان استويا : اجتهد برايه في ضم احدهما ، ولا يقصد بذلك معونة احدهما بل الاستمانة على الاخرى ليردها الى الحق ، فاذا قهرها : لم يقاتل المضمومة اليه حتى يدعوها الى الطاعة ، لأنهم قد حصلوا في امانه ، ولأنه بضمهم اليه صار اماما لهم ، فاذا اطاعوه بعد الدعوة كف عنهم والا قاتلهم ، ويمثل قول الحنابلة قال صاحب المجموع : (٢) من فقهاء الشافعية .

مذهب الشافعية :

قال صاحب مغنى المحتاج : (٣) لو اقتتل طائفتان من اهل البقي منهما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى ، وان عجز عن ضمهما ، قاتل اشدهما بالاخرى التي هي اقرب الى الحق ، وان رجعت ، لم يفاجئ الاخرى بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة ، لأنها صارت باستمانيته بها في امانه . فان استويا : فنقل عن الماوردي انه يضم اليه اقلهما جمعا ، ثم اقربهما دارا ، ثم يجتهد فيهما وقاتل بالمضمومة اليه منهما الاخرى غير قاصد اعانتها ، بل قاصدا دفع الاخرى هذا : وانني لم اعثر على رأى للمالكية وللحنفية في هذا الموضوع ، والكمال المطلق لله تعالى وحده .

مذهب الظاهرية :

يقول ابن حزم في المحلى : (٤) اذا كانت الفتتان بافيتين معا فلا يحل للمسلمين الا ضمهما وقتالهما جميعا ، لأن كل واحدة منهما باقية على الاخرى ، فمن عجز

(١) انظر المغنى ٥٧/١٠ ، وانظر الكافي ١٥٠/٣ ، وانظر كشف القناع ١٣٢/٦ ، ١٣٣

(٢) انظر المجموع ١٧/١٢ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ (٣) انظر مغنى المحتاج ١٢٩/٤

(٤) انظر المحلى ١٣٣/١١ ، ١٣٤

عن ذلك وسمته التقية وان يلزم منزله ومسجده ومعاشه ولا مزيد ، وكلاهما لا يدعوا الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبرهن على قوله : بما روى من طريق مسلم عن محمد بن سيرين قال : سمعت ابا هريرة رضى الله عنه يقول قال ابو القاسم صلى الله عليه وسلم من اشار الى اخيه بحديدة فان الملائكة تلعنه وحتى ان كان اخاه لأبيه وامه ، وما روى عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يشر احدكم الى اخيه بالسلاح فانه لا يدرى احدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار ، وهذا الحديث روى من طريق مسلم ايضا وعن ابي بكر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشار المسلم الى اخيه بالسلاح فهما على حرف جهنم فاذا قتله خرا فيهما جميعا ثم قال : فهذه صفة الطائفتين اذا كانتا بافيتين ، ولا يمكن ان تكونا معا عادلتين ونسأل الله تعالى العافية .

تعقيب :

اقول وبالله التوفيق : ان ما مر من كلام الأئمة الفقهاء الحنابلة والشافعية ومعههم الامام ابن حزم الظاهري رحمهم الله تعالى : يرون ان كلا الطائفتين البافيتين على الخطأ ولا يجوز اقرارهما على ذلك ، لما يترتب عليه من المفساسد ، وينبغي للامام ان يقاتلهم حتى يقهرهم جميعا فاذا تعذر منه ذلك ضم اليه اقربهما الى الحق واعانها على قتال الطائفة الاخرى على ما ذكرته من التفصيل في ذلك ، وليس له ان يعين احدهما على الاخرى لمجرد رغبة في نفسه يريد ان يحققها لأن فيه اعانة على الظلم والبغي وذلك لا يجوز ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : انصر اخاك ظالما أو مظلوما ، اما الظالم : فبرده عن الظلم ، واما المظلوم فبأخذ الحق له من أى شخص كان ، وذلك لاقرار العدل والسلام في المجتمع الى هذه النقطة يتفق مذهب ابن حزم رحمه الله مع ما قاله الحنابلة والشافعية . بقى قوله : - اى قول ابن حزم - فمن عجز عن ذلك وسمته التقية وان يلزم منزله ومسجده الخ : اقول : ان هذا القول يترتب عليه من المفساسد ما لا الله به عليهم ، فاذا وقف الامام والمسلمون من الطائفتين البافيتين هذا الموقف السلبي ولم يتدخلوا مباشرة او بطريق الصلح في امورهما ينتج من ذلك مضر ومفاسد تهلك الحرث والنسل ، وهذا ما لا يريده الله ولا رسوله ، ومع ذلك لا يأمن من اجتماع الطائفتين البافيتين على قتال الامام وانصاره من أهل العدل ، وهذا ما خفى على

ابن حزم ايراده فى هذا المقام () ولعله كان فى رأيه هذا متأثرا بالجو الذى عاشه فى الاندلس والذى كان فيه يقتتل السلاطين والامراء لامور الدنيا وحبا فى الرئاسة، وكان اقتتالهم رهيبا لو تدخل أهل العدل فيه لأصابهم منه ضرر كبير، بل انه فى مثل هذا الجو يكاد يتمذر على الانسان ان يعرف المحق من المبطل () وقد قال صلى الله عليه وسلم المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وقال ايضا : مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . او كما قال صلى الله عليه وسلم ،

والاحاديث التى استدلت بها ابن حزم رحمه الله فى هذا المقام : تقتضى وعيدا شديدا للطائفتين صما ، فاذا كانت اشارة المسلم الى اخيه المسلم بحديدة ونحوها مما يستحق اللعن من الملائكة الابرار ، وانهما بهذه الاشارة على حرف جهنم فكيف بمن يحمل السلاح ويقصد قتل اخيه المسلم واهلاكه ويعيث فى الارض الفساد ، والله لا يحب المفسدين ، يقصد بذلك اشباع رغبات نفسه وطائفته الذين معه ، او ليتوصل بطريق القتل وسفك الدماء وانتهاك الحرمات الى مايتففيه من عرض الدنيا الزائل ، نسأل الله تعالى العافية فى الدارين انه سميع مجيب ، والله من وراء القصد ، وهو اعلم بالصواب .
ثانيا : الموقف الذى يتعين على جماعة المسلمين اتخاذه من الطائفتين المتقاتلتين :

اذا غلب قوم من أهل البغى على مدينة فقاتلهم قوم آخرون من أهل البغى فهزموهم فارادوا ان يسبوا ذرارى أهل المدينة فما الحكم فى هذه الحالة ؟ لايسع لاهل المدينة الا ان يقاتلوا دون الذرارى ، لأن ذرارى المسلمين لايسبون ، فان البغاة ظالمون فى سبيهم ، وعلى كل من يقوى على دفع الظلم عن المظلوم ان يقوم به كما قال صلى الله عليه وسلم ، لاحتى تأخذوا على يدى الظالم فتطروه على الحق اطرا ، هذا : واننى لم اطلع على ماكتبه باقى الأئمة فى هذا الموضوع ، واقتصرت فيه على ما ذكره السرخسى فى المبسوط والكمال فى الفتح (١) وهما من علماء الاحناف ، ففيه الكفاية انشاء الله .

(١) انظر المبسوط ١٠/١٣٣ ، وانظر فتح القدير ٤/٤١٦

الفصل الحادى عشر
فى استنظار البغاة الامام

هذا الفصل يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : حكم ما لو استنظر البغاة الامام .

المبحث الثانى : طلب البغاة تركهم للأبد بشرط كف اذاهم عن أهل المدل

المبحث الأول

حكم ما لو استنظر البغاة الامام

يتفق أهل العلم كما حكى ذلك ابن المنذر رحمه الله على ان البغاة اذا سألوا الامام عند تصديه لقتالهم الانظار والامهال وتبين له من حالهم ان قصدهم من هذا الطلب هو التأمل في موقفهم بغية الرجوع الى الطاعة فانه يمهله . والخلاف انما هو في تحديد مدة لهذا الانظار او عدم تحديد مدة له . وفيما يلي نورد آراء المذاهب المختلفة التي تصدت لبحث هذه النقطة .
أولا : مذهب الحنابلة :

ان سأل البغاة الانظار والامهال ، نظر في حالهم وبحث عن احوالهم ، فان بان له ان قصدهم الرجوع الى الطاعة ومعرفة الحق امهلهم ، لأن الانظار اولس من معاجلتهم بالقتال المؤدى الى الهرج والمرج ، وان كان قصدهم الاجتماع على قتاله ، وانتظار مدد يقيمون به ، او خديعة الامام او لياخذوه على غرة ويفترق عسكره لم ينتظرهم وعاجلهم بالقتال ، لأنه لا يأمن ان يصير هذا طريقا الى قهر أهل العدل هذا ما صرح به كتب الحنابلة المعتمدة (١) وقد حكى ابن المنذر الاجتماع على هذا القول ممن يحفظ عنه من أهل العلم .
ثانيا : مذهب الشافعية : (٢)

ان طلب البغاة الانظار ، فان كان يومين او ثلاثة انظرهم ، لأن ذلك مدة قريبة ولعلمهم يرجعون الى الطاعة ، فان طلبوا اكثر من ذلك : بحث عنه الامام فان كان قصدهم الاجتماع على الطاعة امهلهم ، وان كان قصدهم الاجتماع على القتال لم ينتظرهم ، لما في الانظار من الاضرار . وقال ابن الصباغ : اذا سألوه ان ينتظرهم مدة مديدة ، كشف الامام عن حالهم فان كانوا انما سألوا ذلك ليجتمعوا او يأتيهم مدد عاجلهم بالقتال ولم ينتظرهم وان سألوا ليتفكروا ويعودوا الى الطاعة انظرهم ، لأنه يجوز ان يلحقهم مدد في اليوم واليومين والثلاث كما يلحقهم فيما زاد على ذلك . وقال صاحب مفني المحتاج : (٣) ان طلب البغاة الامهال من الامام ، اجتهد في ذلك وفعل ما رآه صوابا ، فان ظهر له ان استمهالهم للتأمل في ازالة الشبهة امهلهم ليتضح لهم الحق ، وان ظهر له : انهم يحتالون لاجتماع عساكرهم وانتظار مدد وتقوية

(١) انظر المفنى ١٠/٥٤ ، وانظر كشف القناع ٦/١٣١

(٢) انظر المجموع ١٧/٥٢٤ ، ٥٢٥

(٣) انظر مفنى المحتاج ٤/١٢٦ ، ١٢٧ ، وانظر نهاية المحتاج ٧/٤٦

لم يمهلهم، فعلى هذا القول : ان الامهال لا يتقيد بمدة معينة، بل يرجع ذلك الى ما يراه الامام ويكون قتالهم كدفع الصائل من الاقتصار على الأدنى فالأدنى ، والتدريج فى القتال ، هذا ما صرح به الامام الشافعى رحمه الله ايضا ، والقصد ، انما هو : ازالة شوكتهم ما أمكن ، هذا واننى لم اعثر على رأى للمالكية فى هذا الموضوع ، وفى هذه النقطة بالذات، فعلى ان اسمى وليس على ادراك النجاح ، والله الموفق .

ثالثا : مذهب الظاهرية : (١)

يقول ابن حزم رحمه الله : لو ان أهل البقى سألوا النظرة حتى ينظروا فى امورهم فان لم يكن ذلك مكيدة ، فعليه ان ينظرهم مدة يمكن فى مثلها النظر فقط ، وهذا مقدار الدعاء وبيان الحجة فقط ، واما ما زاد على ذلك فلا يجوز ، لقول الله تعالى ، " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفيئ الى أمر الله " (٢) فلم يفسح الله تعالى فى ترك قتالهم الا مدة الاصلاح فمن ابى قوتل ، وايضا : فان فرضا على الامام ، انفاذ الحقوق عليهم، وتأمين الناس من جميعهم، وان يأخذوهم بالافتراق السى مصالح دينهم ودنياهم .

وفى معرض رده على مذهب الشافعى رحمه الله : (٣) قال : ان استنظروه يوما أو يومين او ثلاثة، وهكذا نزيده ساعة ساعة ويوما يوما حتى يبلغ ذلك الى انقضاء اعمارهم وفى هذا اهلاك الدين والدنيا ، والاشتغال بالتحفظ عنهم ، كما هو فرض النظر فيه ، فان حد فى ذلك حدا من ثلاثة ايام او غير ذلك، كلف ان يأتى بالدليل على ذلك من القرآن ، او من تحديد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سبيل له اليه . فان ذكروا : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاضى قريشا على ان يقيم بمكة ثلاثة وجعل اجمل المصراة ثلاثة ، وخيار المخدوع فى البيع ثلاثة ، وان الله تعالى اجل ثمود ثلاثة أيام، قلنا لهم : هذا حق ، وقد جعل الله تعالى أجل المولى اربعة اشهر، واجل المتوفى عنها زوجها فى العدة اربعة اشهر وعشرا فلى الذى جعل بعض هذه الاعذار اولى من بعضى ، فكان ما حكم الله تعالى به فهو الحق ، وكان ما اراده مريد ان يزيده فى حكم الله تعالى برأيه وقياسه فهو الباطل . ١ - هـ .

(٢) الحجرات : آية ٩

(١) انظر المحلى ١٤٠/١١

(٣) انظر المحلى ١٤٠/١١

اقول وبالله التوفيق : ان ماصرح به الشتافى رحمه الله وما روى عنه ، من تقييد الانظار والامهال ، بمدة يوم او يومين او ثلاثة ، علله بقوله ، انها مدة قريبة يرجى فى خلالها رجوعهم الى الطاعة ، واما ما زاد على ذلك فينبغى للامام البحث والتفتيش عن ذلك كما تقدم ، وقوله هذا : فير مصادم للنص القرآنى ، وليس هو زيادة على حكم الله تعالى بالرأى والقياس ، وانما هو : النظر للمصلحة العامة ، فما تقتضيه المصلحة يقره ، وما لا تقتضيه ينبغى ان يبحث عنه ويتخذ ضده الاجراءات اللازمة والاسلام يحرس دوما على حقن الدماء وسلامة الأنفس من الهلاك والمدن من الدمار ، وابن حزم يصرح بنفسه : فى المحلى ، ان طلب البغاة الانظار ، انظرهم مدة يمكن فى مثلها النظر ، وهو مقدار الدعاء وبيان الحجة ،

وفى نظرى : ان الدعاء وبيان الحجة يستلزم وقتا ولا يمكن ان تكون انقص من يومين او ثلاثة ، خاصة اذا كانت شبه البغاة قوية تستلزم الاجابة الدقيقة الصريحة الكاملة ، بل لعله اذا اقتضت المصلحة امهالهم مدة اطول من ذلك كان على الامام ان يأخذ بها ، ومع ذلك كله : فاننى اثبت ما ذكر فى مفسنى المحتاج ونهاية المحتاج ، وهما من كتب الشافعية ، ان الانظار والامهال فير مقيد بمدة معينة بل يرجع ذلك الى ما يراه الامام ، والحقوا حكم ذلك بحكم دفع الصائل من الاقتصار على الأدنى فالأدنى ، اذا فتصريح الشافعية بالمدة وعدمها يدور مع المصلحة العامة والمصلحة العامة من اسس شرعنا الحنيف . والله من وراء القصد .

رابعا : مذهب الحنفية : (١)

ان طلب البغاة المودة اجبوا اليها ان كان خيرا للمسلمين فالمسلمون يحتاجون الى المودة لحفظ قوة انفسهم اذا لم يقووا على قتالهم وكما يجوز ذلك فى حق المرتدين يجوز فى حق أهل البغى .
حكم ما لو بذلوا على الانظار اموالا :

تقول السادة الحنابلة : (١) ان اعطوا اموالا على انظارهم ، لم يجز اخذها لانه لا يجوز اخذ المال على اقرارهم على ما لا يجوز اقرارهم عليه .

- (١) انظر المبسوط ١٠/١٢٧ ، وانظر الدر المختار ٤/٢٦٥ ، وانظر حاشية ابن عابد بن ٤/٢٦٥ ، وانظر فتح القدير ٤/٤١٥
(٢) انظر المبنى ١٠/٥٤ ، وانظر كشاف القناع ٦/١٣١ .

مذهب الحنفية: (١) انه لا يؤخذ شيء منهم ، لأنهم مسلمون ولا يجوز أخذ الجزية من المسلمين .

مذهب الشافعية: (٢) تقول كتب الشافعية : ان بذل البفاة على الانظار اموالا ، لا يجوز انظارهم ، لأنه لا يؤخذ المال على اقرارهم فيما لا يجوز اقرارهم عليه ، ولأن فيه اجراء صفار على المسلمين فلم يجز ، كأخذ الجزية منهم فكما لا تجوز اخذ الجزية منهم فكذلك لا يجوز اخذ الأموال منهم على الانظار . أـ هـ ومن هذا يعلم لنا ان الاسلام لا يقبل على معتقيه الذل والصفار ، وان كانوا بفاة مفسدين .

مذهب المالكية: (٣) تقول المالكية : انه ليس للامام ترك قتالهم على مال يؤخذ منهم كالجزية ولا يحل له ذلك منهم ، فان تركهم فيتركهم مجانا ، وذلك ان كفوا عن بغيهم وأمن منهم ، وفي رواية للمالكية : منسوبة الى ابن مرزوق : لا يعطيهم السلطان او نوابه مالا على الدخول تحت طاعته ، لأن خروجهم معصية .
حكم ما لوبذلوا على الانظار رهائن :

اولا : مذهب الحنابلة: (٤)

ان بذلوا رهائن على انظارهم لم يجز اخذها ، لأنه لا يجوز اخذ الرهائن على اقرارهم على ما لا يجوز اقرارهم عليه ، ولان الرهائن لا يجوز قتلهم لفدراهمهم فلا يفيد شيئا ، وقد قال تعالى : " ولا تزر وازرة وزر اخرى " وان كان فـسـى ايديهم اسرى من أهل العدل واعطوا بذلك رهائن منهم : قبلهم الامام واستظهر للمسلمين ، فان اطلقوا اسرى المسلمين الذين عندهم اطلقت رهائنهم وان قتلوا من عندهم ، لم يجز قتل رهائنهم ، لأنهم لا يقتلون بقتل غيرهم فاذا انقضت الحرب خلى الرهائن كما يخلى الأسارى منهم ، هذا ما صرحت به كتب الحنابلة .
ثانيا : مذهب الحنفية :

يقول الحنفية: (٥) اذا وقعت الموقعة بينهم فاعطى كل واحد من الفريقين رهنا على انه ايها غدر فقتل الرهن فدما الآخريين لهم حلال فغدر أهل البنى وقتلوا الرهن الذين فى ايديهم ، لم ينبغ لأهل العدل ان يقتلوا الرهن

(١) انظر المبسوط ١٠/١٢٧ ، وانظر الدر المختار ٤/٢٦٥ ، وانظر حاشية ابن عابدين

٤/٢٦٥ ، وانظر فتح القدير ٤/٤١٥ (٢) انظر المجموع ١٢/٥٢٥

(٣) انظر الشرح الكبير على مختصر خليل ٤/٢٦٦ ، وانظر الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٢٦٦

(٤) انظر المفتى ١٠/٥٤ ، وانظر كشف القناع ٦/١٣١ (٥) انظر المبسوط ١٠/١٢٩

الذين قى ايديهم ولكنهم يحبسونهم حتى يهلك أهل البقى او يتوسوا، لأنهم صاروا آمنين فينا، اما بالموادعة، او بأن اعطيناهم الأمان حين اخذناهم رهنا وانما كان الفدر من غيرهم فلا يؤخذون بذنب الخير، قال الله تعالى : " ولا تزرا وزارة وزر اخرى " ولكن لا يخلو سبيلهم ، لأنه يخاف فتنتهم وان يعودوا الى فقتهم فيحاربون أهل العدل فيحبسون الى ان يتفرق جمعهم ، وكذلك اذا غدر المشركون برهون المسلمين فقتلوهم لم يجز للمسلمين قتل رهونهم ولكنهم يحبسون في ايدي المسلمين حتى يسلموا ، وان ابوا فهم ذمة المسلمين يوضع عليهم الجزية ، لأنهم حصلوا في ايدينا آمنين ولا يترك الكافر مقيما في دار الاسلام الا بجزية فتوضع عليهم الجزية ان ابوا الدخول في الاسلام . ويحكى ان الدوانيقي (١) كان ابتلى بهذا الصلح مع أهل الموصل ثم انهم غدروا فقتلوا رهنه فجمع العلماء ليستشيرهم في رهنهم فقالوا : يقتلون كما شرطوا على انفسهم ، وفيهم ابوحنيفة رحمه الله تعالى ساكت ، فقال له ماتقول قال : ليس لك ذلك فانك شرطت لهم مالا يحل وشرطوا لك مالا يحل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، " ولا تزرا وزارة وزر اخرى " فاغلظ عليه القول وامر باخراجه من عنده ، وقال : مادعوتك لشيء الا اتيتني بما اكره ، ثم جمعهم من الغد ، وقال قد تبين لى ان الصواب ماقلت فماذا نصنع بهم قال : سل العلماء ، فسألهم فقالوا لاعلم لنا بذلك ، قال ابوحنيفة رحمه الله توضع عليهم الجزية فقال لم وهم لا يرضون بذلك قال لأنهم رضوا بالمقام في دارنا الا ان يردوا علينا رهننا ، وقد تحقق فوات ذلك فكانوا راضين بالمقام في دارنا على التاييد ، والكافر اذا رضى بذلك توضع عليه الجزية فاستحسن قوله واعتذر اليه ورده الى بيته بمحمل (٢)

ثالثا : مذهب الشافعية :

ان بذل البفاة على الانظار رهائن منهم او من اولادهم ، لم يجز قبول ذلك منهم ، لأنه ربما قويت شوكتهم على أهل العدل فهزمهم واخذوا الرهائن (٣)

(١) الدوانيقي : لقب اطلق على الخليفة الثاني من بني العباس وهو ابو جعفر المنصور
نما له على شحه وتشنيما عليه كأنه لا يعطى الا بالدينق ، وهو جزء الدرهم ، انظر
المدخل لدراسة الفقه الاسلامي للاستاذ محمد الحسيني حنفى (عصر الأئمة المجتهدين)
(٢) انظر المبسوط ١٠/١٢٩ (٣) انظر المجموع ١٧/٢٥٥

رابعاً : مذهب الظاهرية :

يقول ابن حزم رحمه الله في المحلى : (١) لو ان طرفي النزاع ، أهل المدل وأهل البقي - توادعوا وشماطوا الرهائن فهذا لا يجوز الا مع ضعف أهل المدل على المقاتلة ، لقوله تعالى : " فقاتلوا التي تبقي حتى تفيء الى امر الله " فما دنا قادرين على المقاتلة لم يحل لنا غيرها اصلاً ، ولستنا في سعة من تركها ساعة فما فوقها ، فان ضعفنا عن ذلك فقد قال الله تعالى " لا يكلف الله نفساً الا وسعها " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، فان قتلوا رهن أهل المدل ، لم يحصل لنا قتل رهنهم ، لأنهم مسلمون غير مقاتلين ولم يقتلوا لنا احداً ، وانما قتل الرهن غيرهم ، وقد قال الله تعالى : " ولا تزر وازرة وزر اخرى " (٢)

* * *

(٢) سورة الانعام : آية ١٦٤

(١) انظر المحلى ١١/١٤٢ ، ١٤٣

البحث الثاني

طلب البغاة تركهم للأبد بشرط كف اذاهم عن أهل العدل

أود أن اقتصر في هذا البحث على ما ذكره الحنابلة والشافعية ففيه الكفاية انشاء الله .

تقول السادة الحنابلة : ان سأل البغاة انظارهم للأبد ويدعهم وماهم عليه ويكفوا عن المسلمين ، فان لم يعلم الامام قوته عليهم وخاف قهرهم له ان قاتلهم ترك قتالهم ، وان قوى عليهم : لم يجوز اقرارهم على ذلك ، لقوله تعالى " فقاتلوا التي تبغى حتى تفيئ الى امر الله " لأنه لا يجوز ان يترك بعض المسلمين طاعة الامام ، ولا تؤمن قوة شوكتهم بحيث يفضى الى قهر الامام العادل ومن معه ، وان امكن دفعهم بدون القتل لم يجوز قتلهم ، لأن المقصود دفعهم ولأن المقصود اذا حصل بدون القتل لم يجوز القتل من غير حاجة . (١)

اما الشافعية رحمهم الله : فقد اطلقوا القول في ذلك فقالوا : ان سأل البغاة ترك قتالهم للأبد لم يجبهم الامام الى ذلك (٢) والله تعالى اعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر المغنى ١٠/٥٥ ، وانظر كشف القناع ١٣٢/٦
(٢) انظر مغنى المحتاج ٤/١٢٦ ، ١٢٧ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٦/٧

الفصل الثاني عشر

حكم غنيمة اموال أهل البغى وسبى ذريتهم

تكاد مذاهب الفقهاء تتفق في هذه المسألة ، لذا فأننى ارى ان اقتصر فى مبحثى هذا على استعراض مذهب الحنابلة بالتفصيل والبيان واشير الى المذاهب الاخرى اشارات عابرة لكى ابرهن على صحة ما اقول .
مذهب الحنابلة :

ذهبت السادة الحنابلة : الى انه يحرم غنيمة أموال ^(١) أهل البغى وسبى ذريتهم (٢) واستدلوا على ذلك بما يلى : اولا : ماورد فى حديث ابى امامة رضى الله عنه حيث قال : شهدت صفين وكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون موليا ولا يسلبون قتيلًا . ثانيا : ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال له يا ابن ام عبد ما حكم من بغى على امتى ، فقال الله ورسوله اعلم فقال : لا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا يقتل اسيرهم ولا يقسم فيهم . ثالثا : ان البغاة معصومون وانما ابيح من دمائهم واموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم وماعداه يبقى على اصل التحريم . رابعا : ما روى ان عليا رضى الله عنه قال يوم الجمل من عرف شيئا من ماله مع أحد فاليأخذه ، وكان بعض اصحاب على قد أخذ قدرا وهو يطبخ فيها فجاء صاحبها ليأخذها فسأله الذى يطبخ فيها امهاله حتى ينضج الطبخ فابى وكبه وأخذها ، وهذا من جملة مانقمة الخوارج على على رضى الله عنه فانهم قالوا : انه قاتل ولم يسب ولم يغنم فان حلت له دمائهم فقد حلت له اموالهم ، وان حرمت عليه اموالهم فقد حرمت عليه دمائهم فقال لهم ابن عباس رضى الله عنه افتسيبون أمكم - يعنى عائشة رضى الله عنها - ام تستحلون منها ما تستحلون من غيرها فان قلتم ليست امكم فقد كفرتم ، وان قلتم انها أمكم واستحللتم سبيها فقد كفرتم ، لأن الله تعالى يقول " النبى اولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه امهاتهم " فان لم تكن اما لهم لم يكونوا من المؤمنين . خامسا : ان قتال البغاة انما هو لدفعهم وردهم الى الحق لا لكفرهم ، فلا يستباح منهم الا ما حصل ضرورة الدفع

(١) المال : هو : ما امكن حيأته واحرازه ولا ينتفع به شرعا فى حال السعة والاختيار

(٢) انظر الصغنى والشرح ١٠/٦٤، ٦٥، ٦٦

كالصائل وقاطع الطريق ، وفقى حكم المال والذرية على اصل العصمة وما اخذ من سلاحهم وكراعهم لم يرد اليهم حال الحرب لئلا يقاتلوا به ، وقد تقدم بيان ذلك فى المبحث الخاص بحكم استعمال سلاحهم وكراعهم فلا داعى لذكره الآن قال فى كشف القناع (١) لا يجوز ان يغنم لهم مال ولا تسبى لهم ذرية ، لأنهم لم يكفروا بغيرهم ولا قتالهم ، وعصمة الاموال تابعة لدينهم ، ولا تسبى لهم ذرية ، لعصمتهم .

قال صاحب المغنى : (٢) انا لانعلم فى تحريم غنيمة اموال أهل البغى وذريتهم بين أهل العلم خلافاً ومثّل قول الحنابلة رحمهم الله ، قالت الشافعية : (٣) قال الشافعى رحمه الله فى الأم : (٤) رداً على من قال باستحلال مال الباغى قياساً على استحلال دمه ، واستحلال الدم اعظم من استحلال المال : قال : ان هذا فى أهل الحرب الذين ترق احرارهم وتسبى نساءهم وذريتهم ، والحكم فى أهل القبلة خلافهم ، وقد يحل دم الزانى المحصن والقاتل ولا تحل اموالهما بجنايتهما ، والباغى اخف حالا منهما ، ويقال للزانى والقاتل مباحا الدم مطلقاً ولا يقال للباغى مباح الدم وانما يقال : يمنع من البغى ان قدر على منعه بالكلام ، او كان غير ممتنع لا يقاتل ، لم يحل قتاله ، ومثّل هذا قالت الحنفية ، فقد ذكر الكمال فى شرحه على الهداية (٥) انه لولا الاجماع القائم على عدم جواز التملك لأمكن التمسك ببعض الظواهر فى تملكه ، فان ابن ابى شيبه اسند عن ابى البختري لما انهزم أهل الجمل قال على رضى الله عنه لا تطلبوا من كان خارجاً من المسكر ، وما كان من دابة او سلاح فهو لكم ، وليس لكم ام ولد وای امرأة قتل زوجها فلتعتد اربعة اشهر وعشراً فقالوا : يا أمير المؤمنين تحل لنا دمائهم ولا تحل لنا نساءهم فخاصموه فقال هاتوا نساءكم واقربوا على عائشة فهى رأس الأمر وقائدهم ، قال : فخصمهم على رضى الله عنه وعرفوا وقبلاًوا نستغفر الله . قال صاحب الهداية برهان الدين المرغينانى : (٦) ان قسمة على رضى الله عنه كانت للحاجة لا للتملك ، ولأن للامام ان يفعل ذلك فى مال العادل ففى مال الباغى اولى ، والمعنى المجوز فيه : انه دفع الضرر الاعلى وهو الضرر المتوقع لعامة المسلمين ، بالضرر الادنى ، وهو اضرار بعضهم .

(١) انظر كشف القناع ١٣٣/٦ (٢) انظر المغنى ٦٤/١٠

(٣) انظر المجموع ٥٣١/١٧ ، وانظر مغنى المحتاج ١٢٧/٤ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٧/٧

(٤) انظر الأم ٢٥٨/٧ (٥) انظر فتح القدير للكمال ٤١٢/٤ ، ٤١٣

(٦) انظر فتح القدير ٤١٣/٤

قال في المبسوط : (٢) ان ما اصاب من اموالهم يرد اليهم ، لأنه لم يملك ذلك المال عليهم لبقاء المصمة والاحراز فيه ، ولأن الملك بطريق القهر لا يثبت مالم يتم ، وتماه بالاحراز بدار تخالف دار المستولى عليه ، وذلك لا يوجد بين أهل البغى وأهل العدل ، لأن دار الفئتين واحدة ثم ذكر ما فعله على رضى الله عنه فيما اصابه من عسكر أهل النهروان حيث القاه في الرحبة فمن عرف شيئا أخذه ، الى آخر القصة . ولما قيل لعلى رضى الله عنه يوم الجمل ألا تقسم بيننا ما افاء الله علينا قال فمن يأخذ منكم عائشة وأنا قال ذلك استبعادا لكلامهم ، واطهارا لخطأهم فيما طلبوا ، ومثل قول الخنابلة والشافعية والحنفية قالت المالكية .

قال الدردير في شرحه على المختصر : (٢) انه لا تسبى ذراريهم للاسترقاق ، ولا تأخذ اموالهم ، لأنهم احرار مسلمون ، فكما يرد غير ما يستعان به من الأموال كغنم ونحوها اذا حيزت منهم او قدر على حيازتها منهم فالقدرة على حيازتها بمنزلة الحيازة منهم ، والبغاة في معرض الدعوة الى الدخول تحت طاعة الامام وموافقة جماعة المسلمين كدعوة الكفار قبل الحرب ، اما بعد الحرب وقهر أهل العدل اياهم : فيخالف حكمهم حكم الكفار في استرقاق الذراري ، وغنيمة اموالهم ، فلا يلزم من تشبيه قتال أهل البغى بقتال الكفار سبى الذراري وأخذ الأموال ، فكما ذكرت ان ذلك الحكم واللاحاق بالكفار هو في معرض الدعوة الى الدخول تحت طاعة الامام ، لانه يجرى على البغاة ، احكام الكفار من استحلال اموالهم وغيرها . والله اعلم .

مذهب الظاهرية : (٣)

انه لا يحل مال الباغي ولا شئ منه لأنه وان ظلم فهو مسلم ولا يحل شئ من مال المسلم الا بحق ، وقد يحل دمه ولا يحل ماله ، كالزاني المحصن ، والقاتل عمدا ، وقد يحل ماله ولا يحل دمه : كالغاصب ونحو ذلك ، وانما يتبع النص ، فما أهل الله تعالى ورسوله عليه افضل الصلاة والسلام من دم او مال حل ، وما حرما من دم او مال فهو حرام ، والأصل في ذلك التحريم حتى يأتي احلال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم واموالكم عليكم حرام . والله تعالى التوفيق .

(١) انظر المبسوط ١٠/١٢٦، ١٢٧ (٢) انظر الشرح الكبير للدردري على مختصر خليل ٢٦٦/٤
(٣) انظر المحلى ١١/١٢٧

حكم ما اصابه المسلمون من كراع أهل البغى وسلاحهم وليس لهم اليه حاجة:

قال علماء الحنفية: (١) ان الكراع فى مثل هذه الحالة يباع ويحبس ثمنه، لأنه يحتاج الى النفقة فلا ينفق عليه الامام من بيت المال، لما فيه من الاحسان الى صاحبه الباغى، ولأن حبس الثمن أهون عليه من حبس الكراع، فلم يستأذ يبيعه ويحبس ثمنه حتى يتفرق جمعهم فيرد ذلك على صاحبه، ويبيع الكراع اولى، لأنه انفع ويقاس عليه المبيد، واما السلاح: فيمسكه ليرده على صاحبه اذا وضعت الحرب اوزارها، لأن فى الرد فى الحال اعانة لهم على أهل المدل وذلك لا يجوز، فلهذا يوقف لتفرق الجمع.

مذهب الشيعة الزيدية: (٢) قال فى الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير:

انه لا يحل من ملكهم شيئاً الا ما كان فى معسكرهم، فهذا يدل على جواز اخذ ما فى ايديهم مما اجلبوا به الى موضع القتال من مال وسلاح وغير ذلك لا ماعداه، وهو قول السهادوية واصحاب الحديث، وقد روى فى الجامع الكافى عن الحسن بن يحيى: انه اجمع آل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يفنم ما حوى عسكر أهل البغى مما اجلبوا به واستعين به عليهم، وقال محمد بن منصور لانعلم بين علماء آل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلافاً، ان علياً بن ابي طالب رضى الله عنه غنم ما اجلب به أهل البغى فى عساكرهم من مال او سلاح او كراع، يقوى به عليه فى حروبه وقسم ذلك بين اصحابه، وروى عن زيد بن على عن ابيه عن جده عن على عليهم السلام، انه لم يعترض لما فى دور أهل البصرة الا ما كان من خراج بيت المسلمين. واخرج عبد الرزاق (٣) عن ابن عيينه عن اصحابه عن حكيم بن جبير عن عصمة الأسدى قال: هش الناس الى على، فقالوا اقسم بيننا نساءهم وذرايرهم فقال على عليه السلام عتبتنى الرجال فعتبتها وهذه ذرية قوم مسلمين فى دارهم ولا سبيل لكم عليهم ما آوى الدار من مال فهو لهم وما اجلبوا به فى عسكرهم فهو لكم.

(١) انظر المبسوط ١٠/١٢٧، وانظر فتح القدير ٤/١٣٤، وانظر تبين الحقائق ٣/٢٩٥

وانظر الدر المختار ٤/٢٦٦، الكراع: من تسمية الشيء باسم بعضه، فالكراع من الغنم والبقر مستدق الساعد بمنزلة الوظيف من الفرس، وهو مؤنث يجمع على اكرع، والاكرع على اكارع، والاكارع قوائم الدابة، انظر حاشية ابن عابد ٤/٢٦٦

(٢) انظر الروض النضير ٤/٦٦٥، ٦٦٦

(٣) انظر الروض النضير ٤/٦٦٧

قال ابن حزم في هذا الخبر : (١) وهذا خبر في غاية الفساد ، لأن ابن عيينه رواه عن اصحابه الذين لا يدري من هم ، ثم عن حكيم بن جبيرة وهو هالك كذاب ، وروى الأمير الحسين بن محمد في الشفاء ، عن جعفر بن محمد عن زين العابدين انه قال : ان عليا لما واقف أهل الجمل قال : لا تتبعوا موليا ليس بمنحاز الى فئة ، ولا تستحلوا ملكا الا ما استمين به عليكم ولا تدخلوا دارا ولا خبثا ولا تستحلوا مالا الا ما جباه القوم ، او وجدتموه في بيت مالهم ، وفي الحديث دليل : على تحريم اخذ اموال البغاة المحرزة في دورهم ، وكذا ما كان لهم في غيرها على اى صفة كانت ، ولم يخرج من ذلك الا ما اجلبوا به الى المعركة . ودل : على جواز اخذ بيت المال ان ليس لهم فيه حق لبغيتهم ، بل يستحقه غيرهم من أهل الحق وقد روى ان عليا لما فرغ من امر الحرب يوم الجمل ، دخل بيت المال ، فرأى فيه البدر من الذهب والفضة فأنشأ يقول ، صلصلى صلصالك ، فلست من اشكالك ، ثم قسمه من (٢) وقته بين الناس بالسوية ثم رشه وقال : اشهد لى عند الله انى لم ادخر عن المسلمين شيئا ، اخرجته الامام ابوطالب في تيسير المطالب من طريق زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام . وروى عن زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليهم السلام ، انه خمس ما حواه عسكر أهل النهر وان وأهل البصرة ولم يعترض ماسوى ذلك . وفيه دليل : على تخميس ما غنمه الامام من اموال البغاة التي اجلبوا بها ، وهو داخل تحت عموم قوله عز وجل ، واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة الاية ، ولأن كل ما قسم غنيمة تتبعه احكامها ، ومنها التخميس . أ - ه .

ولا يسبى احد منهم لا ذكورهم ولا اناثهم ولا صبيانهم ، باجماع المسلمين . (٣)

وفي رواية عن علي عليه السلام : انه لما فرغ من حرب أهل الجمل خطب ففى الجامع فقام اليه رجل يقال له عبادة بن قيس فقال له ، ما قسمت بالسوية فانك قسمت ما حواه عسكر عدونا وتركت النساء والذراري ، فقال له علي : اما علمت أنا لا نأخذ الصغير بذنب الكبير ، وان الاموال كانت لهم قبل الفرقة ، وتزوجوا على بصيرة وولدوا على الفطرة ، وانما لكم ما حوى عسكرهم وما كان في دورهم فهو ميراث لذريتهم ، وقال عليه السلام وان ابنيكم ياخذ عائشة في سهمه (٤)

(١) انظر المحلى ١١/١٢٥ ، ١٢٦ (٢) انظر الروض النضير ٤/٦٦٧

(٣) انظر الروض النضير ٤/٦٦٢ (٤) انظر الروض النضير ٤/٦٦٧

تعقيب : ان ماذكره الفقهاء رحمهم الله فى المسألتين السابقتين من تحريم غنيمه
اموال أهل البغى ، ومن حبس سلاحهم وكراعهم حال الحرب ثم ردها اليهم بعد
انقضاء الحرب او بيع ماذكر وحبس ثمنه لصالحهم الى ماسوى ذلك من الاقوال والآراء .
اقول : ان هذا الحكم لايجرى الآن فى الحروب الحديثة مع البغاة ، لأننا كما
نعلم ان الاسلحة تمتلكها الدول وليس الافراد ، وكذلك بالنسبة الى مواد التموين
الاخرى ، والجندى يقاتل بنفسه اما مايلبسه ويستعمله فهو ملك للدولة لا يمتلكه
هو بذاته ، لما يترتب على ذلك من الفساد العظيم ، لان الاسلحة تطورت
تطورا كبيرا جدا على ما نلاحظه نحن فى هذا العصر ، لذا فان هذا الحكم
الفقهى الخاص بتحريم غنيمه اموال أهل البغى لايجب تطبيقه اليوم ، وهذا
لايتنافى مع النصوص الشرعية الواردة فى مثل هذا : كمثلى قول الرسول صلى
الله عليه وسلم " لا يحل مال امرىء مسلم الا بطيب نفسه " فكما قلت ان الوضع
يختلف اليوم تماما عما كان عليه سابقا فالشريعة الاسلامية تتحرى دوما -
جانب المصلحة العامة ، والمصلحة العامة فى مثل هذه الأحوال هو حياة ما فى
ايدى البغاة وتسليمها للدولة المتمثلة فى امام أهل المدل لكى لاتقوم للبغى
قائمة ابدا ، وهذا القول واضح غاية الوضوح وقد تطرقت اليه سابقا ، اما
بالنسبة لسبب الذرارى فهذا لايجوز ابدا ، لأنهم مسلمون احرار والاسلام يمنع
الاسترقاق ابتداء . والله من وراء القصد .

الفصل الثالث عشر
ما يتلف على الطرفين

هذا الفصل يشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حكم ضمان ما اتلفه أهل البغي من نفس أو مال .

المبحث الثاني : حكم ضمان ما اتلف أهل العدل من أموال أهل البغي

حال الحرب .

المبحث الثالث : حكم ضمان ما اتلف بعضهم على بعض في غير حال الحرب

المبحث الأول

حكم ضمان ما اتلفه أهل البقي من نفس أو مال

نورد فيما يلي آراء المذاهب ليتبين ما فيها من موطن اتفاق ومواضع اختلاف :

أولا : مذهب الحنابلة :

يقول الحنابلة : (١) انه ليس على أهل البقي ضمان ما اتلفوه حال الحرب من نفس أو مال ، وهو المذهب كما صرح بذلك صاحب الانصاف (٢) ، وعن أحمد رواية ثانية : انهم يضمنون فعلى هذه الرواية في القود وجهان : أحدهما : يجب القود ، وهو الصواب كما صرح بذلك صاحب الانصاف والفروع (٣) ، تغليظا عليهم لكونهم بفاة ، فكما انهم يضمنون المال كذلك يضمنون الانفس والوجه الثاني : لا يجب القود هذا في حال الحرب ، اما بعد الحرب فالصواب عدم ايجاب القود كما صرح بذلك صاحب الفروع ، لأنه من الجهاد الذي يجب فيه الأجر على الله .

واستدلوا على ذلك بما يلي : (٤) أولا : بما رواه الزهري انه قال كانت الفتنة العظمى بين الناس وفيهم البديريون فاجمعوا على ان لا يقام حد على رجل ارتكب فرجا حراما بتأويل القرآن ، ولا يغرم ما اتلفه بتأويل القرآن . (٥) ، ثانيا : ولأنها طائفة ممتنعة بالحرب بتأويل سائغ فلم تضمن ما اتلفت على الاخرى كأهل العدل ، ثالثا : ان تضمينهم يقضى الى تنفيرهم عن الرجوع الى الطاعة فلا يشرع كتضمين أهل الحرب .

قال في المغنى : (٦) ان ما استدل به من الأدلة التي تؤيد القول بالضمان قول ابي بكر رضى الله عنه لأهل الردة : تدون قتلتنا ولاندى قتلاكم ، فهذا القول الصادر من ابي بكر رضى الله عنه ، قد رجع عنه ولم يرضه ، فان عمر رضى الله عنه قال ، اما ان يدوا قتلتنا فلا ، فان قتلتنا قتلوا في سبيل الله تعالى على ما أمر الله ، فوافقه ابو بكر رضى الله عنه ورجع الى قوله فصار ايضا اجماعا يقوى به القول بعدم الضمان ، ولم ينقل انه غرم احدا شيئا من ذلك وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت بن اقرم ثم اسلم ، فلم يغرم شيئا .

(١) انظر المغنى ١٠/٦١ ، وانظر كشف القناع ٦/١٣٤

(٢) انظر الانصاف ١٠/٣١٦ ، ٣١٧ (٣) انظر الفروع ٦/١٥٦

(٤) انظر المغنى ١٠/٦٢ ، وانظر مطالب اولى النهى ٦/٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر كشف القناع ٦/١٣٤ .

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه في اواخر القصاص ، انظر نصب الراية ٣/٤٦٤ ، وانظر

الدراية ٢/١٣٩ (٦) انظر المغنى ١٠/٦٢

ثم لو وجب التفريم في حق المرتدين ، لم يلزم مثله ههنا ، فان اولئك كفار لا تأويل لهم ، وهؤلاء طائفة من المسلمين لهم تأويل سائغ فكيف يصح الحاقهم به . أ- هـ . ومن ضمن ادلة القائلين بالضمان ، انها نفوس واموال معصومة اتلفت بغير حـق ولا ضرورة دفع مباح ، فوجب ضمانه كالذي تلف في غير حال الحرب . أ- هـ .

ثانيا : مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الأم : (١) قال الله تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما " الآية فأمر الله تعالى جده ان يصلح بينهم بالعدل ، ولم يذكر تباعة في دم ولا مال وانما ذكر الصلح آخر كما ذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم فاشبه هذا ان تكون التبعات في الدماء والجراح وماتلف من الاموال ساقطة بينهم ، وكما قال ابن شهاب - اى الزهري - قد كانت فـى تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القاتل والمقتول واتلف فيها اموال ثم صار الناس الى ان سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فما علمته اقتصر من احد ولا افرم مالا اتلفه ، ثم قال الشافعي رحمه الله : وماعلمت الناس اختلفوا في ان ماحووا في البغى من مال فوجد بعينه ان صاحبه احق به .

وقالت كتب الشافعية الاخرى : (٢) ان في هذه المسألة روايتان : الرواية الاولى : انهم لا يضمنون ، وهو القول الجديد للشافعي رحمه الله ، وهو الأصح ، وقالت كتبهم في ذلك ، اذا كان الاتلاف في قتال الضرورية - فلا ضمان - اقتداء بالسلف ، لأن الوقائع التي جرت في عصر الصحابة كمزقة الجمل وصفين ، لم يطالب بعضهم بمضا بضمان نفس ولا مال ، وترفيا في الطاعة لئلا ينفروا عنها ، ويتمادوا على ما هم فيه ، ولهذا سقطت التبعة عن الحربى اذا اسلم ، ولأننا مأمورون بالقتال ، فلا يضمن ما يتولد منه ، وهم انما اتلفوا بتأويل ، وقال تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية فأمر بقتالهم ولم يوجب ضمان ما اتلفوا عليهم ، وروى ان هشام بن عبد الملك ارسل الى الزهري يسأله عن امرأة من أهل المدل ذهبت الى أهل البغى وكفرت زوجها وتزوجت من أهل البغى ثم تابت ورجعت هل يقام عليها الحد ، فقال الزهري : كانت الفتنة المظمية بين اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم البديريون ، فاجمعوا على انه لا حد على من ارتكب فرجا محظورا بتأويل القرآن ، وان لا ضمان على من

(١) انظر الأم ٢٥٥/٧

(٢) انظر مغنى المحتاج ١٢٥/٤ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٥/٧ ، وانظر المجموع ٥٣٦/١٧

سفك دما محرما بتأويل القرآن ، وألا فرم على من اتلف مالا بتأويل القرآن ، وروى ان عليا (١) رضى الله عنه قاتل أهل الجمل ، وقتل منهم خلق عظيم واتلف مالا عظيما ثم ملكهم ولم ينقل انه ضمن احدا منهم ما اتلف من نفس ، او مال ، فدلى على انه اجماع ، ولأنها طائفة متمتعة بالحرب ، بتأويل ، فلم تضمن ماتتلف على الأخرى بحكم الحرب كأهل المدل .

قال فى معنى المحتاج : (٢) ان نفى الضمان محله ، عند اجتماع الشوكة والتأويل فان فقد احدهما ، ١ - بان كان بافيا متأولا بلا شوكة ، فانه يضمن النفس والمال ولو حال القتال ، كقاطع الطريق ، ولأننا لو اسقطنا الضمان عنه لم تعجز كل شذمة تريد اتلاف نفس ومال ان تبدى تأويلا وتفعل من الفساد ما تشاء وفى ذلك بطلان السياسات . ٢ - او كان بافيا وله شوكة لكن بلا تأويل ، فانه يضمن ، ولكن الأظهر : عدم الضمان فى حال القتال لضرورته كما قلنا سابقا ، لأن سقوط الضمان فى البافين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا ، وخالف فى ذلك البلقينى : وقال بالضمان هذا بالنسبة للضمان : اما الحدود اذا اقاموها : او الحقوق اذا قبضوها فلا يعتد بها ، لانتفاء شرطهم .

قال فى نهاية المحتاج : (٣) ولو وطء احدهما امة الآخر بلا شبهة يعتد بها حد ولزمه المهر ان اكرهها ، والولد رقيق .

قال فى معنى المحتاج : (٤) واما الحربى اذا وطء امة فير بلا شبهة فان الولد يكون رقيقا ولا نسب ولا حد عليه ولا مهر ان كانت مكروهة على الوطء ، لأنه لم يلتزم الأحكام .

قال فى المجموع : (٥) ان ما اصابوا من دم ومال وخرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقيم عليهم من ذلك شئى الا ان يوجد مال رجل بعينه فيؤخذ . والوجه الثانى : ما اصابوا على فير وجه التأويل من حد لله تعالى اول للناس ثم ظهر عليهم يقام عليهم كما يقام على فيرهم ممن هرب من حد أو اصابه وهو فى بلاد لا وال لها ثم جاء لها وال وهكذا فيرهم من أهل دار فلبوا الامام عليهم فصار لا يجرى له بها حكم ، فمضى قدر عليهم اقيمت عليهم تلك الحدود ولا يسقط عنهم ما اصابوا بالامتناع ، ولا يمنع الامتناع حقا يقام : انما يمنع التأويل

(١) انظر المجموع ٥٣٦/١٢

(٢) انظر معنى المحتاج ١٢٥ ، ١٢٦/٤ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٥/٧

(٣) انظر نهاية المحتاج ٤٠٥/٧ (٤) انظر معنى المحتاج ١٢٦/٤

(٥) انظر المجموع ٥٣٥/١٢

والاستناع معا . الرواية الثانية : انهم يضمنون (١) ، اى ان الباقي يضمن ما اتلفه على العادل ، لأنهما فرقتان من المسلمين ، محقة ومبطللة ، فلا يستويان فسى سقوط الضرم كقطاع الطريق لشبهة تأويلها ، ومجمل الخلاف : فيما اتلف فسى القتال بسبب القتال ، فان اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام واقراه ثم ما ذكر بالنسبة للضمان ، واما بالنسبة للتحريم : فقال الشيخ عز الدين ، لا يتصرف اتلافهم باباحة ولا بتحريم ، لأنه خطأ معفو عنه ، بخلاف ما يتلفه الكفار حال القتال فانه حرام فير مضمون .

قال فى المجموع : (٢) ان القول القديم للشافعى ، هو وجوب الضمان ، لقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا (٣) ، والباقي ظالم ، فوجب ان يكون عليه السلطان وهو القصاص ، ولأن الضمان يجب على آحاد أهل البقى فوجب ان يكون على جماعتهم وعكسه أهل الحرب .

وقال فى المجموع أيضا : (٤) ان القولين السابقين ، القول بالضمان وعدمه ، فسى فير القصاص ، اى فى الأموال والديات فقط ، فأما القصاص ، فلا يجب قولا واحدا لأنه يسقط بالشبهة ، ولهم فى القتل شبهه .

قال الماوردى : (٥) ان ما اتلفه البغاة فى نائرة الحرب ، (هيجانها وشدتها) ، ففى وجوب ضمانه عليهم قولان : احدهما : يكون عمدرا لا يضمن . والثانى : يكون مضمونا عليهم ، لأن المعصية لا تبطل حقا ولا تسقط فرما ، فتضمن النفوس بالقود فى العمد ، والدية فى الخطأ .

قال فى معنى المحتاج : (٦) لو وطء باغ امة عادل بلا شبهة ، حد ورق الولد ولا نسب لأن الوطء حينئذ زنا ، ومتى كانت مكروعة على الوطء ، لزمه المهر كغيره فاتلاف البضع بالوطء لا تعلق له بالقتال ، ولا يلزم ان تكون هذه المسألة مستثناة من اطلاق القول بنفي الضمان .

ثالثا : مذهب الحنفية :

قال السرخسى فى المبسوط والكمال فى الفتح : (٧) ان أهل البقى لا يؤخذون بشيء مما اصابوا يعنى - بضمان ما اتلفوا من النفوس والاموال ، وذلك بعد تجمعهم وصيرورتهم أهل منعة ، فأما ما اصابوا قبل ذلك في فهم ضامنون لذلك ، لأننا امرنا

(١) انظر معنى المحتاج ١٢٥/٤ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٠٥/٧

(٢) انظر المجموع ٥٣٦/١٧ (٣) سورة الاسراء : آية ٣٣

(٤) انظر المجموع ٥٣٦/١٧ (٥) انظر الاحكام السلطانية للماوردى ٦١

(٦) انظر معنى المحتاج ١٢٥/٤ ، ١٢٦

(٧) انظر المبسوط ١٢٧/١٠ ، ١٢٨ ، وانظر فتح القدير ٤١٥/٤

فى حقهم بالمحاجة والالزام بالدليل فلا يعتبر تأويلهم الباطل فى اسقاط الضمان قبل ان يصيروا أهل منعة ، فأما بعد ما صارت لهم منعة : فقد انقطع ولاية الالزام بالدليل حسا فيعتبر تأويلهم وان كان باطلا فى اسقاط الضمان كتأويل أهل الحرب بعد ما اسلموا ، والأصل فيه : حديث الزهري قال : وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متوافرين فاتفقوا على ان كل دم اريق فهو مردود على صاحبه ، لأنهم لم يملكوا ذلك بالأخذ كما انا لانملك عليهم مالهم ، والتسوية بين الفتتين المثقاتلتين بتأويل الدين فى الأحكام أصل .

وقد روى عن محمد بن الحسن ، قال : (١) افتيهم اذا تابوا بان يضمنوا ما اتلفوا من النفوس والاموال ولا الزمهم ذلك فى الحكم ، لأنهم اتلفوا بغير حق ، فيسقوط المطالبة لا يسقط الضمان فيما بينه وبين الله تعالى : وهذا صحيح ، كما قال شمس الأئمة لأنهم كانوا معتقدين الاسلام وقد ظهر لهم خطأهم فى التأويل الا ان ولاية الالزام كان منقطعا للمنة فلا يجبر على اداء الضمان فى الحكم ، ولكن يفتى به فيما بينه وبين ربه ، ولا يفتى أهل العدل بمثله ، لأنهم محقون فى قتالهم وقتلهم ممثلون للأمر .

قال الزيملى فى تبیین الحقائق : (٢) ان الباغى اذا قتل العادل لا يجب عليه الضمان عندنا ويأثم ، لأنه لامنعة فى حق الشارع .

قال الكاسانى فى بدائع الصنائع : (٣) ان الباغى اذا اصاب من أهل العدل فقد اختلفوا فيه وان الحنفية قالوا : بعدم الضمان وان ذلك موضوع ، وقال الشافعى رحمه الله انه مضمون ، لأن الباغى جان فيستوى فى حقه وجسود المنعة وعدمها ، لأن الجانى يستحق التخليط دون التخفيف .

وقد قلت سابقا : بان القول بالضمان المنسوب الى الشافعى رحمه الله هو القول القديم له ، اما الجديد ففيه عدم الضمان وقد تقدم بيان ذلك ولعل الكاسانى لم يطلع على القول الجديد للشافعى ، واستدل الحنفية القائلين بعدم الضمان : بما روى عن الزهري رحمه الله ، وقد تقدم نص هذا الحديث سابقا فلا داعى لتكراره ، ومثل الزهري لا يكذب ، فانعقد الاجماع من الصحابة رضوان الله عليهم على ذلك وانه حجة قاطعة .

(١) انظر المبسوط ١٠/١٢٧ ، ١٢٨ ، وانظر تبیین الحقائق ٣/٢٩٦ ، وانظر فتح

القدیر ٤/٤١٥ ، وانظر حاشية ابن عابدين ٤/٢٦٧ .

(٢) انظر تبیین الحقائق ٣/٢٩٦ (٣) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٩ ، ٤٤٠٠ .

وقال الكاساني بعد ذلك : ان المعنى فى المسألة : مانبه عليه الصحابة وهو ان لهم فى الاستحلال تأويلا فى الجملة وان كان فاسدا لكن لهم منعة ، والتأويل الفاسد عند قيام المنعة يكفى لرفع الضمان كتأويل أهل الحرب ، ولان الولاية من الجانبين منقطعة لوجود المنعة فلم يكن الوجوب مفيدا لتمذرههم الاستيفاء فلم يجب .

قال فى فتح القدير : (١) ان الباغى اذا قتل العادل ، بعد قيام منعتهم وشوكتهم ، لا يجب الضمان عليه عندنا ولو قتله قبل ذلك ، اقتصر منه اتفاقا ، وكذا يضمنون المال .

الأدلة : انه اتلاف ممن لم يمتد وجوب الضمان فى حال عدم ولاية الالتزام عليه فلا يؤخذ به قياسا على أهل الحرب ، ثم قال ، والحاصل : ان نفي الضمان منوط بالمنعة مع التأويل ، فلو تجرد المنعة عن التأويل كقوم غلبوا على أهل بلدة فقتلوا واستهلكوا الأموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم ، اخذوا بجميع ذلك ، ولو انفرد التأويل عن المنعة ، بان انفرد واحد او اثنان فقتلوا واخذوا عن تأويل ، ضمنوا اذا تابوا او قدر عليهم ، والدليل على ذلك ، اجماع الصحابة ، الذى رواه الزهرى ، وقد تقدم بيانه .

قال صاحب الهداية المرغيناني وصمه الكمال فى فتح القدير : (٢) فى ضمن ذكرهنا للأدلة القائلة بنفي الضمان ، ١ - اجماع الصحابة رواه الزهرى .

٢ - ولأنه اتلف عن تأويل فاسد ، والفاسد من التأويل ملحق بالصحيح اذا ضمت اليه المنعة فى حق الدفع ، اى نفي الضمان ، وصار كما فى منعة أهل الحرب وتأويلهم ، وهذا (٣) لأن الأحكام لابد فيها من الالتزام او الالتزام ، ولا التزام لاعتقاد الاباحة عن تأويل ، ولا الزام لعدم الولاية لوجود المنعة والولاية باقية قبل المنعة ، وعند عدم التأويل : ثبت الالتزام اعتقادا بخلاف الاسم لأنه لامنعة فى حق الشارع .

قال ابن عابدين فى الحاشية : (٤) ان أهل البغى اذا كانوا كثيرين نوى منعة وتحيزوا لقتالنا معتقدين حله بتأويل ، سقط عنهم ضمان ما اتلفوا من دم او مال ، دون ما كان قائما ، ويضمنون كل ذلك : اذا كانوا قليلين لامنعة لهم او قبل تحيزهم ، او بعد تفرق جمعهم .

(١) انظر فتح القدير ٤/٤١٤ ، وانظر ابن عابدين ٤/٢٦٧

(٢) انظر فتح القدير ٤/٤١٤ ، ٤١٥ (٣) المصدر السابق

(٤) انظر رد المحتار لابن عابدين ٤/٢٦٧

قال في تبين الحقائق : (١) أن مذكره صاحب الهداية والبداية ، من عدم وجوب الضمان ، محمول على ما إذا اتلفه حالة القتال بسبب القتال ، أن لا يمكنه أن يقتلهم إلا باتلاف شيء من مالهم كالخيل والقماش الذي عليهم ، وعند إرسال الماء والنار عليهم ، وأما إذا اتلفوها في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان ، لأن مالهم معصوم ، واعتقاد الحرمة موجود ، فلا مانع من وجوب الضمان والاثم .

وأبو يوسف يقول في قتل الباغي للعادل : (٢) أنه قتل بغير حق ، فيتملق به حرمان الارث كقتل الخاطيء بل أولى ، لأنه يأثم ، والخطيء لا يأثم بالقتل والتأويل الفاسد يلحق بالصحيح في حق دفع الضمان ، والحاجة هنا للاستحقاق الارث لا الى الدفع .

أما ابو حنيفة ومحمد فيقولان : (٣) أن هذا قتل حصل بتأويل صحيح عند القاتل لا نضمامه الى المنعة وان كان هذا التأويل فاسدا في نفسه ، الا ترى ، انه يسقط به الضمان ، فكذا لا يوجب الحرمان ، وقول ابي يوسف : والحاجة الى استحقاق الارث هنا لا الى الدفع ، ممنوع ، بل الحاجة هنا ، الى دفع الحرمان لأن الارث يستحق بسببه كالنسب او السبب وهو موجود فيرث به ، ويدفع الحرمان الذي ثبت جزاء على فعله بتأويله الفاسد بشرطه : وهو ان يكون مصرا ليكون صحيحا عنده ، بخلاف المخطيء ، فان الخطأ لا يدفع جزاء فعله في الدنيا ألا ترى : انه يجب عليه الدية والكفارة ، والباغي : لا يلزمه شيء من ذلك كتأويل أهل الحرب والمرتدين ، وقد وقع الاجماع : (٤) على ان ما اتلفه أهل الردة لا يجب عليهم ضمانه ، رواه البرقاني على شرط البخاري . ولأن الأحكام لا بد فيها من الالتزام ، ولا التزام منه لاعتقاده الاباحة ، ولا التزام من الامام لعدم الولاية بمنعتهم ، ولا يمكن القياس على ما اذا لم يكن لهم تأويل او منعة : لأن الولاية باقية قبل المنعة والالتزام موجود عند عدم التأويل ، ولا بد من المنعة والتأويل لسقوط الضمان حتى لو تغلب لصوم غير متأولين على مدينة فقتلوا النفس واخذوا المال ، اخذوا بجميعه لعدم التأويل ، وكذا لو تغلب رجل او رجلان فاخذوا المال واتلفوا النفس بتأويل اخذوا بجميع الأحكام لعدم المنعة .

قال في روح المعاني نقلا عن الكشاف : (١) ان كانت الباغية من قلة العدد بحيث لا مشقة لها ضمنت بعد الفينة ما جئت ، وان كانت كثيرة ذات منعة وشوكة ، لم تضمن ، الا عند محمد بن الحسن فانه كان يفتي ، بان الضمان يلزمها اذا فأت ، واما قبل التجمع والتجند ، او حين تتفرق عند وضع الحرب اوزارها ، فما جنته ضمنته عند الجميع ، ثم قال : فسهل الاصلاح (٢) بالمدل على مذهب محمد واضح منطبق على لفظ التنزيل ، ثم قال : ان مذكروه ، من ان الغرض امارة الضغائن وسبل الاحقاد ، دون ضمان الجنائيات ليس بحسن الطباق للمأمور به من اعمال العدل ، ومراعاة القسط ، ثم نقل عن الكشاف فقال : قال في الكشاف : ان مذكروه من امارة الأضغان داخل في قوله تعالى : فان فأت ، لأنه من ضرورات التوبة فاعمال العدل والقسط انما يكون في تدارك الفرطات ، والأولى على قول الجمهور ان يقال ، الاصلاح بالمدل : انه لا يضمن من الطرفين ، فان الباغي معصم الدم والمال ، مثل العادل لاسيما وقد تاب ، فكما لا يضمن العادل المتلف ، لا يضمن الباغي الفأسي ، هذا مقتضى العدل ، لا تخصيص الضمان بطرف دون آخر . أهـ

رابعا : مذهب المالكية : (٣)

انه لا يضمن باغ متأول في خروجه على الامام ، ما اتلفه من نفس او مال حال خروجه ، لعذره بالتأويل ، بخلاف الباغي غير المتأول ، وعلى القول بعدم الضمان لادية عليه لنفس او طرف ، ولا يقتض منه بعد انكفاه عن البغي والدخول تحت طاعة الامام ، ولا يضمن ايضا : مهر فرج استولى عليه حال خروجه ولحق به الولد ولا حد عليه ، لأنه متأول ، ولو كان المال موجودا لرده لربه لأنه لم يتلف بمعد ووجود المال معه قرينه عدم تلفه ،

والدليل على ان الباغي المتأول لا يضمن : ان الصحابة اهدرت الدماء التي كانت في حروبهم ومن المعلوم ، انهم كانوا متأولين فيها ، فدل ذلك على عدم ضمان المتأول النفسي وبالأولى المال .

قال ابن العربي : (٤) في قوله تعالى : فاصلحوا بينهما بالعدل ، ان العدل قوام الدين والدنيا ، ان الله يأمر بالعدل والاحسان ، وقال صلى الله عليه وسلم ان المقسطين على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين وهم الذين يعدلون بين الناس في انفسهم واهليهم وما ولوا .

(١) (٢) انظر روح المعاني ٢٦/١٣٦ ، ١٣٧

(٣) انظر الدردير على مختصر خليل ٤/٢٦٦

وانظر الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٤/٢٦٦ ، ٢٦٧

(٤) انظر احكام القرآن لابن العربي ١٧٠٨ ، ١٧٠٩

ومن العدل فى صلحهم : (١) الا يطالبوا بما جرى بينهم من دم ولا مال فانه تلف على تأويل ، وفى طلبهم له تنفير لهم عن الصلح واستشراء فى البقى وهذا أصل فى المصلحة ، وقد قال لسان الامة : ان حكمة الله فى قتال الصحابة ، التعرف منهم لأحكام قتال أهل التأويل ان كانت احكام قتال التنزيل ، اى قتال أهل الشرك ، قد عرفت على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : (٢) ان ما اتلفه أهل البقى المتأولون على أهل العدل من النفوس والاموال على روايتين : احدهما : يضمنونه جعلاً لهم كالمحاربين ، وكتال العصبية الذى لا تأويل فيه وهذا نظير من يجعل العقود والقبوض المتأول فيها بمنزلة ما لا تأويل فيه . والثانية : لا يضمنونه ، وعلى هذا اتفق السلف ، كما قال الزهرى ، وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون ، فاجمعوا ، ان كل دم او مال او فرج اصيب بتأويل القرآن فلا ضمان فيه ، وفى لفظ : الحقوهم فى ذلك بأهل الجاهلية ولهذا : لم يضمن النبى صلى الله عليه وسلم اسامة دم الذى قتله بعد ما قال لا آله الا الله ، لأنه قتله متأولاً ، اى انهم وان استحلوا المحرم ، لكن لما كانوا جاهلين متأولين كانوا بمنزلة أهل الجاهلية فى عدم الضمان ، وان فارقوهم فى عفو الله ورحمته لأن هذه الأمة عفى لها عن الخطأ والنسيان بخلاف الكافر ، فانه لا يفر له الكفر الذى اخطأ فيه ، وهذا لا يمنع : ان اقاتل الباغى المتأول او أجلد الشارب المتأول ، ونحو ذلك فان التأويل لا يرفع عقوبة الدنيا مطلقاً ، ان الفرض بالعقوبة دفع فساد الاعتداء كما لا يرفع عقوبة الكافر ، وانما الكلام فى قضاء ما تركه من واجب ، وفى العقود والقبوض التى فعلها بتأويل ، وفى ضمان النفوس والاموال التى استحلها بتأويل كما استحل اسامة قتل الذى قتله بعد ما قال لا آله الا الله ، وكذلك لا يعاقب على ما مضى اذا لم يكن فيه زجر عن المستقبل ، واما العقوبة للدفع عن المستقبل كقتال الباغى ، وجلد الشارب فهذه مقصودها اداء الواجب فى المستقبل ودفع المحرم فى المستقبل وهذا لا كلام فيه فانه يشرع فى مثل هذا عقوبة المتأول فى بعض المواقع ، وانما الفرض بما يتعلق بالماضى من قضاء واجبه وترك الحقوق التى

(١) انظر احكام القرآن لابن العربي ١٢٠٨/١٢٠٩

(٢) انظر الفتاوى ج ٢٢/١٣، ١٤، ١٥

حصلت فيه، والعقوبة على ما فعله فهذه الامور المتعلقة به من الحدود والحقوق والعبادات هي التي يجب ان يكون المسلم المتأول احسن حالا فيها من الكافر المتأول وأولى فالتوبة تجب ما قبلها، والمسلم المتأول معذور وسعه الاسلام الذي تغفر معه الخطايا والتوبة التي تجب ما كان قبلها، وفي ايجاب القضاء واسقاط الحقوق واقامة العقوبات تنفير عن التوبة والرجوع الى الحق اكثر من التنفير بذلك للكافر فان اعلام الاسلام ودلالته اعظم من اعلام هذه الفروع وادلتها، والداعي الى الاسلام من سلطان الحجة والقدرة قد يكون اعظم من الداعي الى هذه الفروع .

خامسا : مذهب الظاهرية :

يرى ابن حزم رحمه الله : (١) ان البهافة ثلاثة اصناف :

الأول : صنف تأولوا تأويلا يخفى وجهه على كثير من أهل العلم ، كمن تعلق بآية خصتها أخرى ، أو بحديث قد خصه آخر ، أو نسخها نص آخر ، فهؤلاء معذورون حكمهم حكم الحاكم المجتهد يخطئ فيقتل مجتهدا ، أو يتلف مالا مجتهدا ، أو يقضى في فرج خطأ مجتهدا ، ولم تقم عليه الحجة في ذلك ففي الدم ديه على بيت المال لاعلى الباغي ، ولا على عاقلته ، ويضمن المال كل من اتلفه ونسخ كل ما حكموا به ، ولا حد عليه في وطء فرج جهل تحريمه ما لم يعلم التحريم .

الثاني : من تأول تأويلا خرق به الاجماع بجهالة ، ولم تقم عليه الحجة ولا بلفظه .

الثالث : من تأول تأويلا فاسدا لا يعذر فيه لكن خرق الاجماع ، اى شئ كان ولم يتعلق بقرآن ولا سنة ولا قامت عليه الحجة وفهمها وتأول تأويلا يسوغ ، وقامت عليه الحجة ، فعلى من قتل هكذا ، القود في النفس فما دونها ، والحد فيما اصاب بوطء حرام وضمان ما استهلك من مال ، وهكذا من قام في طلب دنيا مجردا بلا تأويل ، ولا يعذر هذا اصلا ، لأنه عاق لما يدري انه حرام ، وهكذا من قام عصبية ولا فرق . وقد تكون الفتتان باغيتين اذا قاما معا في باطل فاذا كان هكذا ، فالقود ايضا على القاتل من أى الطائفتين كان ، وهكذا القول في المحاربين يقتل بعضهم بعضا .

البرهان على ذلك : ١ - اما قولنا ، من لم تقم عليه الحجة فلا قود عليه ولا حد فلقول الله تعالى : لأنذركم به ومن بلغ ، فلا حجة الا على من بلفظه الحجة

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وجعفر بن ابى طالب ومن معه من افاضل الصحابة رضى الله عنهم بأرض الحبشة يبعثهم الصهامه الفيسح والبلاد البعيدة ولجة البحر والفرائض تنزل بالمدينة ولا تبلغهم الا بعد عام او اعوام كثيرة ، وما لزمهم ملاقة عند الله تعالى ولا عند رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا عند احد من الأمة فصح يقينا ان من جهل حكم شئ من الشريعة فهو غير مؤخذ به الا فى ضمان ما اتلف من مال فقط ، لأنه استهلكه بنفسه حق ، فعليه متى علم ان يردّه الى صاحبه ان امكن وان لا يصر على ما فصل وهو يعلم .

واما وجوب الدية فى ذلك : (١) على بيت المال خاصة ، فلما ذكرنا فى كتاب الدماء والقصاص عن ابى شريح الكمبى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم معشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل وانى عاقله ، فمن قتل له بعد مقاتلتى هذه قتيلا فأهله بين خير ثين ، بين ان يأخذوا العقل وبين ان يقتلوا ، وانما قتلوه متأولين يوم الفتح ، واما من قامت عليه الحجة وبلغه حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم وفهمه ، ولم يكن عنده الا العناد والتعلق ، اما بتعليق مجرد او برأى مفرد ، او بقياس فليس معذورا وعليه القود أو الدية وضمان ما اتلف ، والحد فى الفرج ، لقول الله تعالى ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، وهؤلاء معتمدون بلا شك فعليهم مثل ما اعتدوا به ، وانما قلنا : ان يقاد للباغى اذا قوتل ليفيى الى أمر الله تعالى فقط ، ولم نحله بغير هذا الوجه ، فمن قتل باغيا ليفيى الى أمر الله تعالى فقد قتله كما أمره الله تعالى ، وكذلك : لو قطع له عضوا فى الحرب ، او عقر تحته فرسا ، او افسد له لباسا فى المضاربة ، فلا ضمان فى شئ من ذلك لأنه فعل كل ذلك كما أمره الله تعالى ، ومن فعل كما أمر الله تعالى فقد احسن ، ومن احسن فلا شئ عليه لقوله تعالى : وما على المحسنين من سبيل . (٢) أهـ

(رد ابن حزم رحمه الله على ادلة الجمهور والقائلين بعدم الضمان)

اولا : (٣) ما روى عن الزهرى ، فهذا ليس بشئ : لوجهين : احدهما : انه منقطع لأن الزهرى رحمه الله لم يدرك تلك الفتنة ولا ولد الا بعدها ببضع عشرة سنة . والثانى : انه لو صح كما قال ، لما كان هذا الا رأيا من بعض الصحابة لا نصا ولا اجماعا منهم ، ولا حجة فى رأى بعضهم دون بعض ، وانما افترض الله تعالى

(١) انظر المحلى ١٣٠ ، ١٣١ ج ١١ (٢) انظر المحلى ١١١ / ١٣٤

(٣) انظر المحلى ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ج ١١

علينا أهل الاسلام اتباع القرآن ، وماصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، او ما
اجمعت عليه الأمة ولم يأمر الله تعالى قسط باتباع ما اجمع عليه بعض اولسى
الأمر ماء ، واذا وقعت تلك الفتنة فبلا شك ان الماضين بالموت من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اكثر من الباقين ولقد كان اصحاب بدر
ثلاثمائة وعضة عشر رجلا ، وعدوا ان مات عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه ،
فما وجد منهم فى الحياة الا نحو مائة واحدة فقط ، فبطل التعلق بما رواه ال
زهري ، ولو صح ، فكيف وهو لا يصح اصلا ، وعن حميد بن هلال عن ابيه قال :
لقد اثيت الخوارج وانهم لأحب قوم على وجه الأرض الى فلم ازل فيهم حتى
اختلفوا فليلى بن ابي طالب رضى الله عنه قاتلهم ، فقال : لا حتى يقتلوا
فمر بهم رجل استنكروا هيئته فثاروا اليه ، فاذا هو عبدالله بن خباب فقالوا
حدثنا ما سمعت اباك يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال : سمعته يقول
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم
والقائم خير من الماشى والماشى خير من الساعى والساعى فى النار قال :
فاخذوه وام ولده فذبوهما جميعا على شط النهر فلقد رأيت دماءهما فى النهر
كانهما شرا كان فاخبر بذلك على بن ابي طالب رضى الله عنه فقال : اعيدوني من
ابن خباب ، قالوا : كلنا قتلناه فحينئذ استحل قتالهم فقتلهم . (١)
قال ابن حزم رحمه الله : فهذا اثر اصح من أثر الزهري ، أو مثله بأن على
ابن ابي طالب رأى القود على الخوارج فيمن قتلوه يتأويل القرآن بخلاف ما ذكر
الزهري من اجماعهم ، فصح الخلاف فى ذلك من الصحابة رضى الله عنهم ،
وبلا شك ندرى ان القائلين من الصحابة رضى الله عنهم لأبى بكر الصديق
رضى الله عنه ان لا يقاتل أهل الردة اكثر عدداً واتم فضلا من الذين ذكر
الزهري عنه ، انه اجماع لا يصح ، على ان لا يؤخذ احد وان لا يضمن احد
مالا اصابه على تأويل القرآن لا بقود ولا بدية ، وان لا يضمن أحد مالا اصابه
على تأويل القرآن ولم يكن قولهم ذلك حجة يسوغ الأخذ بمثل ما قالوا ، وانما
رجع الأمر فيما ذكر الزهري اجماعا الى حكم الوالى ولم يكن الا عليا ، والاشهر
عنه ايجاب القود كما ذكرنا ، او معاوية وانما كان الحق فى ذلك بيد على لا بيده
وانما كان معاوية مجتهدا مخطئا مأجورا فقط . أ - ه .

(١) هذا الحديث رواه ابوهريرة بلفظ ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم
فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى من تشرف لها تستشرفه فمن
وجد منها ملجأ او معاذا فاليهذه ، ورواه الزهري عن سلمة بن عبدالرحمن ان
اباهريرة قال وساق الحديث ، رواه البخارى فى الصحيح انظر فتح البارى ١٣ / ٣٠

ومن أدلة الجمهور القائلين بعدم الضمان : ما روى عن سعيد بن المسيب انه قال : اذا التقت الفئتان فما كان بينهما من دم او جراحة فهو هدر، الا تسمع الى قوله تعالى " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما " الآية حتى فرغ منها ، قال فكل طائفة ترى الاخرى باغية .
وقد رد ابن حزم رحمه الله على هذا الاحتجاج : فقال (١) واما احتجاج ابن المسيب بان كل طائفة ترى الاخرى باغية فليس بشيء ، لأن الله تعالى لم يكلنا الى رأى الطائفتين لكن أمر من صح عنه بقتال الباغية ، ولو كان ما قاله سعيد رحمه الله لما كانت احداهما اولى بالمقاتلة من الاخرى ولبطلت الآية وهذا لا يجوز .

* * *

(١) انظر المحلى ١١/١٢٩ و ١٣٠

المبحث الثاني

حكم ضمان ما اتلف أهل العدل من اموال أهل البغى حال الحرب

فيما يلي نورد آراء المذاهب المختلفة في هذا الموضوع :

أولا : مذهب الحنابلة :

يقول الحنابلة : اذا اتلف أهل العدل على أهل البغى حال الحرب من المال لاضمان فيه ، لأنهم اذا لم يضمنوا لانفس فالأموال أولى . (١)
قال صاحب كشف القناع : (٢) ولا يضمن أهل العدل ما اتلفوه على البغاة حال الحرب من نفس أو مال ، ولا كفارة فيه ، لأنه فعل ما امر به كقتل الصائل عليه .
وقال القاضي ابو يعلى : (٣) وما اتلفه أهل العدل على أهل البغى في نائرة الحرب ، (هيجانها وشدتها) فلا ضمان عليهم وهو هدر ، وما اتلفه أهل العدل على أهل البغى في غير نائرة الحرب من نفس أو مال فهو مضمون عليهم .
ثانيا : مذهب الحنفية :

قال الكاساني : (٤) انه لا خلاف في ان العادل اذا اصاب من أهل البغى من دم أو جراحة أو مال استهلكه انه لاضمان عليه .
وقال الكمال في الفتح : (٥) العادل اذا اتلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأثم عندنا ، لأنه مأمر بقتالهم دفعا لشرهم ، وهذا بالاتفاق .
وقال الزيعلى في تبیین الحقائق : (٦) العادل اذا اتلف مال الباغي يؤخذ بالضمان ، لأن مال الباغي معصوم في حقا وأمكن الزام الضمان فكان فسخ ايجابه فائدة بخلاف ما اذا اتلفوا مال العادل ، وقد تقدم بيانه .
قال في الدر المختار : (٧) ان العادل اذا اتلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأثم لأنه مأمر بقتالهم دفعا لشرهم .
ونقل عن المحيط : ان العادل لو اتلف مال الباغي يضمن ، لأنه معصوم في حقا ونقل عن الزيعلى : بأن الزيعلى ذهب الى التوفيق في ذلك : فقال : بحمل الأول على اتلافه حال القتال بسبب القتال ، ان لا يمكنه ان يقتلهم الا باتلاف شيء من اموالهم كالخيل . واما في غير هذه الحالة : فلا معنى لمنع الضمان لعصمة اموالهم .

(١) انظر المغنى ١٠/٦١ ، وانظر الانصاف ١٠/٣١٦

(٢) انظر كشف القناع ٦/١٣٤ (٣) انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى ٥٦

(٤) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٩ (٥) انظر فتح القدير ٤/٤١٤

(٦) انظر تبیین الحقائق ٣/٢٩٦ ، وانظر حاشية الشلبى ٣/٢٩٥

(٧) انظر ابن عابدين ٤/٢٦٦ ، ٢٦٧

وقال ابن عابدين فى معرض التوفيق : فحمل الضمان على ما قبل تحيزهم وخروجهم او بعد كسرهم وتفرق جمعهم ، اما اذا تحيزوا لقتالنا مجتمعين : فانهم غير معصومين ، بدليل : حل قتالنا لهم ، ويدل عليه ! كما يقول ابن عابدين ، تعليق الهداية بالأمر بقتالهم ، ان لا يؤمر بقتالهم الا فى هذه الحالة ، فلو اتلف العادل منهم شيئا فى هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة ، بخلاف غيرها : فانه يضمن لأنه حينئذ معصوم فى حقنا ، بعد ما ذكر ابن عابدين هذا التوفيق الاخير ، قال ولم ار من ذكر هذا التوفيق ، والله تعالى الموفق .

ثالثا : مذهب الشافعية : (١)

قال صاحب المجموع : ان اتلف أهل العدل على أهل البغى نفسا او مالا حال القتال لم يلزمهم ضمانه بلا خلاف ، لأنهم مأمرون بقتالهم ، والقتال يقتضى اتلاف ذلك فلم يلزمهم ضمانه ، كما لو قتل من يقصد نفسه او ماله من قطاع الطريق .
ثمقيب :

ظهر لنا من عرض مذهب الحنابلة والحنفية والشافعية ، ان الحنابلة لا يضمنون العادل ما اتلفه على أهل البغى حال الحرب ، لأنهم فعلوا ما امروا به من قتال البغاة والخارجين فاذا حل لأهل العدل ازهاق ارواحهم فاموالهم بطريق الأولى ، اما اذا كان الاتلاف فى غير حال الحرب فانهم يضمنون على الراجح من الاقوال كما سيأتى بيانه .

اما الحنفية : فمذهبهم فى ذلك هو القول بعدم الضمان كما رأينا من عرض مذهبهم وبه قال الكاسانى ، والكمال وصاحب الدر المختار ، اما الزيعلى وصاحب المحيط فيخالفون فى ذلك ويقولون بالضمان ، لأن مال الباغى فى نظرهم معصوم لأجل ذلك لاغرابة فى الزام العادل بضمان ما اتلفه عليه . اما الباغى اذا اتلف على العادل شيئا فعندهم : ان ذلك لا يوجب الضمان ، لأنه ليس ثمة فائدة فى ايجاب الضمان ، لأننا امرنا بالاصلاح بنص الآية الكريمة ، وايجاب الضمان ينافى الاصلاح بالعدل ، هذا : وان اتلاف العادل على الباغى شيئا من الأموال فى حال الحرب مما تقتضيه ضرورة القتال فلا ضمان فيه ، ان لا يمكن لأهل العدل ان يقضوا على البغاة الا باتلاف شئ من اموالهم .

وأما فى غير هذه الحالة : فعند الزهلى : انه لامعنى لمنع الضمان ، وذلك لأن اموالهم معصومة ، وهذا التوفيق الأخير للزعلى ذكره صاحب الدر المختار عنه كما تقدم بيانه .

اما الشافعية : فقولهم فى ذلك كقول الحنابلة رحمهم الله تعالى ، والذي ترجح لدى هو قول الشافعية والحنابلة فى هذا الموضوع ، لأن أهل العدل فعلوا ما امروا به وذلك من الاذن بقتالهم بنص الآية الكريمة .
والله من وراء القصد .

* * *

المبحث الثالث

حكم ضمان ما اتلف بعضهم على بعض في غير حال الحرب

نورد فيما يلي ما ورد في المذاهب المختلفة بخصوص هذه المسألة :
أولا : مذهب الحنابلة :

يقول الحنابلة : (١) ان ما اتلفه بعضهم على بعض، اي أهل العدل وأهل البغي في غير حال الحرب قبله أو بعده، فملى مثله ضمانه .
والدليل على ذلك : لما قتل الخوارج عبد الله بن خباب ارسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله عنه ان اقيده فانا من عبد الله بن خباب، ولما قتل ابن ملجم عليا رضي الله عنه في غير المعركة اقيده به واذا قتل الباغي احدا من أهل العدل في غير المعركة، يتحتم قتله، لأنه قتله باسهار السلاح والسمي في الارض بالفساد فيتحتم قتله كقاطع الطريق ، وفي رواية : لا يتحتم وهو الصحيح ، لقول علي رضي الله عنه " ان شئت ان اغفوا وان شئت استقدت " . واما الخوارج ! فالصحيح اباهاة قتلهم ، فلا قصاص على قاتل احد منهم ولا ضمان عليه في ماله .

قال القاضي ابو يعلى : (٢) وما يتلف منها في غير القتال فهو مضمون على مثله قال صاحب كشف القناع : (٣) ومن اتلف من الطائفتين شيئا في غير الحسب ضمنه، لأن الاصل وجوب ترك العمل به في حال الحرب للضرورة فيبقى ما عساه على الأصل .

قال في الكافي : (٤) ومن اتلف من الفريقين على الآخر مالا او نفسا في غير القتال ضمنه، لأن تحريم ذلك كتحريمه قبل البغي فكان ضمانه كضمانه قبل البغي وما اتلف احدهما على الآخر حال الحرب يحكم القتال من نفس او مال لم يضمنه لما روى الزهري قال : كانت الفتنة المظني الى آخر الحديث وقد سبق ذكره . ولا يجوز اخذ مالهم ، لأن الاسلام عصم مالهم ، وانما جاز قتالهم للرد الى الطاعة فبقى المال على العصمة كمال قطاع الطريق .

ثانيا : مذهب الشافعية :

قال في المجموع : (٥) اذا اتلف احد الفريقين على الآخر نفسا او مالا قبل قيام الحرب او بعدها ، وجب عليه الضمان ، لأنه اتلف مالا محرما عليه بغير القتال

- | | |
|---------------------------|---|
| (١) انظر المغنى ١٠/٦٢، ٦٣ | (٢) انظر الاحكام السلطانية للقاضي ابي يعلى ٥٦ |
| (٣) انظر كشف القناع ٦/١٣٤ | (٤) انظر الكافي ٣/١٥٠، ١٥١ |
| (٥) انظر المجموع ١٢/٥٣٦ | |

فلزمه ضمانه كما لو اتلفوه قبل البقى ، ولأن تحريم نفس كل واحد منهما ، وماله
كتحريمهما قبل البقى فكان ضمانهما كضمانهما قبل البقى ،

قال في صفى المحتاج : (١) ان ما اتلفه العادل على الباغي أن لم يكن نفسى
قتال لضرورته بان كان فى غير القتال ، اوفيه لا لضرورته : ضمن قطعاً كل منهما
متلفه من نفس ومال جرياً على الأصل فى الاتلافات ، ويستثنى من ذلك : ما اذا
قصد أهل العدل باتلاف المال اضعافهم وهزيمتهم فانه لا ضمان قال : بخلاف
ما لو قصدوا التشفى والانتقام ، نقل ذلك صاحب صفى المحتاج عن الماوردى .
قال صاحب نهاية المحتاج : (٢) وبه يعلم جواز عقر دوابهم اذا قاتلوا عليها ،
لأنه اذا جوزنا اتلاف اموالهم خارج الحرب لاضعافهم فهذا اولى .

ثالثاً : مذهب الحنفية :

قال السرخسى فى المبسوط : (٣) وما اصاب أهل البقى من القتل والاموال قبل ان
يخرجوا ويحاربوا ثم صالحوا بعد الخروج على ابطال ذلك لم يجز واخذوا بجميع
ذلك من القصاص والاموال ، لأن ذلك حق لزمهم للعباد وليس للامام ولايسة
اسقاط حقوق العباد ، فكان شرطهم اسقاط ذلك عنهم شرطاً باطلا فلا يوفى به .
قال الكاسانى فى بدائع الصنائع : (٤) ولو فعلوا شيئاً من ذلك قبل الخروج وظهور
المنعة ، او بعد الانهزام وتفرق الجمع يؤخذون به ، لأن المنعة اذا انعدمت
الولاية وبقي مجرد تأويل فاسد فلا يعتبر فى دفع الضمان .

وقال الكمال فى الفتح : (٥) لو قتل الباغي العادل قبل قيام الحرب اقتصر منه اتفاقاً
وكذا يضمنون المال .

وقال ابن عابدين فى حاشيته : (٦) مانعه : وقال اصحابنا ، اى الاحناف ، ما فعلوه
قبل التحيز والخروج ، وبعد تفرق جمعهم ، يؤخذون به ، لأنهم من أهل دارنا
ولا منعة لهم كغيرهم من المسلمين ، اما ما فعلوه بعد التحيز لا ضمان فيه .
تعقيب :

الذى ظهر لى فى هذه المسألة هو : ترجيح القول بال ضمان فيما اذا
اتلف بعضهم على بعض شيئاً فى غير حال الحرب قبله او بعده .

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| (١) انظر صفى المحتاج ١٢٥/٤ | (٢) انظر نهاية المحتاج ٤٠٥/٧ |
| (٣) انظر المبسوط ١٣١/١٠ | (٤) انظر بدائع الصنائع ٤٤٠٠/٩ |
| (٥) انظر فتح القدير ٤١٤/٤ | (٦) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٧/٤ |

وذلك : لأن طبيعة القتال حال الحرب والمواجهة تقتضى الاتلاف فلأجل ذلك قلنا بعدم الضمان ، أما قبل الحرب ، أو بعده ، فلا ضرورة للاتلاف فيبقى على الأصل كضمان سائر المتلفات ، إلا إذا قصد أهل المدل أضعاف البفاة وذلك باتلاف شىء من أموالهم أو أنفسهم فلا حرج فى ذلك ، لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وفيه كسر قلوب البفاة والخارجين المصاة حتى تستقيم أمور الناس ، ويسير كل فى عمله واتجاهه ، ويسود الأمن والسلام ، ويقضى على الشر من أولى بذراته الخبيثة .

والله من وراء القصد .

* * *

الفصل الرابع عشر

في الأسرى

هذا الفصل يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : حكم اسارى أهل البقي .

المبحث الثانى : تبادل الاسرى .

المبحث الأول

حكم اسارى أهل البفسى

تختلف آراء الفقهاء فى هذه المسألة وسنورد ها مع ادلتها انشاء الله .

اولا : مذهب الحنابلة :

يقول الحنابلة ! ان الاسير اذا دخل فى الطاعة خلى سبيله ، وان ابى ذلك وكان رجلا جلدا من أهل القتال حبس مادامت الحرب قائمة ، لثلا يعين اصحابه على قتال أهل العدل ، فاذا انقضت الحرب خلى سبيله وشرط عليه الا يعود الى القتال . وان لم يكن الاسير من أهل القتال كالنساء والصبيان والشيوخ الفانين خلى سبيلهم ولم يحبسوا هذا فى رواية ، والرواية الثانية : انهم يحبسون لأن فيه كسرا لقلوب البفاة (١) وهذه الرواية ذكرها ابو الخطاب وشار اليها صاحب كشف القناع والرواية الأولى أصح كما ذكر ذلك صاحب الكافى .

قال فى الانصاف : (٢) انه ان اسر صبى او امرأة فيحبسون كما يحبس المقاتلون منهم من الرجال ، وقال : انه هو المذهب ، وذكر وجهها آخر : بانهم يخلنون فى الحال ، وقال ان هذه الرواية صحها المصنف والشارح ، ثم قال : الواجب النظر الى ما هو اصلح من الامساك والارسال ، وهذا القول مبنى على الوجهين السابقين اللذين ذكرهما ، وان من اسر من رجالهم المقاتلين حبس حتى تنقضى الحرب ثم يرسل ، وهذا هو المذهب وعليه جماهير الاصحاب . وقيل : انه يخلى ان امن عوده ، وقيل : لا يرسل مع بقاء شوكتهم وهو الصواب ، وقد نقل صاحب الانصاف عن الترغيب فقال : ولعله صواب من اطلق القول فى عدم ارسالهم ، فعلى هذا : لو بطلت شوكتهم ولكن يتوقع اجتماعهم فى الحال ففى ارساله وجهان والصواب عدم ارساله .

ثانيا : مذهب الشافعية :

قال الشافعى رحمه الله فى الأم : (٣) ان المبد المملوك ، والصبى من الاحرار والمرأة لا يحبسون ، لانهم ليسوا من أهل البيعة ، وانما يباع النساء على الاسلام ، فاما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن ، فاما انما انقضت الحرب فلا يحبس اسيرهم اما البالغ من الرجال الاحرار فيحبس ليبيع .

(١) انظر المغنى ٦٤/١٠ ، وانظر الكافى ١٤٩/٣ ، وانظر كشف القناع ١٣٣/٦ ، ١٣٤

(٢) انظر الانصاف ٣١٥/١٠ ، ٣١٦ (٣) انظر الأم ٢٥٧/٧

قال صاحب المجموع : (١) اذا اسر أهل العدل من أهل البغى حرا بالغا ، فان كان شابا جلدا ، فان للامام ان يحبسہ مادامت الحرب قائمة ان لم يرجع الى الطاعة ، ليكف شره ثم يطلقه ويشترط عليه الا يمود الى القتال ، فان بذل الرجوع الى الطاعة اخذت منه البيعة وخلي وان انقضت الحرب ، او انهزموا الى غير فئة فانه يخلي ، وان انهزموا الى فئة خلى على المذهب ، ولم يخل على قول ابي اسحاق ولا يجوز قتله .

واستدلوا على ذلك ؛ بقوله صلى الله عليه وسلم " ولا يقتل اسيرهم " فى حديث عبدالله بن مسعود رضى الله عنه ، الذى اخرجه الحاكم والبيهقى . فان قتله فغية وجهان : احدهما : يجب عليه القصاص ويضمنه ، لأنه صار بالأسر محقسون الدم ، فصار كما لو رجع الى الطاعة ، وللولي ان يعفو عن القود الى الدية . والثانى : لا يجب عليه القصاص ولا يضمنه ، لأن اباحيفه رحمه الله يجيز قتله ، فصار ذلك شبهة فى اسقاط القود فعلى هذا تحب فيه الدية ، وان كان الاسير شيئا لا قتال فيه ، او مجنوناً ، أو امرأة ، أو صبيا ، أو عبداً ، لم يحبسوا لأنهم ليسوا من أهل البيعة على القتال ، وفى رواية يحبسون ، لأن فى ذلك كسرا لقلوبهم ، واقلالا لجمعهم ، واضعافا من روحهم وصعوباتهم ، والمنصوص هو الأول (٢)

قال فى نهاية المحتاج : (٣) لا يطلق اسير أهل البغى ان كان فيه منعة ، وان كان صبيا ، أو امرأة ، أو وقتاً ، حتى تنقضى الحرب ، ويتفرق جمعهم . تغرقا لا يتوقع جمعهم بعده ، وهذا فى الرجل الحر ، وكذا فى الصبى والمرأة والقستن ، ان كانوا مقاتلين ، والا اطلقوا بمجرد انقضاء الحرب الا ان يطيع الحر الكامل الامام ، بمتابعته له باختياره فيطلق وان بقيت الحرب ، لأن ضرره ، وهذا خاص بالرجل الحر ، اما الصبيان والنساء والمبيد فلا بيعة لهم .

ثالثا : مذهب الحنفية : (٤)

يقول الحنفية : ان الامام بالخيار فى اسير أهل البغى : ان شاء قتله ، وهذا اذا كانت له فئة ، وان شاء حبسه حتى يتوب أهل البغى ، ان لم تكن له فئة قال الكاسانى فى بدائع الصنائع : (٥) واما اسيرهم : فان شاء الامام قتله استئصالا لشأفتهم ، وان شاء حبسه ، لاندفاع شره بالأسر والحبس .

(١) انظر المجموع ١٧/٥٣١ ، ٥٣٢ (٢) انظر المجموع ١٧/٥٣٢

(٣) انظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٧ ، وانظر مغنى المحتاج ٤/١٢٧

(٤) انظر الدر المختار ٤/٢٦٥ ، وانظر تبين الحقائق ٣/٢٩٥

(٥) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٨

قال الكمال في الفتح : (١) ان قول على رضى الله عنه يوم الجمل في الأسير ، لا تقتلوا أسيرا ، تأويله : اذا لم تكن له فئة ، فان كانت له فئة فالامام بالخيار ، ان شاء قتل الأسير وان كان عبدا يقاتل ، وان شاء حبسه ، والعبد الذى لا يقاتل بل يخدم مولاه ، يحبس حتى لا يبقى من أهل البغى أحد ، ولم يقتل ، لأنه ما كان مقاتلا والقتل فى حق أهل البغى للدفع ، ويحبس ، لدفع الشر بقدر الامكان ، وفيه الخلاف السابق ، ومعنى هذا الخيار : ان يحكم نظره فيما هو احسن الأمرين فى كسر الشوكة من قتله وحبسه ويختلف ذلك بحسب الحال لابهوى النفس والتشفي ، واذا اخذت المرأة من أهل البغى وكانت تقاتل حبست ولا تقتل الا فى حال مقاتلتها دفعا وانما تحبس للمصية ، ولمنعها من الشر والفتنة .

قال السرخسى فى المبسوط : (٢) اذا اخذت المرأة من أهل البغى ؛ فان كانت تقاتل حبست حتى لا يبقى منهم أحد ، ولا تقتل ، لان المرأة لا تقتل على ربتها فكيف تقتل اذا كانت باغية ، وفى حال اشتغالها بالقتال انما جاز قتلها دفعا وقد اندفع ذلك حين اسرت كالولد يقتل والده ، دفعا اذا قصده وليس له ذلك بعد ما اندفع قصده ولكنها تحبس لارتكابها المصية ويمنعها من الشر والفتنة . وقال الزيملى فى تبیین الحقائق : (٣) ليس له ان يسترقه ، لأنه مسلم والاسلام يمنع الاسترقاق ابتداء وهو المراد بقول على رضى الله عنه " ولا يكشف ستر " وحين طلب منه اصحابه ان يقسم النساء بينهم قال : اذا قسمت النساء فلن تكون عائشة فابيتهم ذلك وقطع شبهتهم ، ولأنهم مسلمون فتكون اموالهم وانفسهم بمعصومة بالعصمتين لكونهم فى دار الاسلام .

قال ابوبكر الجصاص : (٤) روى كوش بن حكيم عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن ام عبد كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة قال الله ورسوله اعلم قال : لا يجهز على جريحها ولا يقتل اسيرها ولا يطلب هاربها . وروى عطاء بن السائب عن ابى البختري وعامر قالا : لما ظهر على رضى الله عنه على أهل الجمل قال : لا تتبعوا مدبرا ولا تدفقوا على جريح ، وروى شريك عن السمدي عن عبد خير قال : قال على رضى الله عنه يوم الجمل (لا تقتلوا اسيرا ، ولا تجهزوا على جريح ومن القى السلاح فهو آمن) فهذا حكم على رضى الله عنه فى البغاة ولا نعلم له مخالفا من السلف .

(١) انظر الفتح ٤/١٢٢ (٢) انظر المبسوط ١٠/١٢٧

(٣) انظر تبیین الحقائق ٣/٢٩٥ (٤) انظر احكام القرآن للجصاص ٥/٢٨٣

ثم ذكر قول الاحناف في هذه المسألة فقال : ان الحنفية يقولون : اذا لم تبيع لأهل البغي فئة ، فانه لا يجهز على جريح ، ولا يقتل اسير ، ولا يتبع مدير ، فاذا كانت لهم فئة ، فانه يقتل الأسير ان رأى الامام ذلك ، ويجهز على الجريح ويتبع المدير ، وقول على رضى الله عنه : محمول على انه لم تبيع لهم فئة لأن هذا القول انما كان منه فى أهل الجمل ولم تبيع لهم فئة بعد الهزيمة والدليل عليه انه اسرا بن بشرى (١) والحرب قائمة فقتله يوم الجمل فدل ذلك على ان مراده فى الاخبار الأول اذا لم تبيع لهم فئة ، ولم اعثر على رأى للمالكية فى هذا الموضوع .

رابعا : مذهب الظاهرية :

يقول ابن حزم فى المحلى : انه لا يحل ان يقتل منهم اسير اصلا مادامت الحرب قائمة ولا بعد تمام الحرب ، لأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان ، أو نفس بنفس وأباح الله دم المحارب ، وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم دم من حد فى الخمر ثم شربها فى الرابعة فكل من ورد نص بأباحة دمه ، مباح الدم ، وكل من لم يبح الله دمه ولا رسوله صلى الله عليه وسلم حرام الدم ، لقول الله تعالى " ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا " (٢) ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان دماءكم واموالكم عليكم حرام " (٤) . وقد رد ابن حزم رحمه الله على أدلة بعض اصحاب أبى حنيفة : القائلين بجواز قتل اسارى البغاة مادام القتال قائما ، فاذا انجلت الحرب فلا يقتل منهم اسيرا واستشهدوا بقتل ابن يشرى : قال رحمه الله : ان احتجاجهم بفعل على رضى الله عنه لاحجة لهم فيه لوجوه : احدها : انه لاحجة فى قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثانى : انه لا يصح مسندا الى على رضى الله عنه .

- (١) ابن بشرى هكذا هو مذكور فى احكام القرآن للجصاص ، وقال ابن حزم فى المحلى ١٢١/١١ انه ابن يشرى ولعله خطأ مطبعى بالنسبة لاحكام القرآن ، والله أعلم .
- (٢) من حديث ابن مسعود رضى الله عنه ، رواه الجماعة ، والحد يث روى يلفظ آخر من حديث عائشة رضى الله عنها ، ونصه : لا يحل دم امرئ مسلم الا من ثلاثة الا من زنى بعد ما احصن ، او كفر بعد ما اسلم ، او قتل نفسا فقتل بها ، اخرجه ابوداود والحاكم وصححه ، ورواه أحمد والنسائى ومسلم بمعناه ، انظر نيل الاوطار ٧/٧
- (٣) سورة النساء : آية ٢٩
- (٤) مروي عن ابى بكر رضى الله عنه ذكره البخارى وأحمد ، انظر الشوكانى ٣/٣٤٩ ، ٥/٨٦
- (٥) انظر المحلى ١٢١/١١ ، ١٢٢ .

والثالث : انه لو صح لكان حجة عليهم لالهم ، لأن ذلك الخبر انما هو في ابن يثري ارتجزيوم ذلك فقال :

انا لمن ينكرني ابن يثري قاتل عليا وهند الجمل

ثم ابن صوحان علي بن علي

فأسر فأشى به علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال له استبقني فقال له علي احمد اقراك بقتل ثلاثة من المسلمين ، عليا ، وهندا ، وابن صوحان ، وامر بضرب عنقه ، فانما قتله علي قودا بنص كلامه ، وهم - أي الحنفية - لا يرون القود في مثل هذا فعاد احتجاجهم به حجة عليهم . والرابع : انه قد صح عن علي رضي الله عنه النهي عن قتل الاسراء في الجمل وصفين ، فبطل تعلقهم بفعل علي في ذلك ، فان قالوا : قد كان قتله بلا خلاف مباحا قبل الاسار فهو علي ذلك بعد الاسار حتى يمنع منه نص او اجماع ، قلنا لهم : هذا باطل وما حل قتله قط قبل الأسار مطلقا لكن حل قتله مادام باغيا مدافعا ، فاذا لم يكن باغيا مدافعا ، حرم قتله ، وهو اذا اسر فليس حينئذ باغيا ولا مدافعا قدمه حرام . (١) وكذلك لو ترك القتال وقعد مكانه ولم يدافع لحرم دمه وان لم يؤسر وانما قال الله تعالى : " فقاتلوا التي تبغي " ولم يقل " قاتلوا التي تبقي " والقتال والمقاتلة فعل من فاعلين ، فانما حل قتال الباغي ومقاتلته ، ولم يحل قتله قط في غير المقاتلة والقتال فهذا نص القرآن ، فان قالوا : نقيسه على المحارب ، قلنا : المحارب النقدر عليه يقتل ان رأى الامام ذلك قبل تمام الحرب وبعدها بلا خلاف في ان حكمه في كلا الأمرين سواء . وايضا : فليس يختلف أحد في ان حكم الباغي غير حكم المحارب وبالتوفيق بين حكمهما جاء القرآن .

والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

المبحث الثانى تبادل الاسرى

اقتصرت فى هذا المبحث على ذكر قول الحنابلة ، والحنفية ، والشافعية
حيث اننى لم اعثر على رأى للمالكية فى هذا الموضوع .
أولا : مذهب الحنابلة : (١)

ان اسر كل واحد من الفريقين اسارى من الفريق الآخر ، جاز فداء
اسارى أهل المدل بأسارى أهل البقى ، وان أبى البفاة مفاداة الاسرى
الذين معهم وحبسوهم : فقول : انه يجوز لأهل المدل حبس من معهم
ليتوصلوا الى تخليص اسرارهم بحبس من معهم ، وقيل : انه يحتمل ان لايجوز
حبسهم ويطلقون ، لأن الذنب فى حبس اسارى أهل المدل لغيرهم ، وان قتل
أهل البقى اسارى أهل المدل : لم يجز لأهل المدل قتل اسارهم ، لانهم
لا يقتلون بجنابة غيرهم ، ولا يزرون وزر غيرهم .
ثانيا : مذهب الحنفية : (٢)

يقول الحنفية : لو اخذنا منهم رهونا واخذوا منا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا
رهونا ، لانقتل رهونهم ، ولكنهم يحبسون الى ان يهلك أهل البقى أو ينهوا
وان وقع الشرط على ان ايهما غدر يقتل الآخرون الرهن ، فالشرط باطل ، ولانقتل
رهونهم ، لأنهم صاروا آمنين بالموادعة ، او باعطاء الأمان لهم حين اخذناهم رهنا
والفدر من غيرهم لا يؤخذون به ، وكذلك أهل الشرك اذا فعلوا برهونا ذلك
لانفعل برهونهم ، ولكن يجبرون على الاسلام الا ان يصيروا ذمة لنا .
ثالثا : مذهب الشافعية :

قال صاحب المجموع : (٣) لو كان فى ايديهم ، أى البفاة ، اسارى من أهل المدل
فسألوا الكف عنهم على ان يطلقوا الاسارى من أهل البقى واعطوا رهائن من
اولادهم قبل الامام ذلك منهم واستظهر لأهل المدل ، فان اطلق أهل البقى
الأسارى الذين عندهم أطلق الامام رهائنهم ، وان قتلوا من عندهم من الاسارى
لم يقتل رهائنهم ، لأنهم لا يقتلون بقتل غيرهم ، فاذا انقضت الحرب خلى رهائنهم .

والله تعالى اعلم بالصواب .

الفصل الخامس عشر

فى حكم قتل الطرفین من حیث الشهادة والارث

هذا الفصل یشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : فى حكم الشهيد .

المبحث الثانى : قتل أهل البغى وحکم غسلهم وتكفينهم والصلاة علیهم ،

المبحث الثالث : هل تجرى احکام الشهيد على قتل أهل المدل .

المبحث الرابع : حکم نقل رؤوس البغاة الى الآفاق .

المبحث الخامس : حکم قتل العادل ذل رحمه الباغى .

المبحث السادس : حکم قتل العادل مورثه الباغى أو المكس .

المبحث الأول

فى حكم الشهيد

ذكر محمد بن الحسن الشيبانى رحمه الله فى كتابه شرح السير الكبير (١) فى معرض كلامه عن الشهيد واحكامه ان الشهيد اذا قتل فى المعركة لم يفسل ويصلى عليه فى قول أهل العراق ، وأهل الشام وهو مذهب محمد بن الحسن نفسه . وفى قول أهل المدينة : لا يصلى عليه وسمن قال بذلك مالك بن انس رحمه الله تعالى ، واستدل على ذلك : بأن جابر رضى الله عنه روى ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يصل على شهداء أحد .

قال محمد بن الحسن فى معرض رده على استدلال مالك هذا : أ - ان أكثر الصحابة يرون ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى عليهم حتى رويوا انه صلى على حمزة رضى الله عنه سبعين صلاة كان موضوعا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما أتى رجل صلى عليه وعلى حمزة معه وكان جابر رضى الله عنه يومئذ قتل أبوه وخاله فكان مشغولا بهما لم يشهد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الشهداء ، على ما روى انه حملهما الى المدينة فنادى نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادفنوا القتلى فى ضاحهم فردهما .

ب - ثم أهل المدينة يقولون : ان الصلاة على الميت استغفار له وترحم عليه ، والشهيد يستغنى عن ذلك فان السيف محاء للذنوب . ونحن نقول : الصلاة على الميت من حق المسلم على المسلم ، كرامة له ، والشهيد أولى بهذه الكرامة ، ولا اشكال : ان درجة الشهيد دون درجة من غفر له ماتقدم من ذنبه وما تأخر وقد نص صلى الله عليه وسلم اصحابه والناس يقولون : وارحم محمدا وآل محمد فى الصلاة ، فعلمنا : انه لا يبلغ الشهيد درجة يستغنى بها عن استغفار المؤمنين والدعاء بالرحمة له .

ج - ومن يقول منهم : (٢) ان الشهيد حى بالنص ولا يصلى على الحى ، فهذا اضعف ايضا ، لأنه حى فى احكام الآخرة ، فأما فى احكام الدنيا فهو ميت فى حقنا ، يقسم ميراثه ، ويجوز لزوجته ان تتزوج بعد انقضاء العدة ، والصلاة على الميت من احكام الدنيا الا انه لا يفسل ليكون ماعليه شاهدا له على خصمه يوم القيامة ، قال عليه الصلاة والسلام فى شهداء أحد " زملوهم بدمائهم فانهم

(١) انظر شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيبانى ٢٣٠/١ ، ٢٣١

(٢) نفس المرجع السابق ٢٣١/١ ، ٢٣٢

ييمثون يوم القيامة واداجهم تشخب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك ،
ولهذا لاينزع عنه جميع ثيابه ، على ماروى ان حمزة رضى الله عنه كفن فى نمرة (١)
كانت عليه حين استشهد ، ولكن ينزع عنه السلاح ، لأنه كان لبسه لدفع الباس
فقد انقطع ذلك ، ولأن دفن القتلى مع الاسلحة فعل أهل الجاهلية وقد نهينا
عن التشبه بهم ، وكذلك ما لبس من جنس الكفن كالسراويل ، والقلنسوة ، والمنطقة ،
والخاتم ، والخف ، هكذا ذكر عن جماعة من أئمة التابعين ، ولأهله ان يزيدوا
فى اكفانه ما احبوا . والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

(١) النمرة : بردة يلبسها الاعراب .

المبحث الثاني

قتلى أهل البغى وحكم غسلهم وتكفينهم والمصلاة عليهم

نورد فيما يلي مذاهب الائمة الفقهاء رحمهم الله مع استدلالاتهم فى هذه المسألة وفيما يلى عرض تلك المذاهب مع ادلتها .

أولا : مذهب الحنابلة :

يقول الحنابلة : (١) ان من قتل من أهل البغى غسل وكفن وصلى عليه ، لأنه لم يخرج بالبغى عن الايمان .

والدليل على ذلك : قول النبى صلى الله عليه وسلم " صلوا على من قال لا آله الا الله " رواه الخلال فى جامعه ، ولأنهم مسلمون لم يثبت لهم حكم الشهادة فيفسلون ويصلى عليهم كما لو لم يكن لهم فئة .

ثانيا : مذهب الحنفية :

قال السرخسى فى المبسوط : (٢) انه لا يصلى على قتلى أهل البغى ولا يفسلون ولكنهم يدفنون ، لاماطة الاذى هكذا روى عن على رضى الله عنه انه لم يصل على قتلى النهروان ، ولأن الصلاة عليهم للدعاء لهم والاستغفار ، قال الله تعالى : " وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم (٣) " وقد منعنا من ذلك فى حق أهل البغى ، ولأن القيام بفسلهم والصلاة عليهم نوع موالة معهم ، والعادل ممنوع من الموالة مع أهل البغى فى حياة الباغى فكذلك بعد وفاته .

وكان الحسن بن زياد رحمه الله تعالى : يقول بهذا اذا بقيت للبغاة فئة ، فان لم يبق لهم فئة فلا بأس للعادل بان يفسل قريبه من أهل البغى ويصلى عليه وجعل ذلك بمنزلة قتل الاسير والتجهيز على الجريح ، لأن فى القيام بذلك مراعاة حق القرابة ولا بأس بذلك اذا لم يبق لهم فئة .

وقد رد صاحب المغنى (٤) وهو من الحنابلة قول بن زياد هذا : فقال : ان ماروى عن الحسن بن زياد قوله : اذا لم يكن للبغاة فئة صلى عليهم ، وان كانت لهم فئة لم يصل عليهم ، لأنه يجوز قتلهم فى هذه الحال فلم يصل عليهم كالكفار ان قوله هذا مردود ومنتقض بالزانى المحصن ، والمقتص من أهل العدل ، والقاتل فى المحاربة .

(١) انظر المغنى ١٠/٦٦ ، وانظر كشف القناع ١٣٤/٦ ، وانظر الاحكام السلطانية لابي يعلى

(٢) انظر المبسوط ١٠/١٣١ (٣) سورة التوبة : آية ١٠٣

(٤) انظر المغنى ١٠/٦٦

وقال الكاساني في بدائع الصنائع : (١) ان قتلى أهل البغى لا يصلى عليهم ،
لأنه روى ان سيدنا علياً رضى الله عنه لم يصل على أهل حروراء ، ولكنهم يغسلون
ويكفنون ويدفنون ، لأن ذلك من سنة موتى بنى سيدنا آدم عليه السلام .
قال ابن عابدين في حاشيته والشلبى في حاشيته على شرح كنز الدقائق : (٢) انه لا يصلى
على البغاة ، بل يكفنون ويدفنون ولكنهم يغسلون .

ثالثا : مذهب الشافعية :

قال الشافعى رحمه الله فى الأم : (٣) ان قتل الباغى فى المعترك غسل وصلى عليه
ودفن .

وقال الماورى فى الاحكام السلطانية : (٤) ان ابا حنيفة رحمه الله منع من الصلاة
على قتلى أهل البغى عقوبة لهم ، ثم قال فى معرض رده على الحنفية : انه ليس
على ميت فى الدنيا عقوبة ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم فرض على امتى غسل
موتاهما والصلاة عليهم .

رابعا : مذهب المالكية :

مذهب المالكية كمذهب الشافعية والحنابلة فى هذا ، الموضوع فلا داعى
لذكره .

خامسا : مذهب الظاهرية :

يقول ابن حزم رحمه الله فى المحلى : (٥) ان الاصل فى كل مسلم ان يغسل ويكفن
ويصلى عليه الا من خصه نص او اجماع ، ولا نص ولا اجماع الا فيما قتل الكفار فى
المعترك ومات فى مصرعه ، فهؤلاء هم الذين امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يزموا بدمائهم فى ثيابهم ويدفنوا كما هم دون غسل ولا تكفين ، ولا يجب فرضا
عليهم صلاة ، فيبقى سائر الشهداء والموتى على حكم الاسلام فى الغسل والتكفين
والصلاة .

تعقيب :

بعد سرد اقوال الفقهاء فى هذه المسألة ترجع عندى ماذهب اليه الجمهور
من الفقهاء ماعدا الحنفية ، الى القول بالصلاة على قتلى أهل البغى ، لأنهم

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٦/٤ وانظر حاشية الشلبى على شرح كنز الدقائق ٢٩٦/٤

(٣) انظر الأم ٢٥٨/٧ (١) انظر بدائع الصنائع ٤٤٠١/٩

(٤) انظر الاحكام السلطانية للماورى ٥٦ (٥) انظر المحلى ١٣١/١١ ١٣٢٠

مسلمون ومن حق المسلم المفارق للحياة الصلاة عليه من قبل الحي ، هذا بالاضافة الى ماورد في الحديث الشريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا على من قال لا آله الا الله " . وهذا الحكم سواء كانت لأهل البقي فئة أم لا ، وان قول الحنفية ان ترك الصلاة على قتلى البغاة عقوبة لهم ، قد رده الماوردي حيث قال انه ليس على ميت في الدنيا عقوبة وانني أقول : كفى بالموت واعظا للبغاة ، ومع ذلك كله ، فانني ارى : ان كان خروج البغاة بتأويل سائغ لا يقطع ببطلانه فانه يصلى عليه لأنه مجتهد ، والمجتهد ان اخطأ فله اجر واحد ، وان اصاب فله اجران ، فكيف يثبت له الأجر ولا يصلى عليه بعد ذلك اما اذا كان خروجهم لأجل تفريق وحدة المسلمين وليس لهم غرض سوى ذلك فان الامام بالخيار في فعل ما يشاء بهم من رفع رؤوسهم على الارواح بعد القتال ، ومن عدم الصلاة عليهم ، وذلك لأجل النكاية بهم وازعاج قوتهم وازهاب هيبتهم .

والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

(١) الحديث ذكره الشوكاني في نيل الأوطار في باب ما جاء في امامة الفاسق ١٨٦ / ٣ وهو مروى من طرق عدة كلها واهية والحديث أخرجه الدارقطني ورواه الطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما ، انظر الشوكاني ١٨٦ / ٣ ، وذكر ابن قدامة في المغني ان الخلال روى هذا الحديث في جامعهم ولم يشر الى اسناده ، انظر المغني ٦٦ / ١٠ ، وعلى كل حال فالحديث يستأنس به في هذا المقام . والله أعلم بالصواب .

المبحث الثالث

هل تجرى احكام الشهيد على قتلى أهل العدل

نورد في هذه المسألة اقوال الأئمة الفقهاء مع استدلالهم، وبالله تعالى التوفيق .

اولا : مذهب الحنابلة : (١)

ان قتل أهل العدل يعتبر شهيدا، لأنه قتل في قتال امر الله تعالى به بقوله " فقاتلوا التي تبغى " وفي غسله والصلاة عليه : روايتان : احدهما : لا يغسل ولا يصلى عليه، لأنه شهيد معركة امر بالقتال فيها فاشبه شهيد معركة الكفار .
والثانية : يغسل ويصلى عليه، وهو قول الاوزاعي وابن المنذر، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة على من قال لا آله الا الله واستثنى قتل الكفار في المعركة فغيا عداه يبقى على الأصل، ولأن شهيد معركة الكفار اجره اعظم وفضله اكثر، وقد جاء انه يشفع في سبعين من أهل بيته، وهذا لا يلحق به في فضله فلا يثبت فيه مثل حكمه، فان الشيء انما يقاس على مثله .

قال صاحب كشف القناع : (٢) ان قتل العادل كان شهيدا كالموصول عليه، ولا يغسل ولا يصلى عليه، ويدفن في ثيابه التي قتل فيها بعد نزع لامة الحرب، ونحو خف، لأنه قتل في قتال امره الله تعالى به كشهد الكفار .

قال ابو يعلى في الاحكام السلطانية : (٣) ان قتلى أهل العدل في معركة الحرب في غسلهم والصلاة عليهم قولان : احدهما : لا يغسلون ولا يصلى عليهم تكريما وتشريفا كالشهداء في قتال المشركين وقاتلهم للذب عن الدين فهو كقتال الكفار .

والثاني : يغسلون ويصلى عليهم وان قتلوا بغيا، وقد صلى المسلمون على عسر وعثمان رضي الله عنهما وصلى بعد ذلك على كرم الله وجهه، وان كان قتلهم ظلما .

ثانيا : مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الأم : (٤) ان كان القتل من أهل العدل ففيه قولان احدهما : كالشهيد ، والآخر : انه كالموتى الا من قتله المشركون .

(١) انظر المغنى ٦١/١٠ (٢) انظر كشف القناع ١٣٤/٦

(٣) انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى ٥٦

(٤) انظر الأم للشافعي ٢٥٨/٧، وانظر الاحكام السلطانية للماوردي ٦١

ثالثا : مذهب الحنفية :

يقول الحنفية : (١) ان قتلى أهل العدل يعتبرون شهداء فيصنع بهم ما يصنع بالشهداء ، لكونهم مقتولين ظلما ، فلا يفسلون ويصلى عليهم ويكفنون في ثيابهم ولا ينزع عنهم الا ما لا يصلح كفنا ، هكذا فعل على رضى الله عنه بمن قتل من اصحابه وبه أوصى عمار بن ياسر ، وحجر بن عدي ، وزيد بن صوحان رضى الله عنهم حين استشهدوا ، وقد روى ان زيد بن صوحان اليمنى كان يوم الجمل تحت راية سيدنا على رضى الله عنهما فاوصى فى ريقه لا تنزعوا عني ثوبا ، ولا تفسلوا عني دما ، وارمسوني فى التراب رسلا ، فانى رجل محاج احاج يوم القيامة . هذا واننى لم اعثر على رأى للمالكية فى هذا الموضوع ، ولعله يوافق الحنابلة والشافعية فى هذا .

رابعا : مذهب الظاهرية :

قال ابن حزم فى المحلى : (٢) ان قتلى أهل العدل يفسلون ويكفنون ويصلى عليهم ، لأنهم وان كانوا شهداء كما روى عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد ، وعن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد (٣) ومن طريق احمد بن شعيب يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم من قتل دون مظلومه فهو شهيد . (٤)

قال ابن حزم رحمه الله : فصح ان من قتله البغاة فانما قتل على أحد هذه الوجوه فهو فى ظاهر الأمر شهيد ، وليس كل شهيد يدفن دون غسل ولا صلاة وقد صح ان البطون شهيد ، والمطعون شهيد ، والفريق شهيد ، وصاحب ذات الجنب شهيد ، والمرأة تموت بجمع شهيد ، وصاحب الهدم شهيد ، وكل هؤلاء لا خلاف فى انهم يفسلون ويكفنون ويصلى عليهم . والاصل فى كل مسلم : ان يفسل ويكفن ويصلى عليه الا من خصه نص أو اجماع ، ولا نص ولا اجماع الا فيمن قتله الكفار فى المعترك كما سبق شرحه وبيانه . والله أعلم بالصواب .

(١) انظر المبسوط ١٠/١٣١ ، وانظر بدائع الصنائع ٩/١٤٠ ، وانظر حاشية الشلبى

٤/٢٩٦ ، وانظر الدر المختار ٤/٢٦٦ .

(٢) انظر المحلى ١١/١٣١

(٣) الحديث رواه احمد واصحاب السنن الا ابن ماجه ، ورواه ابن حبان عن سعيد بن

زيد ، وهو متواتر ، انظر التيسير ٢/٤٣٥ .

(٤) الحديث رواه النسائى عن سويد بن مقرن ، ورواه البخارى ايضا ، انظر التيسير ٢/٤٣٥

المبحث الرابع

حكم نقل رؤوس البغاة الى الآفاق

لم يتصدى لبحث هذه المسألة الا علماء الاحثاف وعلماء المالكية، وهذا فيما وقفت عليه ، وفيما يلي نورد ماورد في هذين المذهبين ،
أولا : مذهب الحنفية :

قال في المبسوط : (١) يكره ان تؤخذ رؤوس البغاة فيطاف بها في الآفاق ، لأنه مثلة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة ولو بالكلب العقور ولأن عليا رضي الله عنه لم يضع ذلك في شيء من حروبه وهو المتبع في باب البغاة ، ولما حمل رأس بباب البطريق الى ابي بكر رضي الله عنه كرهه فقليل ان الفرس والروم يفعلون ذلك فقال لسنا من الفرس ولا الروم يكفينا الكتاب والخبر . وقال بعض الحنفية : (٢) انه يكره ان تؤخذ رؤوس البغاة وتبعث الى الآفاق وكذلك رؤوس أهل الحرب الا اذا كان في ذلك ومن لهم وكسر شوكتهم وطمانينة قلب أهل العدل فلا بأس به ، لما روى ان عبدالله بن مسعود رضي الله عنه جز رأس ابي جهل عليه اللعنة يوم بدر وجاء به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابا جهل كان فرعون هذه الأمة ولم ينكر عليه .

قال ابن عابدين في حاشيته : (٣) ان نقل رؤوس البغاة الى الآفاق منعه بعضهم بالنسبة للبغاة وجوزها في رؤوس أهل الحرب .
ثانيا : مذهب المالكية :

قال الدردير في شرحه على المختصر : (٤) انه لا يجوز لأهل العدل ان يرفعوا رؤوس البغاة اذا قتلوا بأرماح ، لأنه مثلة بالمسلمين بخلاف الكفار فانه يجوز بحملهم فقط . وقال الدسوقي معقبا على ما قاله الدردير : (٥) ان ظاهر قول الشارح ، اي الدردير انه لا يجوز ان ترفع رؤوسهم لاي محل قتلهم ولا بغيره ، وفيه نظر حيث ان الممنوع حمل رؤوسهم على الرماح لمحل آخر كبلد أو واد ، واما رفعها على الرماح في محل قتلهم فقط فجائز كالكفار فلا فرق بين الكفار والبغاة في هذا ، ثم قال : ان الأمور

(١) انظر المبسوط ١٠ / ١٣١

(٢) انظر بدائع الصنائع ٩ / ٤٤٠ ، وانظر حاشية الشلبي ٤ / ٢٩٦ ، وانظر فتح القدير

٤ / ١٦٦ ، وانظر الدر المختار ٤ / ٢٦٦ ، وانظر البحر الرائق ٥ / ١٥٣ .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ٤ / ٢٦٦ ، وانظر البحر الرائق ٥ / ١٥٣

(٤) انظر الدردير على مختصر خليل ٤ / ٢٦٦ (٥) انظر الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٤ / ٦

التي يعتاز فيها قتال البغاة عن قتال الكفار ، احد عشر وجها ولم يذكر فيها رفع رؤوسهم على الارماح بعد القتال ، وهى !
أولا : ان يقصد بالقتال ردعهم لاقتلهم .
ثانيا : ان يكف عن مذبذبهم .
ثالثا : لا يجهز على جريحهم .
رابعا : لا تقتل اسراهم .
خامسا : لا تنضم اموالهم .
سادسا : لا تنسب ذرايرهم .
سابعا : لا يستعان على قتالهم بمشرك .
ثامنا : لا يوادعهم على مال .
تاسعا : لا تنصب عليهم الرعادات .
عاشرا : لا تحرق مساكنهم .
الحادى عشر : لا يقطع شجرهم .

تعقيب :

الذى ترجح عندى هو ما ذكره بعض الحنفية امثال الكاسانى والكمال وابن نجيم فى انه لا بأس برفع رؤوسهم على الارماح بعد القتال اذا كان فى ذلك ومن لهم وكسر شوكتهم وطمأنينة قلب أهل العدل .
والله من وراء القصد وهو الهادى الى سواء السبيل .

المبحث الخامس

حكم قتل العادل ذى رحمه الباغى

نورد فيما يلى مذاهب الأئمة الفقهاء فى هذه المسألة لنرى ما فيها من موطن اتفاق ومواضع اختلاف .
أولا : مذهب الحنابلة : (١)

للحنابلة فى هذه المسألة قولان : أحدهما : انه لا يكره للعادل قتل ذى رحمه الباغى ، لأنه قتل بحق فاشبه اقامة الحد عليه . والثانى : يكرهه لعدل قصد رحمه الباغى كأخيه وعمه بقتل ، وهو الصحيح من المذهب لقول الله تعالى : " وان جاهدك على ان تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما " وصاحبهما فى الدنيا معروفاً" (٢) وقال الشافعى : كف النبى صلى الله عليه وسلم ابا هذيفة بن عتبة عن قتل ابيه ، ولأن الله تعالى امر بمصاحبتهم بالمعروف بنص الآية الكريمة وليس هذا من المعروف .
قال صاحب الفروع : (٣) انه يتوجه احتمال بالتحريم .

ثانيا : مذهب الشافعية :

قال الشافعى رحمه الله فى الأم : (٤) انه يكره للعادل ان يتمدد قتل ذى رحم من أهل البغى ، وذلك : ان النبى صلى الله عليه وسلم كف ابا هذيفة بن عتبة عن قتل ابيه ، وابابكر رضى الله عنه يوم أحد عن قتل ابيه .
قال صاحب المجموع : (٥) ان كان لرجل من أهل العدل قريب فى أهل البغى يقاتل فيستحب له ان ينحرف من قتله مادام يمكنه ذلك ، ليقوله تعالى " وان جاهدك على ان تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفاً " فأمر بمصاحبتهم بالمعروف فى اسوأ حالهما وهو دعوتهم اياه الى الشرك .
وروى ان ابابكر رضى الله عنه اراد ان يقتل ابا قحافة يوم أحد فكفه النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فان لم يمكنه قتل أهل البغى الا بقتل ابيه فقتله فلا شىء عليه ، لما روى ان اباعبدة قتل اياه وقال للنبى صلى الله عليه وسلم سمعته يسبك ، واذا ثبت هذا فى حق المشرك كان فى حق أهل البغى مثله .

(١) انظر المفنى ١٠/٦٤ ، وانظر كشف القناع ٦/١٣٢ ، وانظر الفروع ٦/١٥٥ ، وانظر

مطالب أولى النهى ٦/٢٧٠

(٢) سورة لقمان آية ١٥ (٣) انظر الفروع ٦/١٥٥

(٤) انظر الأم ٧/٢٥٨ ، وانظر مفنى المحتاج ٤/١٢٨

(٥) انظر المجموع ١٧/٥٣٠ ، ٥٢٧

وقال في موضع آخر : انه يكره للمعادل ان يقصد قتل ذى رحم محرم كما يكره في قتال الكفار ، فان قاتله لم يكره كما لا يكره اذا قصد قتله في غير القتال .
ثالثا : مذهب المالكية : (١)

يقول المالكية : انه اذا كان الاب في صف البفاة سواء كان مسلما او لا بارز ولده بالقتال ام لا فيكره له قتله ، ومثل ابيه امه بل هي أولى ، لما جيلست عليه من الحنان والشفقة ولضعف مقاتلتها عن مقاتلة الرجال ، ولا يكره للمعادل قتل جده او اخيه او ابنه .
رابعا : مذهب الحنفية :

قال السرخسي في المبسوط وابن عابدين في حاشيته والكمال في الفتح : (٢) انه يكره ان يقتل المعادل محرمه من أهل البقى مباشرة عالم يرد قتله ، فاذا اراد قتله فله دفعه ولو يقتله ، وله ان يتسبب ليقتله غيره كعمق رابته بخلاف أهل الحرب فله ان يقتل محرمه منهم مباشرة الا الوالدين فلا يجوز له قتل الوالدين الحربيين مباشرة بل له منعهما ليقتلها غيره الا اذا اراد قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل فله قتلها مباشرة ، لأنه يقصد بفعله الدفع عن نفسه لا قتل ابيه ، وكل واحد مأمور بان يدفع قصد الضير عن نفسه ، قال تعالى : " وصاحبهما في الدنيا مصروفا " ولما استأذن حنظلة بن ابي عامر رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل ابيه المشرك كره له ذلك ، وقال يكفيك ذلك غيرك وكذلك استأذن عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل ابيه المشرك فنهاه عن ذلك .

قال السرخسي في المبسوط : (٣) انه لا بأس بقتل اخيه اذا كان مشركا ، ويكره له قتل اخيه اذا كان باغيا ، لأن في حق الكافر وجد حرمة واحدة وهو حرمة القرابة فذلك لا يمنعه من القتل كالحرمة في حق الدين في حق الأجانب من أهل البقى ، وفي حق الباغي اجتمع حرمتان ، حرمة القرابة ، وحرمة الاسلام فيمنعه ذلك من القصد الى قتله . والحاصل : ان المحرم من أهل البقى كالوالدين في كراهة قتله لاجتماع الحرمتان فيه وهي حرمة القرابة ، وحرمة الاسلام ، بخلاف أهل الحرب ، فان له قتل المحرم فقط الا الوالدين ، وقد سبق توضيح ذلك .

(١) انظر الدسوقي على الشرح الكبير وانظر الشرح الكبير للدردير ٢٦٦/٤

(٢) انظر المبسوط ١٠/١٣٢ ، وانظر ابن عابدين ٤/٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وانظر فتح القدير ٤/٤١٦

(٣) انظر المبسوط ١٠/١٣٢ .

قال الكاساني في بدائع الصنائع : (١) انه لا يجوز للمادل ان يبتدئ بقتل ذي رحم محرم منه من أهل البغى مباشرة ، واذا اراد هو قتله له ان يدفعه ، وان كان لا يدفع الا بالقتل فيجوز له ان يتسبب ليقته غيره ، بان يعقر دابته ليرجل فيقتله غيره ، بخلاف أهل الحرب ، فانه يجوز قتل سائر ذوى الرحم المحرم منه مباشرة وتسببا ابتداءً الا الوالدين ، ووجه الفرق : ان الشرك في الأصل مبيح ، لمصوم قوله عز وجل " اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " الا انه خص منه الأبوان بنص خاص حيث قال تعالى : " وصاحبهما في الدنيا معروفاً " فبقى غيرهما على عموم النص ، بخلاف أهل البغى ، لان الاسلام في الأصل عاصم لقوله عليه الصلاة والسلام " فاذا قالوها عصموا منى دماءهم ، وأموالهم " والباغي مسلم الا انه ابيح قتل غير ذى الرحم المحرم من أهل البغى دفعا لشركهم لا لشوكتهم ، ودفع الشر يحصل بالدفع ، والتسبب ليقته غيره فبقيت العصمة عما وراء ذلك بالدليل المعاصم .
خامسا : مذهب الظاهرية :

قال ابن حزم في المحلى : (٢) المختار عندنا الا يصمد المرء الى ابيه خاصة اوجده مادام يجد غيرهما ، فان لم يفعل فلا حرج ، وهكذا القول في اقامة الحد عليهما ، وعلى الأم والجدة في القتل والقطع والقصاص والجلد ، ولا فرق ، فببر الوالدين وصلة الرحم انما امر الله تعالى بهما مالم يكن في ذلك معصية لله تعالى والا فلا ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال " لا طاعة لأحد في معصية الله تعالى " وقد أمر الله تعالى بقتال الفئة الباغية ولم يخص بذلك ابنا من اجنبي ، وأمر باقامة الحدود كذلك ، قال تعالى : " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين " الآية ، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الى قوله ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون " (٣) قال تعالى : " لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله " (٤) الآية ، وقتال أهل البغى قتال في الدين ، ثم قال عقب ذكره للرأى المختار : مانصه : اذا رأى المادل اباه الباغي أوجده يقصد الى مسلم يريد قتله او ظلمه ، فيفرض على الابن حينئذ ان لا يشتغل بغيره عنه ويلزم عليه دفعه عن المسلم باى وجه امكنه وان كان في ذلك قتل الاب والجدة والام .

(١) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٩ (٢) انظر المحلى ١١/١٣٢، ١٣٣

(٣) سورة المتحنة : آية ٩، ٨ (٤) سورة المجادلة : آية ٢٢

برهان ذلك : ما روينا من طريق البخارى عن معاوية بن سويد بن مقرن قال : سمعت البراء بن عازب قال : امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع فذكر عبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، ورد السلام ، ونصر المظلوم ، واجابة الداعى وابرار القسم " (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انصر أخاك ظالما او مظلوما " قيل يا رسول الله هذا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما ، قال : تمنعه تاخذ فوق يده . (٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان فى حاجة اخيه كان الله فى حاجته " (٣) فهذا أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يسلم المرء اخاه المسلم لظلم ظالم وان يأخذ فوق يد كل ظالم ، وان ينصر كل مظلوم فاذا رأى المسلم اباه الباغى ، او ذا رحمة كذلك يريد ظلم مسلم او ذمى ففرض عليه منعه من ذلك بكل ما لا يقدر على منعه الا به من قتال أو قتل فما دون ذلك على عموم هذه الاحاديث ، وانما افترض الله تعالى الاحسان الى الابوين والا ينهرا ، وان يخفض لهما جناح الذل من الرحمة فيما ليس فيه معصية ، الله تعالى فقط . فلا يحل لمسلم له اب كافر أو أم كافرة ان يهديهما الى طريق الكنيسة ولا ان يحملهما اليها ، ولا ان يأخذ لهما قربانا ولا ان يسمي لهما فى خمر لشريعتهما الفاسدة ، ولا ان يعينهما على شئ من معاصي الله تعالى من زنا او سرقة أو غير ذلك ، وان لا يدعه يفعل شيئا من ذلك وهو قادر على منعه قال الله تعالى : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان " (٤) وهذه وصية جامعة لكل خير فى العالم . والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر فتح البارى ٩٩/٥

(٢) الحديث مروي عن انس رضى الله عنه انظر فتح البارى ٥٨/٥

(٣) الحديث مروي عن ابن عمر رضى الله عنهما ، انظر فتح البارى للحافظ ابن حجر ٩٧/٥

(٤) سورة المائدة : آية ٢

المبحث السادس

حكم قتل العادل مورثه الباغي أو العكس

نورد في هذه المسألة آراء الفقهاء الاعلام راجيا من الله التوفيق والسداد
أولا : مذهب الحنابلة :

قال صاحب المغنى : (١) اذا قتل العادل ذا رحمه الباغي ورثه في احدى الروايتين ، لأنه قتل بحق فلم يمنع الميراث كالقصاص والقتل في الحد .
والرواية الثانية : انه لا يرثه ، وذلك لعدم قوله عليه الصلاة والسلام " ليس لقاتل شيى " (٢)
وقيل : اذا تعمد العادل قتل قريبه فقتله ابتداء لم يرثه ، وان قصد ضربه ليصير غير متمتع فجرحه ومات من هذا الضرب ورثه ، لأنه قتل بحق ، وهذا قول ابن المنذر ، وهو اقرب الاقوال كما ذكر ذلك ، ابن قدامة رحمه الله في المغنى وكأنه يذهب الى ترجيح هذا القول ، اما اذا قتل الباغي العادل : فانه لا يرثه لأنه قتل بغير حق فلم يرثه كالقاتل خطأ وفارق ما اذا قتل العادل ، لأنه قتل بحق .
قال صاحب كشف القناع : (٣) ان قتل الباغي ذا رحمه الباغي ، أو قتل الباغي ذا رحمه العادل وكذا المولى والزوج ، فانه يرثه ، لأن قتله غير مضمون . وسبق لنا ان بينا ان ابن قدامة يرى : انه اذا قتل الباغي العادل فانه لا يرثه لأنه قتل بغير حق . والله أعلم .

قال القاضى ابو يعلى في الاحكام السلطانية : (٤) ان الباغي لا يرث العادل فيما لو قتل باغ مورثه العادل ، وأما العادل اذا قتل مورثه الباغي ورثه ، وكذلك كل قتل بحق كالقتل قصاصا ، او دفعا عن نفسه ، أو قتل الامام مورثه لأنه اقر عنده بقصاص او زنا او فى قطع الطريق ، وقد قال أحمد رحمه الله : فى اربعة شهدوا على اختهم بالزنا فرجمت ورجموا مع الناس فهم غير قتلة يرثونها . والله تعالى أعلم .
ثانيا : مذهب الحنفية :

قال السرخسى فى المبسوط والكمال فى الفتح : (٥) انه اذا قتل العادل فى الحرب اباه الباغي ورثه لأنه قتل بحق فلا يحرمه الميراث كالقتل رجما ، أو فى قصاص .

(١) انظر المغنى ٦٥/١٠

(٢) الحديث عن عمر رضى الله عنه ، رواه مالك فى الموطأ وأحمد فى مسنده .

(٣) انظر كشف القناع ١٣٢/٦ (٤) انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى ٥٦ ، ٥٧

(٥) انظر المبسوط ١٣١/١٠ ، ١٣٢ ، وانظر فتح القدير ٤١٤/٤

وهذا : لأن حرمان الميراث عقوبة شرعت جزاء على قتل محظور، فالقتل المأمور به لا يصلح ان يكون سببا له ، وكذلك الباغي اذا قتل مورثه العادل : يرثه ففى قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وسبق ان ذكرنا قول صاحب كشف القناع فى هذا حيث قال بائه يرثه ، ولا يرثه فى قول ابى يوسف رحمه الله تعالى لأنه قتل ، بغير حق فيحرمه الميراث ، كما لو قتله ظلما من غير تأويل . وهذا : لأن اعتقاده تأويله لا يكون حجة على مورثه العادل ولا على سائر ورثته ، وانما يعتبر ذلك فى حقه خاصة ، يوضحه ، ان تأويل أهل البغى عند انضمام المنعة يعتبر على الوجه الذى يعتبر فى حق أهل الحرب . وتأثير ذلك : فى اسقاط ضمان النفس والبال لا فى حكم التوريث ان لا توارث بين المسلم والكافر ، فكذلك تأويل أهل البغى . اما ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : فيقولان : المقاتلة بين الفئتين بتأويل الدين فيستويان فى الاحكام وان اختلفا فى الآثام كما فى سقوط الضمان ، وكما فى حق أهل الحرب مع المسلمين وكما ان قتل الباغي مورثه بغير حق فقتل الحربى كذلك بغير حق ، ثم لا يتعلق به حرمان الميراث حتى اذا جرح الكافر مورثه ثم اسلم ثم مات من تلك الجراحة ورثه وكما ان اعتقاده لا يكون حجة على العادل فى حكم التوريث فكذلك فى حكم سقوط حقه فى الضمان لا يكون حجة ، وقد ذكر هذا التفصيل السرخسى فى المبسوط (١)

قال الكاسانى فى بدائع الصنائع : (٢) ان الباغي اذا قتل العادل يحرم الميراث عند ابى يوسف ، ووجهه فى ذلك . ان تأويله فاسد الا انه الحق بالصحيح عند وجود المنعة فى حق الدفع لا فى حق الاستحقاق فلا يعتبر فى حق استحقاق الميراث ، وعند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله : انه ان قال قتلته وكنت على حق وانا الآن على حق لا يحرم الميراث ، وان قال قتلته وانا اعلم انى على باطل يحرم . ووجه قولهما : انا نعتبر تأويله فى حق الدفع والاستحقاق لأن سبب استحقاق الميراث هو القرابة وانها موجودة الا ان قتل نفس بغير حق سبب الحرمان فاذا قتله على تأويل الاستحلال ، والمنعة موجودة اعتبرناه فى حق الدفع ، وهو دفع الحرمان فاشبه الضمان ، الا انه اذا قال قتلته وانا اعلم انى على باطل يحرم الميراث ، لأن التأويل الفاسد انما يلحق بالصحيح اذا كان مصرا عليه فاذا لم يصر فلا تأويل له فلا يندفع عنه الضمان ، اما عند ابى يوسف فلا يرث الباغي العادل فى الوجهين .

(١) انظر المبسوط ١٠/١٣٢

(٢) انظر بدائع الصنائع ٩/٤٤٠ ، ٤٤٠ ، ٤٤٠ ، وانظر شرح فتح القدير ٤/٤١٤ ، وانظر

حاشية الشلبى ٤/٢٩٦ .

ثالثا : مذهب الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله في الأم : (١) انه لا يرث العادل مورثه الباغي اذا قتله ولا يرث الباغي مورثه العادل اذا قتله ، وذلك لعدم قوله عليه الصلاة والسلام " ليس لقاتل شيء " ثم ساق الأراء في هذا الموضوع ، وقال : ان الاشبه بمعنى الحديث " القاتل لا يرث " عدم الارث ، فيرثهما غيرهما من ورثتهما فهما قاتلان ولا يستحقان الارث ، ولهذا عنده لو قتله بحق من قصاص أو رجم أو حكم عليه بذلك او شهد عليه لا يرث .

وقالت الحنفية في معرض الرد : (٢) ان حرمان الارث جزاء الجريمة ، ولا جريمة في القتل الواجب او الجائر فلا يحرم ، وقتل الباغي واجب فلا أثم على القاتل بقتله ولا يجب الضمان عليه ، فكذا لا يحرم الارث ، لأن حرمانه من باب العقوبة وكذا الباغي لا يحرم ، لأنه اتلف ما اتلف عن تأويل فاسد ، والفساد منه ملحق بالصحيح اذا انضمت اليه منعة .
رابعا : مذهب المالكية : (٣)

يقول المالكية : اذا قتل العادل مورثه الباغي فانه يرثه ان كان مسلما ، لأنه وان كان عدوا لكنه غير عدوان .
والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر الأم ٢٥٨/٧

(٢) انظر حاشية الشلبي ٢٩٦/٤ ، وانظر تبين الحقائق ٢٩٦/٣

(٣) انظر الشرح الكبير للرد ير على مختصر خليل ٢٦٦/٤

الباب الرابع فى الخواج

يشتمل هذا الباب على شهيد وستة مباحث :

التمهيد : فى استعراض ماكتبه الفقهاء عن الخواج .

واما المباحث فكما يلى :

المبحث الأول : فى تعريف الخواج .

المبحث الثانى : شبه الخواج .

المبحث الثالث : هل يعتبر الخواج بفاة أم لا .

المبحث الرابع : حكم مايقع من الخواج وهم بين أهل المدل

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول : فى حكم ما لوسب الخواج الامام أو غيره

المطلب الثانى : الحكم فيما لواظهر قوم رأى الخواج .

المبحث الخامس : ضمان الخواج ما اتلفوه من الاموال والانفس .

المبحث السادس : قتلى الخواج ابتداءً والاجهاز على جريحهم .

تمهيد لبحث الخوارج

الذى يستعرض ماكتبه الفقهاء عن الخوارج يستبين له ان الغالبية العظمى منهم لا يمدونهم بفاة ، وذلك لسببين : الأول : أن البفاة على ماسبق بيانه عند التعريف بهم " قوم يخرجون عن طاعة الامام ولهم شوكة وذلك استنادا الى تأويل سائغ لا يقطع ببطلانه ، والخوارج الذين انشقوا على على رضى الله عنه بعد التحكيم وافرغوا فيما بعد الى فرق متعددة تلتقى حول مبادئ معينة وتفرق فى أمور فرعية ، وفى وسائل تحقيق تلك المبادئ كان خروجهم أول الأمر خروجاً فردياً بحيث لم يكونوا ذوى شوكة ومنعة ، بدليل ان الامام على كرم الله وجهه امكنه القضاء على معظمهم فى معركة واحدة . ثم . وهذا هو السبب الثانى : انه لم يكن خروجهم مستنداً الى تأويل سائغ ، بل كان انشقاقاً وعصياناً ظاهر البطلان فان الامام على رضى الله عنه حينما رأى منهم شبهات يبدونها ارسل اليهم فقيها عظيماً من فقهاء الصحابة هو عبدالله ابن عباس رضى الله عنهما ، وقد امكنه ان يقطع شبههم وان يظهر بشكل حاسم بطلان اعتراضهم على قبول التحكيم ، وهذا يخرجهم عن كونهم بفاة مجتهدين متأولين الى كونهم عصاة متمردين يستحلون دماء المسلمين واموالهم ونسائهم ليس لهم من دليل يمكن اعتباره على اى نحو ولقد كان هذا يدعونا - وموضوع الرسالة فى البفاة - الى عدم التعرض للكلام عنهم لكن مع تسليم معظم الفقهاء على ماسبق بيانه بانهم غير البفاة الا انا نراهم يستقون معظم احكام البفاة التى اخذوا بها من صنيع على رضى الله عنه مع اصحاب الجمل وصفين وهؤلاء الخوارج ، فكان مسلك الامام على رضى الله عنه مع اولئك الخوارج مصدراً من مصادر احكام البفاة وهذا مبرر كاف للتعرض لهم .

الا انه لما كان شأنهم على ما بيناه من انهم فى رأى معظم الفقهاء غير البفاة اخبرنا الكلام عنهم الى آخر موضوعات الرسالة وجعلنا الحديث عنهم كانه ملحوق بالبحوث الواردة فى صميم موضوعها . وفيما يلى نعرض لأهم المباحث التى تتعلق بهم .

البحث الأول

تعريف الخوارج

هناك تعريف عام اوردّه بعض الفقهاء (١) الذين كتبوا في علم القضاء بصفة خاصة - وهو من علماء الاحناف - ذكر فيه ، ان الخوارج هي : كل فرقة اظهرت رأيا ودعت اليه وقاتلت عليه وصارت لها منعة وشوكة وتميزت بخطة ، وقد علق الدكتور صلاح الدين الناهي على هذا التعريف بقوله : يستفاد من هذا : ان مصطلح الخوارج لا يقصد به ههنا مجرد الفرق الدينية المعروفة التي خرجت على الامام على ونادت بالا حكم الا لله ، وانما يقصد بهذا المصطلح حالة المحاربين في الحرب الداخلية في مصطلح عصرنا ، لكن التعريف الذي توردّه كتب المذاهب المختلفة العامة منها والمتخصصة تعريف فني لوحظ فيه ان يكون جامعاً مانعاً وفيما اطلعت عليه من التعريفات تعريف الحنابلة والحنفية فاقتصرت عليهما ، وسأعرض تلك التعريفات كما وردت في المذهبين .

أولا : تعريف الحنابلة : (٢)

يعرف الحنابلة الخوارج (٣) ، بقولهم : هم الذين يكفرون بالذنوب ويكفرون عثمان وعلياً وطلحة والزبير وكثيراً من الصحابة ويستحلون دماء المسلمين واموالهم الا من خرج معهم .

ثانيا : مذهب الحنفية :

قال في الدر المختار: (٤) الخوارج : قوم لهم منعة خرجوا على الامام بتأويل يرون انه على باطل كفر او معصية توجب قتاله بتأويلهم ويستحلون دماءنا واموالنا ويسبسون نساءنا ويكفرون اصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر روضة القضاة وطريق النجاة للمصنف ٧٦.

(٢) انظر المغني ١٠ / ٥٠ ، وانظر كشف القناع ٦ / ١٣٠

(٣) ذكر الشوكاني في نيل الأوطار ١٨٢ / ٧ ، ان قصة الخوارج وقتلهم كانت بالنهر وان في آخر خلافة علي رضي الله عنه سنة ٣٨ هـ وبعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بدون ثلاثين سنة وقال أيضا : ان من صنف في اخبار الخوارج ، ابو مخيف - واسمه لوط بن يحيى - كتابا لخصه الطبري في تاريخه ، وصنف في اخبارهم ايضا الهيثم بن عدي كتابا ، ومحمد بن قدامة الجوهري احد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا ، وجمع اخبارهم ابو العباس المبرد في كتابه الكامل - لكن بغير اسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي ابو يعلى في الاحكام السلطانية ٥٤ ان الخوارج جمع خارجة ، اي الطائفة الخارجة وهم قوم مبتدعون يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والصياغة ، الا انهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ، سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين . انظر المجموع ٣ / ١٧٥ ، وانظر النيل ١٧٩٧ / ٢٦٢ (٤) انظر الدر المختار ٤ / ٢٦٢

قال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار^(١) : الظاهر ان المراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله تعالى عنه ، لان مناط الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين وذرائعهم بسبب الكفر ان لا تسبى الذراري ابتداءً بدون كفر ، ثم قال : ان الظاهر من كلام الاختيار ان البغاة أعم ، فالمراد بالبغاة ما يشمل الفريقين ، ولذا فسر في البدائع البغاة بالخوارج : لبيان انهم منهم وان كان البغاة اعم وهذا من حيث الاصطلاح ، والا فالبغى والخروج متحققان في كل من الفريقين على السوية ، ولذا قال علي رضي الله عنه اخواننا بفوا علينا وتكفير اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير شرط في مسمى الخوارج ، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضي الله عنه والا فيكفي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه ، والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٢/٤

المبحث الثانى شبه الخوارج

اقتصر فى هذا المقام على ايراد الشبه التى استند اليها الخوارج فى انشقاقهم على الامام على رضى الله عنه والتى افصحوا عنها حينما جاءهم عبد الله بن عباس رضى الله عنهما موفدا من قبل امير المؤمنين على بن ابي طالب رضى الله عنه لمناقشتهم والرد على حججهم لعلمهم يرجعون عن عصيانهم وهذا : لأن تلك المناقشة ثابتة من مصادر عدة فهى تكاد تكون مقطوعا بهما وفيها الكفاية عما سواها مما نقل عنهم من مصادر لا ترقى الى هذه الدرجة ، روى انه لما خرج هؤلاء الناس الى قرية حروراء ارسل اليهم على بن ابي طالب (١) عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، فذهب اليهم فقالوا مرحبا بك يا ابن عباس ماجاء بك ، قال اتيتكم من عند اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم المهاجرين والانصار من عند ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم وصهره وعليهم نزل القرآن ، وهم اعرف بتأويله منكم وليس فيكم منهم احد جئت لأبلغكم ما يقولون ، وابلغهم ماتقولون فانتحى له نفر منهم ، فقال : هاتوا ما نقتم على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه وختنه وأول من آمن به ، قالوا ثلاث ، قال لهم ما هى قالوا : احداهن : انه حكم الرجال فى دين الله ، واما الثانية : فانه قاتل ولم يسب ولم يخنم فان كانوا كفارا فقد حلت لنا نساءهم واموالهم ، وان كانوا مؤمنين فقد حرمت علينا دماؤهم ، قال هذه أخرى ، قالوا : واما الثالثة : فانه محان نفسه من أمير المؤمنين فان لم يكن أمير المؤمنين فانه يكون أمير الكافرين ، قال : هل عندكم شئ غير هذا ، قالوا حسبنا هذا ، قال لهم ، رأييت ان قرأت عليكم من كتاب الله وحدثتكم من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يرد قولكم هذا ترجعون قالوا : اللهم نعم ، فقال لهم : اما قولكم : انه حكم الرجال فى دين الله ، فأنا اقرأ عليكم ، ان قد صير الله حكمه الى الرجال فى ارنب ثمنها ربع درهم قال تعالى " لاتقتلوا الصيد وانتم حرم الى قوله يحكم به ذوا عدل منكم " وقال فى المرأة وزوجها " وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها " انشدكم الله ، احكم الرجال فى حق دمائهم وانفسهم واصلاح ذات بينهم احق ام فى ارنب ثمنها ربع درهم قالوا : اللهم بل فى حق دمائهم واصلاح ذات بينهم ، قال : اخرجت من هذه قالوا اللهم نعم .

(١) انظر المغنى ١٠/٥٣ ، وانظر الام ٧/٢٥٦ ، وانظر بدائع الصنائع ٩/٤٣٩٧ ، وانظر شرح مختصر خليل ٤/٢٦٦ ، وانظر الاحكام السلطانية للمواردى ٥٩

قال : واما قولكم انه قاتل ولم يسب ولم يغمم افتسبون امكم عائشة فتستحلون منها ماتستحلون من غيرها وهى امكم : لئن فعلتم لقد كفرتم ، فان قلت ليست امنا فقد كفرتم قال الله تعالى : " النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه امهاتهم " فانتم بين ضاللتين فأتوا منها بمخرج ، اخرجت من هذه الأخرى قالوا اللهم نعم .

قال : واما قولكم : انه محا نفسه من امير المؤمنين ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية على ان يكتب بينه وبينهم كتابا ، فقال : اكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : والله لو كنا نعلم انك رسول الله ما صدرك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبد الله ، فقال : والله انى لرسول الله وان كذبتمنى ، يا على اكتب محمد بن عبد الله ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم خير من على وقد محا نفسه ولم يكن محوه ذلك محوا من النبوة ، اخرجت من هذه الأخرى قالوا : اللهم نعم ، فرجع منهم الفان وبقي سائرهم فقتلوا على ضاللتهم قتلهم المهاجرون ، والانصار .

نسأل الله الا يزيغ قلوبنا بعد ان هدانا الى الاسلام ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * *

المبحث الثالث

هل يعتبر الخوارج بفاة ام لا

تكاد مذاهب الأئمة الفقهاء تتفق في هذه المسألة وتلحق حكم الخوارج بحكم البفاة ماعدا طائفة من أهل الحديث ترى بان الخوارج كفار مرتدون حكمهم حكم المرتدين ، ونحن نورد في هذه المسألة ما اطلعنا عليه وبالله تعالى التوفيق .
ذهبت الحنابلة والشافعية والحنفية وكثير من أهل الحديث (١) الى ان حكم الخوارج حكم البفاة .

اما الامام مالك رحمه الله : (٢) فيرى استتابتهم فان تابوا والا قتلوا على افسادهم لا على كفرهم . وذهبت طائفة من أهل الحديث : (٣) الى انهم كفار مرتدون حكمهم حكم المرتدين تباح دمائهم واموالهم فان تحيزوا في مكان وكانت لهم شوكة ومنعة صاروا أهل الحرب كسائر الكفار وان كانوا في قبضة الامام استتابهم كاستتابة المرتدين ، فان تابوا والا ضربت اعناقهم ، وكانت اموالهم فينا لا يرثهم ورثتهم المسلمون .

استدل الذين قالوا بأن الخوارج كفار وليسوا ابفاة :

بما رواه ابوسعيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر في النصل فلا يرى شيئا وينظر في القدح فلا يرى شيئا وينظر في النصل فلا يرى شيئا ويتمارى في الفوق ، رواه مالك في موطأه والبخاري في صحيحه وهو حديث صحيح ثابت الاسناد ، وفي لفظ قال : يخرج قوم في آخر الزمان احدث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فاينما لقيتهم فاقتلهم فان قتلهم اجر لمن قتلهم يوم القيامة . رواه البخاري ، وجه الاستدلال بما ذكر : انه كما خرج هذا السهم نقيا خاليا من الدم والفرث لم يتعلق منها بشيء فكذلك خروج هؤلاء من الدين يعني الخوارج ، وهما روى عن ابي امامة رضي الله عنه انه رأى رؤوسا منصوبة على درج مسجد دمشق فقال كلاب النار شرقتلى تحت اديم السماء ، خير

(١) انظر المفنى ٥٠ / ١٠ ، وانظر الانصاف ٣١٣ / ١٠ ، وانظر فتح القدير للكمال ٤ / ٤٠٨ ، ٩

وانظر نيل الاوطار ١٨١ / ٧ ، وانظر الدر المختار ٤ / ٢٦٢

(٢) (٣) انظر المفنى ٥٠ / ١٠ ، وانظر فتح القدير ٤ / ٤٠٨ ، ٤٠٩

قتلى من قتلوه ، ثم قرأ " يوم تبيض وجوه وتسود وجوه " الآية ف قيل له انت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو لم اسمعه الا مرة او مرتين او ثلاثا او اربعا حتى عد سبعا ما حدثكموه قال الترمذى هذا حديث حسن . وعن على رضى الله عنه فى قوله تعالى " قل هل ننبئكم بالا خسرين امالا " قال هم أهل النهروان وعن ابى سعيد رضى الله عنه فى حديث آخر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : هم شر الخلق والخليقة لئن ادركتهم لأقتلنهم قتل عاد ، وقال : لا يجاوز ايمانهم هناجرهم .

قال الامام الشوكانى فى نيل الاوطار : (١) ان من صرح بكفر الخوارج القاضى ابوبكر بن المربى فى شرح الترمذى حيث قال : الصحيح انهم كفار ، لقوله صلى الله عليه وسلم " يمرقون من الدين " ولقوله " لاقتلنهم قتل عاد " وفى لفظ " ثمود " وكل انما هلك بالكفر ولقوله " هم شر الخلق " ولا يوصف بذلك الا الكفار ، ولقوله " انهم ابغض الخلق الى الله تعالى " ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد فى النار ، فكانوا هم احق بالاسم منهم ، ونقل الشوكانى (٢) عن الشيخ تقى الدين السبكى فى فتاويه : قوله : احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم اعلام الصحابة ، لتضمنه تكذيب النبى صلى الله عليه وسلم فى شهادته لهم بالجنة ، ثم قال : واحتج من لم يكفرهم بان الحكم بتكفيرهم يستدعى تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علما قطعيا . قال وفيه نظر : لأننا نعلم تزكية من كفروه علما قطعيا الى حين موته وذلك كاف فى اعتقادنا تكفير من كفرهم ، ويؤيده : حديث " من قال لاخيه يا كافر فقد باء بها احدهما " وفى لفظ لمسلم " من رمى مسلما بالكفر او قال يا عدو الله الا حار عليه " قال : وهؤلاء قد تحقق منهم انهم يرمون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بايمانهم فيجب ان يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصريح فيه بالجهود بعد ان فسروا الكفر بالجهود ، فهذه الاخبار الواردة فى حق هؤلاء تقتضى كفرهم ولولم يقصدوا تزكية من كفروه علما قطعيا ، ولا ينجيهم اعتقاد الاسلام اجمالا والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينجى الساجد للصنم ذلك .

(٢) انظر نيل الاوطار ١٩٠/٧

(١) انظر نيل الاوطار ١٨٩/٧

قال الحافظ بن حجر رحمه الله كما ذكر ذلك الشوكاني نقلا عنه : (١) ومن جنح الى بعض هذا المحب الطبري في تهذيبه فقال : بعد ان سرد احاديث الباب فيه الرد على قول من قال ، لا يخرج أحد من الاسلام من أهل القبلة بمجرد استحقاقه حكمه الا بقصد الخروج منه عالما فانه مبطل لقوله في الحديث " يقولون الحق ويقرؤون القرآن ويمرقون من الاسلام ولا يتعلقون منه بشيء " ومن المعلوم انهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين واموالهم الا الخطأ منهم فيما تأولوه من أى القرآن على غير المراد منه . ويؤيد القول بالكفر : ما تقدم من الأمر بقتالهم وقتلهم ، مع ما ثبت من حديث ابن مسعود رضى الله عنهما " انه لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث " (٢) وفيه التارك لدينه المفارق للجماعة . قال القرطبي كما ذكر ذلك الشوكاني نقلا عنه : مانصه : قال القرطبي في المفهم ويؤيد القول بتكفيرهم ، مافى الاحاديث من انهم خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرمية لسرعته ، وقوة راميهِ بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء وقد اشار الى ذلك بقوله " سبق الفرث والدم " . وحكى في الفتح عن صاحب الشفاء ، مانصه : وكذا نقطع بكفر من قال قولا يتوصل به الى تضليل الأمة او تكفير الصحابه ، ذكر ذلك الشوكاني رحمه الله تعالى .

ادلة من قال بان الخوارج بغاة :

استدل الذين قالوا بان الخوارج بغاة وهم الحنابلة والحنفية والشافعية وكثير من أهل الحديث بما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم " يتماهى فى الفوق " لهذا يدل على انه لم يكفرهم ، لأنهم علقوا من الاسلام بشيء بحيث يشك فى خروجهم منه ، ذكر هذا الاستدلال ابن قدامة رحمه الله فى المغنى (٣) نقلا عن ابن عبد البر ، وما روى عن على رضى الله عنه انه لما قاتل أهل النهر قال لاصحابه لا تبدؤوهم بالقتال وبعث اليهم ، اقيدونا بمعد الله بن خباب قالوا كلنا قتله فحينئذ استحل قتالهم ، لاقرارهم على انفسهم بما يوجب قتلهم ، وذكر ابن عبد البر عن على رضى الله عنه انه سئل عن أهل النهر اكفارهم قال : من الكفر فروا قيل فمناقون قال : ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلا ، قيل فما هم : قال هم قوم اصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا وسفوا علينا وقاتلونا فقاتلناهم ولما جرحه ابن ملجم قال للحسن احسنوا اساره

(١) انظر الشوكاني ١٩٠/٧ (٢) قد تقدم تخريج هذا الحديث سابقا .

(٣) انظر المغنى ٥١/١٠

فان عشت فانا ولى دمي ، وان مت فضربة كضرتي ، وهذا : رأى عربين عبدالعزیز
وكثير من العلماء ، ومن الادلة التي تدل على ان الخوارج بفاة وليسوا كفارا
حديث كثير الحضرمي (١) قال : دخلت مسجد الكوفة من قبل ابواب كندة فاذا
نفر خمسة يشتمون عليا رضى الله عنه وفيهم رجل عليه برنس يقول : اعاهد الله
لاقتله فتعلقت به وتفرقت اصحابه عنه فاتيت به عليا رضى الله عنه فقلت اني سمعت
هذا يعاهد الله ليقتلك قال : أفأقتله ولم يقتلني قلت فانه قد شتمك قال
فاشتمه ان شئت أو دعه ، ففي هذا دليل ان مالم يكن للخارجين منعة لانقتلهم
وانهم ليسوا بكفار لا يشتم على ولا يقتله الا اذا استحل قتل مسلم من غير تأويل
فمن استحل قتل مسلم من غير تأويل فهو كافر والخوارج يستحلون القتل بتأويلهم
الباطل . وما يدل على عدم تكفيرهم : ما ذكره محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة
حيث قال : بلغنا عن علي رضى الله عنه انه بينما هو يخطب يوم الجمعة ان حكمت (٢)
الخوارج من ناحية المسجد فقال علي رضى الله عنه كلمة حق اريد بها باطل ،
لن نمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ، ولن نمنعكم الفيء ما دامست
ايديكم مع ايدينا ، ولن نقاتلكم حتى تقاتلونا ثم اخذ في خطبته ، وفيه دليل :
ان الخوارج اذا قاتلوا الكفار مع أهل المدل يستحقون من الغنيمة مثل ما يستحقه
غيرهم من المسلمين ، وانه لا يميز بالتمريض بالشم ، لأن نسبته الى الكفر شتم عرضوا
به ولم يصرحوا .

قال ابن المنذر : (٣) لا اعلم احدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم ، قال الكمال
بعد ما نقل قول ابن المنذر هذا : مانصه : وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء ،
نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم
المجتهدون بل من غيرهم ، ولا عبرة بغير الفقهاء ، والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا
وابن المنذر اعرف بنقل مذاهب المجتهدين .

قال في كشف القناع : (٤) الخوارج فسقة باعتقادهم الفاسد ، ونقل عن المبدع
انه تتعين استتابتهم فان تابوا والا قتلوا على افسادهم لا على كفرهم .

قال الشوكاني رحمه الله : (٥) وذهب اكثر أهل الاصول من أهل السنة الى ان
الخوارج فساد ، وان حكم الاسلام يجرى عليهم لم تلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على
اركان الاسلام ، وانما فسقوا بتكفير المسلمين مستندين الى تأويل فاسد ، وجرحهم ذلك

(١) انظر فتح القدير ٤٠٩/٤

(٢) قوله حكمت الخوارج هو نداءهم بقولهم الحكم لله ، وكانوا يتكلمون بذلك اذا اخذ
في خطبته ليشوشوا خاطره ويقصدون بذلك نسبته الى الكفر لرضاه بالتحكيم في صغين

انظر فتح القدير ٤٠٩/٤

(٣) انظر فتح القدير ٤٠٩/٤ ، وانظر ابن عابد بن ٢٦٢/٤

(٤) انظر كشف القناع ١٣٠/٦ (٥) انظر نيل الاوطار ١٩٠/٢ ، ١٩١

الى استباحة دماء مخالفيهم واموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك .
ونقل الشوكاني عن الخطابي مانصه : اجمع علماء المسلمين على ان الخوارج صرغ
ضلاتهم فرقة من فرق المسلمين واجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم ، وانهم لا يكفرون
ماداموا متمسكين باصل الاسلام .

ونقل عن القاضي عياض ايضا مانصه : كانت هذه المسألة ان تكون اشد اشكالا
عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبدالحق الامام ابا المعالي عنها
فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة واخراج مسلم عنها عظيم في الدين ، قال
وقد توقف القاضي ابو بكر الباقلاني قال : ولم يصرح القوم بالكفر وانما قالوا
اقوالا تؤدي الى الكفر .

ونقل الشوكاني عن الفزالي في كتاب التفرقة بين الايمان والزندقة مانصه : الذي ينبغي
الاحتراز عن التكفير ما وجد اليه سبيلا ، فان استباحة دماء المسلمين المقربين
بالتوحيد خطأ ، والخطأ في ترك الف كافر في الحياة اهلون من الخطأ في سفك
دم مسلم واحد .

ونقل ايضا عن ابن بطال : (١) قال : ذهب جمهور العلماء الى ان الخوارج غير
خارجين عن جملة المسلمين قال : وقد سئل على رضى الله عنه عن أهل النهروان
هل كفروا فقال من الكفر فروا .

قال الحافظ بن حجر : وهذا ان ثبت عن علي حمل على انه لم يكن اطلع على
معتقدهم الذي اوجب تكفيرهم عند من كفرهم .
قال القرطبي في المفهم : والقول بتكفيرهم اظهر في الحديث ، قال : فعلى القول
بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتغنم اموالهم ، وهو قول طائفة من أهل الحديث فسي
اموال الخوارج ، وعلى القول بعدم تكفيرهم : يسلك بهم مسلك أهل البغي اذا
شقوا العصا ونصبوا الحرب قال : وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة
شيئا ، وكل هذه الاقوال ذكرها الشوكاني نقلا عنهم ، والله تعالى الموفق الى الصواب .
نفى الفرق بين البغاة والخوارج انما هو قول طائفة من أهل العلم :

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في فتاويه : (٢) مانصه : نفى الفرق بين البغاة
والخوارج انما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب ابي حنيفة والشافعي

واحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين فى قتال أهل البغى ، فانهم قد يجعلون قتال أبى بكر رضى الله عنه لمانعى الزكاة ، و قتال على الخوارج ، و قتاله لأهل الجمل وصفين ، الى غير ذلك من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البغى ، ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة لا يجوز ان يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل مجتهدون : اما مصيئون ، واما مخطئون ، وذنوبهم مغفورة لهم ، ويطلقون القول بان البغاة ليسوا فاسقا . فاذا جمل هؤلاء وأولئك سواء لزم ان تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقيين على العدالة سواء ، ولهذا : قال طائفة بفسق البغاة ، ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة .

واما جمهور أهل العلم : (١) فيفترقون بين الخوارج المارقين ، وبين أهل الجمل وصفين ، وغير أهل الجمل وصفين ، ممن يعد من البغاة المتأولين ، وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم من اصحاب مالك وأحمد والشافعى وغيرهم . وذلك : انه قد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق . وهذا الحديث : يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة ويبين ان المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك ، فان طائفة على أولى بالحق من طائفة معاوية . وقال فى حق الخوارج المارقين : يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قرائتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فان فى قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة . وفى لفظ : لو يعلم الذى يقاتلونهم ماله على لسان نبهم لملكوا عن العمل .

وقد روى مسلم احاديثهم فى الصحيح من عشرة اوجه : وروى هذا البخارى من غير وجه ورواه أهل السنن والسانيد ، وهى مستفيضة عن النبى صلى الله عليه وسلم متلقاه بالقبول ، اجمع عليها علماء الأمة من الصحابة ومن اتبعهم ، واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج ، واما أهل الجمل وصفين : فكانت منهم طائفة قاتلت من هذا الجانب ، واكثر اكابر الصحابة لم يقاتلوا لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب .

واستدل التاركون للقتال : (١)

بالنصوص الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة، وبينوا ان هذا قتال فتنة، وكان على رضى الله عنه مسرورا لقتال الخوارج، ويروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بقتالهم . واما قتال صفين : فذكر انه ليس معه فيه نص وانما هو رأى رأى، وكان احيانا يحمد من لم يبر القتال . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحسن ، ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ، فقد مدح الحسن واثنى عليه باصلاح الله به بين الطائفتين اصحاب على واصحاب معاوية . وهذا يبين ان ترك القتال كان احسن ، وانه لم يكن القتال واجبا ولا مستحبا ، وقد ثبت عنه انه أمر به وحض عليه ، فكيف يسوى بين ما أمر به وحض عليه ، وبين ما مدح تاركه واثنى عليه ، فمن سوى بين (٢) قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجمال وصفين ، وبين قتال ذى الخويصرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين والحرورية المعتدين كان قولهم من جنس اقوال اهل الجهل والظلم المبين ، ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمعتزلة الذين يكفرون او يفسقون المتقاتلين بالجمال وصفين ، كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين . فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين ، مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المتقاتلين بالجمال وصفين والامساك عما شجر بينهم فكيف نسبة هذا بهذا ، وايضا : فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الخوارج قبل ان يقاتلوا . واما أهل البغى : فان الله تعالى قال فيهم " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما " الآية فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء ، فالقتال ابتداء ليس مأمورا به ، ولكن اذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ، ثم ان بغت الواحدة قوتلت ، ولهذا قال من قال من الفقهاء ان البغاة لا يبتدؤون بقتالهم حتى يقاتلوا .

واما الخوارج : (٣)

فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم ، اينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة ، وقال : " لئن ادركتهم لأقتلنهم قتل عاد " وكذلك مانعوا الزكاة : فان الصديق والصحابة ابتدؤوا قتالهم ، قال الصديق ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه

وهم يقاتلون اذا امتنعوا عن اداء الواجبات وان اقروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعهما وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن احمد كالروايتين عنه في تكفير الخوارج . واما أهل البغى المجرد ، فلا يكفرون باتفاق ائمة الدين ، فان القرآن قد نص على ايمانهم واخوتهم مع وجود الاقتتال والبغى . أ - ه .

ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال (١) فطائفة سبب السلف ولمنتهم ، لاعتقادهم انهم فعلوا ذنوبا ، وان من فعلها يستحق اللعنة بل قد يفسقونهم او يكفرونهم ، كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن ابي طالب وعثمان بن عفان ومن تولاهما ، ولعنوهم وسبواهم واستحلوا قتالهم ، وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز هناجرهم يحرقون من الاسلام كما يصرق السهم من الرمية . وقال صلى الله عليه وسلم " تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها اولى الطائفتين لأجل الحق " وهؤلاء هم المارقة الذين مرقوا على امير المؤمنين على بن ابي طالب رضى الله عنه ، وكفروا كل من تولاه وكان المؤمنون قد افترقوا فرقتين : فرقة مع على ، وفرقة مع معاوية ، فقاتل هؤلاء عليا واصحابه ، فوقع الأمر كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما ثبت عنه ايضا في الصحيح انه قال عن الحسن ابنه " ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين " فاصلح الله به بين شيعة على وشيعة معاوية واثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصلح الذي كان على يديه وسماه سيذا بذلك ، لأجل ان مافعله الحسن يحبه الله ورسوله ويرضاه الله ورسوله . ولو كان الاقتتال الذي حصل بين المسلمين هو الذي امر الله به ورسوله لم يكن الأمر كذلك بل يكون الحسن قد ترك الواجب ، او الأحب الى الله ، وهذا النص الصحيح الصريح يبين ان مافعله الحسن محمود مرضى لله ورسوله (٢) ، وقد ثبت في الصحيح : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع اسامة بن زيد ويقول : " اللهم اني احبهما واحب من يحبهما " وهذا ايضا مما ظهر فيه محبته ودعوته صلى الله عليه وسلم فانهما كانا اشد الناس رغبة في الأمر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم به الحسن ، وأشد الناس

كراهة لما يخالفه وهذا يبين ان القتلى من أهل صفين لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج المارقين الذين امر بقتالهم ، وهؤلاء مدح الصلح بينهم ولم يأمر بقتالهم ، ولهذا كانت الصحابة والأئمة متفقين على قتال الخوارج المارقين ، وظهر من على رضى الله عنه السرور بقتالهم ، ومن رواية عن النسبى صلى الله عليه وسلم بقتالهم ، ما قد ظهر عنه . واما قتال الصحابة (١) ، فلم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه أثر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه الكآبة وتمنى ان لا يقع وشكر بعض الصحابة ، وبراُ الفريقين من الكفر والتناق ، واجاز الترحم على قتلى الطائفتين ، وامثال ذلك من الأمور التى يعرف بها اتفاق على وغيره من الصحابة على ان كل واحدة من الطائفتين مؤمنة ، وقد شهد القرآن بأن اقتتال الطائفتين لا يخرجهم عن الايمان ، وقد ذكر ذلك . والله اعلم بالصواب .

قال الشيخ تقى الدين رحمه الله (٢) يفرق جمهور العلماء بين الخوارج والبغاة المتأولين ، وهو المعروف عن الصحابة رضى الله عنهم ، وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين ونصوص اكثر الأئمة واتباعهم .

هذا ما تيسر لى اثباته فى هذا البحث . والله تعالى الموفق وهو الهادى الى سواء السبيل .

* * *

المبحث الرابع

حكم ما يقع من الخواج وهم بين أهل العدل

يشتمل هذا المبحث على مطلبين رئيسيين :

المطلب الأول : في حكم ما لوسب الخواج الامام أو غيره من أهل العدل
أو عرضوا بالسب .

المطلب الثاني : الحكم فيما لو اظهر قوم رأى الخواج .

المطلب الأول

حكم ما لوسب الخوارج الامام أو غيره من أهل العدل أو عرضوا بالسب

نورد في هذا المطلب أقوال السادة الفقهاء رحمهم الله تعالى مع ذكر أدلتهم ، والله الموفق .

أولا : مذهب الحنابلة : (١)

يقول الحنابلة : ان سب الخوارج الامام أو غيره من أهل العدل : عزروا لأنهم ارتكبوا محرما لاحد فيه ولا كفارة فشرع التعزير فيه . وان عرضوا بالسب ففي تعزيرهم وجهان : احدهما : يعزرون ، كيلا يصرحوا به ، ويخرقوا الهيبة والثاني : لا يعزرون ، لما روى عن علي رضي الله عنه انه كان في صلاة الفجر فناداه رجل من الخوارج " لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين " (٢) فاجابه على رضي الله عنه " فاصبر ان وعد الله حق " (٣) ولم يعزره . وقد رجح صاحب الانصاف : (٤) القول بتعزير من عرغى بالسب ، وقال انه هو الصواب .

لكن ذكر صاحب الفروع : (٥) ان قول المذهب ان صرحوا بسب الامام عزهم ظاهره عدم التعزير بالتعريض ، وعلى كل فان الانصاف من الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي وقوله الفصل في ذلك ، والله من وراء القصد .
ثانيا : مذهب الشافعية : (٦)

يقول الشافعية : ان سبوا الامام أو غيره من أهل العدل - عزروا ، وان عرضوا بالسب : عن طريق الكناية او النكته او الفكاهة ففيه وجهان :
احدهما : لا يعزرون ، لأن عليا رضي الله عنه سمع رجلا خلفه في صلاة الفجر يقول " لئن اشركت ليحبطن عملك " ورفع بها صوته تعريضا له بذلك ، فاجابه على رضي الله عنه " فاصبر ان وعد الله حق ولا يستخفك الذين لا يوقنون " ولم يعزره ، ولأن التعريض يحتمل السب وغيره ، ولأن عليا رضي الله عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لاحكم الا لله ورسوله ، وعرغى بتخطئته في الحكم فقال : كلمة حق اريد بها باطل لكم علينا ثلاث لانمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم

(١) انظر المغني ١٠/٥٨ وانظر الكافي ٣/١٥٤ (٢) سورة الزمر : آية ٦٩

(٣) سورة الروم : آية ٦٠ (٤) انظر الانصاف ١٠/٣٢٢

(٥) انظر الفروع ٦/١٥٩

(٦) انظر المجموع ١٧/٥٤٢ ، ٥٤٦ ، وانظر مغني المحتاج ٤/١٢٤ ، وانظر نهاية

المحتاج ٧/٤٠٤ .

الله ، ولا نمنعكم الفيء ما دامت ايديكم معنا ، ولا نبذوكم بقتال ، فجعل حكمهم حكم أهل العدل ، ومحل عدم التعرض لهم ، اذا لم يتضرر أهل العدل بهم فان تضرروا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر .

والقول الثاني : يعززون ، لأنه اذا لم يعززههم بالتعريض بالسب ارتقوا الى التصريح بالسب والى اعظم منه ، وخرقوا الهيبة ، فظهر من هذا : ان قول صاحب الانصاف الذى ذكرته سابقا عند التعرض لمذهب الحنابلة هو الصحيح لأنه نظر الى نتيجة هذا السب فلأجل ذلك قال بان القول بالتميز هو الصواب وذلك فيما لو عرض الخوارج بسب الامام . والله الموفق الى الصواب .

ثالثا : مذهب الحنفية :

قال الكمال فى الفتح : ^(١) ان عليا رضى الله عنه ما كان يعاقب على سبه أو على نية قتله ، فقد روى محمد بن الحسن الشيبانى صاحب ابى حنيفة عن الحضرمى انه قال : دخلت مسجد الكوفة من قبل ابواب كنده فاذا نفر خمسة يشتمون عليا رضى الله عنه وفيه رجل عليه برنس يقول اعاهد الله لأقتلنه فتعلقت به وتفرقت اصحابه عنه فاتيت به عليا رضى الله عنه فقلت انى سمعت هذا يعاهد الله ليقتلنك فقال له : ادن ويحك من انت فقال انا سوار المنقرى ، فقال على رضى الله عنه خل عنه فقلت اخلى عنه وقد عاهد الله ليقتلنك ، قال على افاقتله ولم يقتلنى قلت فانه قد شتمك قال فاشتمه ان شئت أو دعه ، ولقد قال للخوارج الذين كانوا يدبرون قتله وهو يعلم لن نمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ، ولن نمنعكم الفيء ما دامت ايديكم معنا ، ولن نقاتلكم حتى تقتلونا ، وفى هذا دليل على انه لا يحل للامام ان يقتلهم حتى يقاتلوا .

* * *

(١) انظر فتح القدير للكمال ١٧٢/٤

كبيرة حبط عمله وخلد في النار، وان دار الامام صارت بظهور الكبائر فيها دار
كفر واباحة، فلذلك طعنوا في الأئمة وتجنبوا الجمعة والجماعة .
وذكر صاحب المجموع : (١) الأدلة على ذلك فقال : أ - ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يتعرض للمنافقين الذين كانوا معه في المدينة فلأن لا يتعرض لأهل البغي
وهم من المسلمين أولى . ب - ان عاملا لعمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه كتب
اليه ان قوما يرون رأى الخوارج يسبونك فقال اذا سبونى سبوهم، واذا حملوا
السلاح فاحملوا السلاح، واذا ضربوا فاضربوهم .
وقال الرملى في نهاية المحتاج : (٢) ان تضرر أهل العدل بهم تعرضنا لهم الى
زوال الضرر، فاذا قاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا فقطاع طريق (خلافا للبلقينى فقد
قال بأنهم بغاة) فلو قتلوا : لم يتحتم قتل القاتل منهم ، لأنهم لم يقصدوا
اخافة الطريق ، فان قصدوا اخافة الطريق تحتم .
هذا : واننى لم اعثر على رأى للمالكية والحنفية في هذا الموضوع ، والكمال المطلق
لله تعالى وحده .

* * *

(١) انظر المجموع ١٧/٥٤٢، ٥٤٦ (٢) انظر نهاية المحتاج ٧/٤٠٤

المبحث الخامس

ضمان الخوارج ما اتلفوه من الاموال والانفس

قالت الحنابلة والشافعية: (١) ان حكم الخوارج في ضمان النفس والمال والحد حكم أهل العدل، لأن ابن ملجم لما جرح عليا رضي الله عنه، فقال: اطعموه واسقوه واحبسوه فان عشت فانا ولي دمي، اغفوا ان شئت وان شئت استقدت، وان مت اقتلوه ولا تثلوا به.

وقال الامام سحنون في المدونة الكبرى: (٢) ان الدماء موضوعة عنهم، واما الاموال فان وجدوا شيئا عندهم بعينه اخذوه والا لم يتبعوا بشيء من ذلك وان كانت لهم الاموال، لأنهم انما استهلكوها على التأويل. فان قتل الخوارج احدا فهل يتحتم قتله أم لا:

ذكر صاحب الكافي وصاحب المجموع: (٣) وجهان في ذلك: احدهما: يتحتم

قتله، لأنه قتل بأشهار السلاح في فير المعركة فتحتم قتله كقاطع الطريق:

والثاني: لا يتحتم القصاص اذا قتلوا مسلما، لقول علي رضي الله عنه "وان شئت عفوت" ولأنه لم يقصد بذلك اخافة الطريق وأخذ الأموال فاشبه من قتل رجلا منفردا. لوبعث لهم الامام واليا فقتلوه فهل يجب عليه القصاص:

ان بعث الامام واليا للخوارج فقتلوه وجب عليه القصاص، لأن عليا رضي الله

عنه بعث عبد الله بن خباب رضي الله عنه الى أهل النهروان واليا فقتلوه فبعث

اليهم ان ادفعوا الينا قاتله لنقتله به، قالوا: كلنا قتله، قال: فاستسلموا نحكم

عليكم قالوا لا، فسار اليهم فقاتلهم فاصاب اكثرهم (٤) كذا ما صرح به صاحب المجموع (٥)

رحمه الله تعالى، ولكن الامام الشافعي رحمه الله قيد وجوب القصاص عليهم قبل ان

ينصبوا لانفسهم اماما، أو يظهرها حكما مخالفا لحكم الاسلام، فقال مانصه: (٦) لو قتلوا

واليهم او غيره من قبل ان ينصبوا اماما أو يظهرها حكما مخالفا لحكم الامام كان

عليهم في ذلك القصاص، ثم ذكر قصة قتل عبد الله بن خباب رضي الله عنه على ايدي

الخوارج. والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) انظر المغني ٥٨/١٠، وانظر الكافي ١٥٣/٣، وانظر المجموع ٥٤٢/٧،

(٢) انظر المدونة الكبرى ٤٨/٣ (٣) انظر الكافي ١٥٣/٣، وانظر المجموع ٥٤٢/٧

(٤) وقصة عبد الله بن خباب هذه اوردتها بتفاصيلها ابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة ٦١/١

(٥) انظر المجموع ٥٤٢/١٧ (٦) انظر الأم للشافعي ٢٥٧/٧

المبحث السادس

قتل الخوارج ابتداءً والاهواز على جريحهم

قال ابن قدامة رحمه الله في المغنى: (١) مانعه: ان الخوارج يجوز قتلهم ابتداءً والاهواز على جريحهم وهو الصحيح انشاء الله، والادلة على ذلك:

امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم، ووعد به الثواب لمن قتلهم، فان علياً رضي الله عنه قال: لولا ان ينظروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم، ولأن بدعتهم وسوء فعلهم يقتضى حل دمائهم بدليل: ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من عظم ذنبهم وانهم شر الخلق والخليقة، وانهم يعرقون من الدين، وانهم كلاب النار وحشهم على قتلهم، واخباره بانه لو ادركهم لقتلهم قتل عاد. فلا يجوز الحاقهم بمن أمر النبي صلى الله عليه وسلم عن قتالهم ولا بدعة فيهم.

قال المرداوى في الانصاف: (٢) ان الخوارج كفار كالمرتدين، فيجوز قتلهم ابتداءً وقتل اسيرهم واتباع مدبرهم، ومن قدر عليه منهم استتيب فان تاب والا قتل، وقال بانه هو الصواب. وقد سبق ذكر اقوال الفقهاء رحمهم الله تعالى بالنسبة للخوارج هل هم كفار كالمرتدين أم يعتبرون من أهل البغى، والله تعالى أعلم بالصواب.

هذا: واننى قد تطرقت الى المواضيع المهمة بالنسبة للخوارج والتي لها علاقة بموضوع الرسالة، وبقيت فقرات اخرى لم أتطرق لبحثها ونقاشها مثل، تنفيذ احكامهم وحكم قتلاهم، واستعانة أهل العدل على قتالهم بالبغاة والذميين، واقوال الأئمة رحمهم الله تعالى في المبتدعين، وحكم من يستحل دماء المسلمين وأموالهم وحكم قتل جريحهم ومدبرهم واسيرهم، الى غير ذلك من الفقرات، وهى مهمة جداً فى نظرى ولكن موضوع الرسالة يتعلق بأحكام البغى والبغاة، فاذا تطرقت لموضوع الخوارج بأسهاب اخذت منى الجزء الأكبر من الرسالة، وفى نظرى ان موضوع الخوارج يحتاج الى رسالة خاصة لما له من الأهمية فى ابواب الفقه الاسلامى بصفة عامة وكتب الحديث بصفة خاصة، وأرجوا المولى القدير ان اكون قد وفقت فى بحثى هذا المتواضع، وان ينفع بها الجميع انه سميع مجيب، والحمد لله أولاً وآخراً.

خاتمة

بعد الانتهاء من تفاصيل الرسالة وجزئياتها المهمة المتعلقة باحكام البغى والبغاة فى الشريعة الاسلامية توصلت الى النتائج التالية :

أولا : ان الشريعة الاسلامية متمثلة فى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم هى خير ما يستعان بهما فى تحقيق الأمن والسلامة لجميع العالم الاسلامى .

ثانيا : ان كلام الأئمة الفقهاء له الجانب الكبير من الأهمية فى بيان جزئيات الشريعة الاسلامية وبيان خلفياتها التى مازالت ولا تزال تقع يوما بعد يوم ما يجعلنا نشخص بابصارنا دوما الى الاستفادة من كتبهم وتصانيفهم التى مضى على بعضها عدة قرون ، ما يجعلنا نزداد يقينا بان الشريعة الاسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

ثالثا : عرفنا من خلال بحثنا عن الامامة وذلك فى مقدمة الرسالة ، ان هذا المنصب هو أكبر منصب فى نظام الدولة فى الاسلام ، وان الاسلام اعتنى بنصب الامام اعتناء بالغاء ، لأن فى صلاح الأمة وفى فسادها فسادها ، والناس على دين ملوكهم ، وكأن من نتيجة هذا الاعتناء البالغ من جانب الشارع بالامام ونصبه : دفع مفسدة البغاة والخارجين ، ومن تمعن فى بحثى الخاص بالامامة فى المقدمة علم ذلك علم اليقين ، وليس الخبر كالميان .

رابعا : تطرقت فى الباب الاول من ابواب الرسالة عن الخارجين على الامام واقسامهم ومهدت لهذا الموضوع بتمهيد يتعلق بحكم الخروج على الامام لكسى ابين للقارئ ان جريمة البغى جريمة شنعاء متوعد بها من جانب الشرع بوعيد عظيم اذ ان من نتائجه تفريق وحدة المسلمين وتضامنهم ، وعرقلة مسيرة الحياة نحو الافضل والأكمل ، وتظهر آثار ذلك فى سفك دماء الابرياء ، وقتل المزل والأمين من المسلمين ما لا يرضاه شرع ولا عقل .

خامسا : ذكرت فى الباب الثانى من الرسالة تعريفات الفقهاء واللغويين للبغى هذا بالاضافة الى ذكر الآيات القرآنية الكريمة التى تشتمل على لفظ البغى وذلك فى عدة سور من القرآن الكريم ، لكى ابين للقارئ الكريم من خلال ذلك اتجاهات اللغويين والفقهاء فى هذه اللفظة التى تعتبر سهلة الاداء ولكنها عظيمة المعنى .

فهى تعنى الخروج والعصيان ومجاوزة الحد ، ويكفى القارئ هذه المعانى اذا هو ادرك نتائجها وماتسببه من آلام للفرد والمجتمع . واما الآيات التى وردت فى القرآن الكريم وفيها ذكر لفظ البغى فحدث ولا حرج فالله عز وجل تكلم بهذه الآيات ونطق بها كما هى بحروفها المثبتة فى القرآن الكريم ما يجعلنا نزن هذه الكلمة بميزان الفكر والمنطق ونحسب لها الف حساب فالبعد عن معانيها بعد عن الحق ونفور منه ، ومن بعد عن الحق ونفر فكانما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق . فالويل ثم الويل لمن ينهج منهج البغاة والمنحرفين . والقرآن ارشدنا الى ان نأخذ الحق من البغاة والمفسدين ، لكى نقيم معالم الدين قال تعالى : " والذين اذا اصابهم البغى هم يثثثرون " .

سادسا : تطرقت فى الباب الثالث عن بيان الاحكام التفصيلية والجزئية والخلفيات التى تنبئ عن بعد نظر الاسلام الى المواضيع الذات الأهمية فى الحياة العامة والخاصة ، مما يجعل طالب العلم دوما على اتصال بما بينه الفقهاء والباحثون هذا : بالاضافة الى ظهور الشريعة الاسلامية وتفوقها على جميع القوانين الوضعية ومن خلال هذا الباب يرى القارئ مدى عدالة الاسلام ونظرته الى الاحوال بمنظار الحق والعدل ليس فيها مجاملة ولا ميل للأشخاص ولا الأهواء ولا فُرابة فى ذلك ، فالشريعة الاسلامية كاملة فى ناقصة ، وعادلة فى جائرة ، تسعى الى تحقيق الأمن والرخاء للبشر جميعا ، ليست شريعة اغراض وأهواء ، بل هى شريعة سماوية عادلة ، فياحبذا لو نظر أهل القانون الى الشريعة بمنظار الحق والعدل واستعملوا فكرهم ومنطقهم لعرفوا الفرق الكبير بين الوضعين : وضع الهى سماوى كامل ، بجانب وضع بشرى ممزق ، تمزقه الأهواء والنزعات .

سابعا : تطرقت فى الباب الرابع عن احكام الخوارج وبيان شبههم لما بين موضوع البغاة والخوارج من اتصال وثيق فكلاهما تشعب بفكرة الخروج والعصيان ومجاوزة الحد ، نسأل الله تعالى العافية فى الدين والدنيا ، وان يجعلنا واخواننا المسلمين فى منأى عن البغاة والمفسدين انه سميع مجيب .

ثامنا : قد بينا خلال بحثنا عن احكام البغى والبغاة ، ان خروج البغاة مبنى على تأويل سائغ وهو من باب الخطأ فى الاجتهاد ، لذا فانه روى هذا الجانب فى الشريعة الاسلامية على ماتقدم بيانه فى مواضيع الرسالة مما يحقق التوازن الكامل بالنسبة للمجتمع الاسلامى فيجانب الحزم الشديد لاجل الحفاظ

على وحدة الجماعة الاسلامية" ، نرى الاقتصار فى تحقيق هذا القصد على ماتقتضيه
الضرورة لايزاد على ذلك ، ويؤخذ بعين الاعتبار الاخوة الاسلامية ، ولو اتبع
هذا المسلك فى الدول الاسلامية لما استشرت الفتن ، ولما انفك عقد المسلمين .
وفى الختام : أسأل المولى العلى القدير ان يوفق ولاية أمورنا الى تطبيق الشريعة
الاسلامية ففيها الخير كله ، وصدق الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال " تركتكم
على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك " هذا ما استطعت
ان أقدمه لمكتبتنا الاسلامية العامة راجيا من الله عز وجل ان يكون هذا
البحث مقدمة لبحاث أخرى تعود بالخير العميم على كل طالب علم .

واننى ابتهل الى الله عز وجل ان يجعل عملى هذا صدقة جارية لى فى
حياتى وبعد مماتى ، والله عز وجل هو وحده المطلع على السرائر .

وصلى الله على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وآخر دعوانا ان الحمد
لله رب العالمين .

ثبت المراجع

أولا : كتب التفسير :

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	حجة الاسلام / الامام ابى بكر احمد بن على الرازى الجصاص تحقيق محمد الصادق قمحاوى	احكام القرآن	مطبعة دار المصحف بالقاهرة
٢	ابوجعفر / محمد بن جرير الطبرى	جامع البيان عن تأويل آى القرآن .	الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م مطبعة الحلبي بمصر
٣	ابوالفضل / شهاب الدين محمود الالوسى البغدادى ،	روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع الشاقى .	ادارة الطباعة المنيرية بمصر
٤	ابوبكر / محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى . تحقيق على محمد البجاوى	احكام القرآن	الطبعة الثانية مطبعة الحلبي

ثانيا : كتب الحديث :

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	الامام / احمد بن على بن حجر المسقلانى .	فتح البارى بشرح صحيح الامام ابى عبد الله محمد ابن اسماعيل البخارى	المطبعة السلفية
٢	أحمد بن محمد بن ابى بكر بن عبد الملك ابن احمد بن محمد بن محمد بن الحسين ابن على القسطلانى القاهرى الشافعى	ارشاد السارى	
٣	الامام المجتهد / محمد بن على بن محمد الشوكانى	نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد المختار .	مطبعة الحلبي بمصر الطبعة الاخيرة

ثالثا : كتب تخريج الاحاديث :

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	شيخ الاسلام ابي الفضل شهاب الدين احمد بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني	تلخيص الخبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير	شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة (سلسلة مطبوعات كتب السنة النبوية)
٢	احمد بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني / السابق ذكره	الدراية في تخريج احاديث الهداية	مطبعة الفجالة الجديدة (سلسلة مطبوعات كتب السنة النبوية)
٣	العلامة / جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيعلى	نصب الراية لاجاديت الهداية مع حاشيته النفيسة (بغية اللمعى في تخريج الزيعلى)	الناشر - المكتبة الاسلامية لرياض الشيخ .
٤	الامام الحافظ خاد م السنة وقامع البدعة / جلال الدين عبد الرحمن ابن ابي بكر السيوطى	الجامع الصغير في احاديث البشير النذير وبالهامش كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للامام عبد الرؤوف المناوى	مطبعة الحلبي الطبعة الرابعة
٥	الامام / عبد الرؤوف المناوى	التيسير بشرح الجامع الصغير في احاديث البشير النذير	مطابع المكتب الاسلامى / بيروت
٦	ابوعمر / يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر	الاستيعاب في معرفة الاصحاب . تحقيق على محمد البجاوى .	مطبعة نهضة مصر الفجالة - بالقاهرة

رابعاً : كتب الفقه :

أ - الفقه الحنبلى

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	شيخ الاسلام / احمد بن تيمية	مجموع الفتاوى	الطبعة الاولى / ١٣٨١ هـ
٢	شيخ الاسلام / علاء الدين ابى الحسن على بن سليمان المرداوى	الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المجلد احمد بن حنبل (تحقيق محمد حامد الفقى) .	الطبعة الاولى / ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م
٣	القاضى / ابو يعلى محمد بن الحسين الفراء	الاحكام السلطانية تحقيق محمد حامد الفقى .	الطبعة الثانية / ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م / مطبعة الحلبى بمصر .
٤	شمس الدين / ابو عبد الله محمد بن ابى بكر المعروف بابن قيسم الجوزية .	اعلام الموقعين عن رب العالمين (بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد	مطبعة الامام بالقلعة بمصر .
٥	شمس الدين المقدسى / ابو عبد الله محمد بن مفلح	الفروع - ويلييه - تصحيح الفروع / لعلاء الدين المرداوى السابق ذكره	الطبعة الثانية / ١٣٨٨ هـ ١٩٦٧ م
٦	الشيخ / مصطفى السيوطى الرحيبانى	مطالب اولى النهى فى شرح فاية المنتهى ومعه تجريد زوائد الفاية والشرح / للشيخ حسن الشطى .	منشورات المكتب الاسلامى بد مشق
٧	منصور بن يونس بن ادريس البهوتى	كشاف القناع عن متن الاقناع .	مطبعة انصار السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م

تابع كتب الفقه

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
٨	شيخ الاسلام / ابو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي	الكافي في فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل	منشورات المكتب الاسلامي بدمشق
٩	ابن قدامة السابق ذكره	المفني / على مختصر ابو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن احمد الخرق ويليه / الشرح الكبير على متن المقنع / تأليف شيخ الاسلام شمس الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن احمد بن قدامة المقدسي .	مطبعة المنار بمصر ١٣٤٦ هـ الطبعة الاولى .

ب - الفقه الحنفى

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	اكمل الدين محمد بن محمود البابر	العناية على الهداية	الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية
٢	برهان الدين علي بن أبي بكر المرفي	بداية المبتدى	الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية
٣	جماعة الشيخ نظام الدين	الفتاوى الهندية أوالعالم كيريه	
٤	زين الدين ابن نجيم الحنفى	البحر الرائق شرح كنز الدقائق .	دار المعارف للطباعة والنشر / بيروت لبنان
٥	علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاسانى الملقب بملك العلماء	بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع	مطبعة الامام بالقلمة بمصر .
٦	علي بن محمد بن احمد الرحبى السمنانى .	روضة القضاة وطريق النجاة تعليق الدكتور صلاح الدين الناهى	مطبعة اسعد ببغداد ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م
٧	فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي	تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وبهامشه حاشية الشلبى على هذا الشرح الجليل	الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٣١٣هـ
٨	كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى ثم السكندرى المعروف بابن الهمام الحنفى	شرح فتح القدير مع تكملة نتاج الافكار فى كشف الرموز والاسرار لشمس الدين احمد المعروف بقاضى زاده .	الطبعة الأولى / بمطبعة بولاق بمصر ١٣١٦هـ

تابع كتب الفقه الحنفى

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
٩	محمد امين الشهير بابن عابد بن	حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار .	الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م مطبعة الحلبي
١٠	شمس الدين / محمد بن احمد السرخسي	المبسوط	الطبعة الاولى مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٤هـ
١١	محمد بن الحسن الشيباني املاء / محمد بن احمد السرخسي	شرح كتاب السير الكبير تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد .	مطبعة شركة الاعلانات الشرقية ١٩٧١م

ج - الفقه الشافعى

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	ابى الحسن / على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى الماوردى	الاحكام السلطانية والولايات الدينية	الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م مطبعة الحلبي
٢	على بن محمد بن حبيب الماوردى السابق ذكره	ادب القاضى / تحقيق محيى هلال السرحان	مطبعة العائى ببغداد ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
٣	الامام ابى عبد الله / محمد بن ادريس الشافعى	الأم	شركة الطباعة الفنية المتحدة
٤	محمد الشريبنى الخطيب / من اعيان علماء الشافعية فى القرن العاشر الهجرى .	مفنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج	مطبعة الحلبي ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م
٥	شمس الدين / محمد بن ابى العباس احمد بن حمز بن شهاب الدين الرملى المنوفى المصرى الانصارى الشهير بالشافعى الصغير	نهاية المحتاج الى شرح المنهاج فى الفقه على مذهب الامام الشافعى رحمه الله مع حاشية الشبرا ملى والرشيدي عليه .	مطبعة الحلبي
٦	الاستاذ المحقق / محمد نجيب المطيعى	المجموع شرح المذهب التكملة الثانية	مطبعة الامام بالقلعة بمصر
٧	يحيى بن شرف النووى / من اعلام علماء الشافعية فى القرن السابع الهجرى .	متن المنهاج	مطبعة الحلبي ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م

د - الفقه المالكي

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	سحنون بن سعيد التنوخي رواية عن الامام عبد الرحمن بن القاسم الفيقي	المدونة الكبرى	مطبعة السعادة بمصر / الطبعة الاولى ١٣٢٣ هـ
٢	العلامة شمس الدين / محمد عرفه الدسوقي	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لابي البركات احمد الدردير .	دار الفكر بيروت
٣	محمد بن احمد بن جزى الفرناطي المالكي	قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية	دار المعلم للملايين .

مذاهب أخرى :

أ - مذهب الظاهرية

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	الحافظ ابي محمد / علي بن حزم الاندلسي الظاهري	المحلى / تصحيح محمد خليل هراس	مطبعة الامام بالقعة بمصر

ب - مذهب الشيعة الزيدية

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	السيد التقى / العباس بن احمد الحسيني	تتمة الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير	الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م مكتبة المؤيد / الطائف
٢	شرف الدين الحسين بن احمد السيافى .	الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير .	الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م مكتبة المؤيد / الطائف

خامسا : كتب عامة :

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	علي بن حزم الاندلسي الظاهري	الفصل في المثل والاعواء والنهي ومع المثل والنحل لأحمد الشهرستاني	دار الشعب مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر
٢	عزالدين بن هبة الله بن أبي الحديد	شرح نهج البلافة حققه الشيخ حسن ثميم قاضي بيروت الشرعي وأشرفت عليه لجنة حيا الذ خائر	دار مكتبة الحياة بيروت / ١٩٦٣ م
٣	العلامة / عبد الرحمن ابن خلدون	مقدمة ابن خلدون	دار احياء التراث العربي / بيروت لبنان / الطبعة الرابعة.

سادسا : كتب معاصرة :

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	عبد القادر عوده رحمه الله	التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي	الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م مكتبة دار العروبة
٢	محمد الخضري بك / مدرس التاريخ الاسلامي بالجامعة المصرية	تاريخ التشريع الاسلامي	الطبعة الثامنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م المكتبة التجارية الكبرى بمصر
٣	الشيخ / محمد ابوزهرة	الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي (قسم الجريمة)	مطبعة دار الفكر العربي
٤	الدكتور / محمود حلمي	نظام الحكم الاسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة	الطبعة الاولى ١٩٧٠ م
٥	الشيخ / محمد الحسيني حنفى المدرس بالمعهد العالي للقضاء حاليا .	المدخل لدراسة الفقه الاسلامي	الطبعة الثانية ١٩٧٤ م

سابعا : كتب اللغة :

الرقم	اسم المؤلف	اسم الكتاب	الطبعة
١	العلامة/ ابن منظور	لسان العرب المحيط اعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي	دار لسان العرب بيروت
٢	الفيروز آبادي	القاموس المحيط	مطبعة الخليلي
٣	الشيخ / احمد رضا / عضوالمجمع العلمي العربي بد مشق	معجم متن اللغة	دار مكتبة الحياة ١٩٥٨ هـ / ١٣٧٧
٤	المعلم / بطرس البستاني	محيط النحيط	
٥	جار الله ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري	اساس البلاغة	دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥
٦	جبران مسعود	الرائد / معجم لفوى عصري	الطبعة الثانية ١٩٦٧ م دار المعلم للملايين
٧	الامام اللفوى / محب الدين ابي الفيقي السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي نزيل مصر	تاج العروس من جواهر القاموس	

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
افتتاحية :	أ - ط
مقدمة فى الامامة :	١ - ١٧
المسألة الأولى :	٢ تعريف الامامة
المسألة الثانية :	٣ الشروط الواجب توافرها فى الامام
المسألة الثالثة :	٨ طرق انعقاد الامامة
المسألة الرابعة :	١١ فيما ينحل به عقد الامامة
المسألة الخامسة :	١٦ الامور التى يجب على الامام القيام بها حال توليه الامامة
المسألة السادسة :	١٧ سبب تأخير احكام البغى فى كتب الفقه الاسلامى
الباب الأول :	١٨ - ٣٤ الخارجون على الامام
تمهيد :	١٩ فى حكم الخروج على الامام
الفصل الأول :	٢١ - ٢٣ اقسام الخارجين عن طاعة الامام
الفصل الثانى :	٢٤ - ٢٨ الشروط التى يجب ان تتوفر فى الخارجين على الامام
الفصل الثالث :	٢٩ - ٣٣ حتى تتعلق بهم احكام أهل البغى . أول ما يتبعه الامام مع البغاة
الفصل الرابع :	٣٤ حكم من لا منعة لهم من الخارجين عن طاعة الامام

الصفحة

الموضوع

٤٦ - ٣٥	الباب الثانى : فى حقيقة البغى والبغاة
٣٦	المبحث الأول : تعريف البغى لفة
٣٩	المبحث الثانى : الآيات التى ورد فيها لفظ البغى من القرآن الكريم
٤٢	المبحث الثالث : تعريف البغى اصطلاحا
٤٤	المبحث الرابع : صفة خروج الحسين بن على رضى الله عنهما
٤٥	المبحث الخامس : حكم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والمدافع عن نفسه ضد السلطان
١٩٧ - ٤٧	الباب الثالث : ما يترتب على البغى من أحكام
٦٢ - ٤٨	الفصل الأول : واجب الامام تجاه أهل البغى
٤٩	المبحث الأول : فى سبب نزول قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية .
٥٠	المبحث الثانى : الفوائد المأخوذة من الآية الواردة فى قتال أهل البغى
٥٢	المبحث الثالث : كيفية دفع البغاة
٥٣	المبحث الرابع : فضل الصبر على البغى على دفعه بالقتال
٥٥	المبحث الخامس : متى يأذن الامام بقتال البغاة
٥٧	المبحث السادس : واجب الناس عند دعوا لا مام لهم الى قتال أهل البغى
٦١	المبحث السابع : الفرق بين قتال أهل البغى و قتال المشركين والعتردين
٦٢	المبحث الثامن : الفرق بين قتال قطاع الطريق و قتال أهل البغى

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
<u>الفصل الثاني :</u>	<u>في القضاء</u>
<u>المبحث الأول :</u>	<u>قاضي أهل البغى وما ينفذ من احكامه وما لا ينفذ</u>
<u>المبحث الثاني :</u>	<u>كتاب قاضي البغاة الى قاضي أهل العدل</u>
<u>الفصل الثالث :</u>	<u>شهادة أهل البغى</u>
<u>الفصل الرابع :</u>	<u>حكم شهادة أهل البغى</u>
<u>الفصل الخامس :</u>	<u>شفعة أهل البغى</u>
<u>المبحث الأول :</u>	<u>حكم ما اذا ارتكب أهل البغى حال امتناعهم ما يوجب العقوبة .</u>
<u>المبحث الثاني :</u>	<u>حكم ارتكاب أهل البغى ما يوجب الحد</u>
<u>المبحث الثالث :</u>	<u>حكم ارتكاب البغاة ما يوجب القصاص</u>
<u>الفصل السادس :</u>	<u>مانفذه أهل البغى من احكام واجبة عليهم</u>
<u>المبحث الأول :</u>	<u>حكم جباية أهل البغى</u>
<u>المبحث الثاني :</u>	<u>دعوى أهل العدل دفع زكاتهم الى البغاة</u>
<u>المبحث الثالث :</u>	<u>دعوى أهل الذمة دفع الجزية الى البغاة</u>
<u>المبحث الرابع :</u>	<u>دعوى دفع الخراج</u>
<u>الفصل السابع :</u>	<u>الآلات الحربية</u>
<u>المبحث الأول :</u>	<u>حكم استعمال النار وما في معناها مما يعم اتلافه في قتال أهل البغى .</u>
<u>المبحث الثاني :</u>	<u>حكم استعانة الامام على البغاة بسلاحهم</u>
<u>المبحث الثالث :</u>	<u>حكم بيع السلاح من أهل الفتنة</u>

الموضوع	الصفحة
الفصل الثامن :	حكم من يشترك مع احدى الطائفتين فى القتال ١٠٦-١٢٦
المبحث الأول :	حكم ما اذا قاتل مع البغاة من ليس اهلًا للقتال ١٠٧
المبحث الثانى :	حكم ما اذا حضر مع البغاة من كان اهلًا للقتال وكف نفسه عنه . ١٠٩
المبحث الثالث :	استعانة اهل البغى بأهل الحرب ١١٢
المبحث الرابع :	استعانة البغاة بأهل الذمة ١١٥
المبحث الخامس :	استعانة اهل البغى بالمستأمنين ١٢١
المبحث السادس :	حكم استعانة اهل العدل بالكفار وبمن يرى قتل البغاة مدبرين . ١٢٢
المبحث السابع :	حكم قتل العادل حال كونه فى صف اهل البغى ١٢٦
الفصل التاسع :	فى ترك البغاة القتال ١٢٧-١٣٤
الفصل العاشر :	اقوال الفقهاء فيما لو ترك اهل البغى القتال ١٢٧
المبحث الأول :	حكم اقتتال المسلمين فيما بينهم لعصبية أو رئاسة ١٣٥-١٣٩
المبحث الثانى :	فى بيان حكم الاقتتال وما يترتب عليه ١٣٦
المبحث الثالث :	بيان الموقف الذى يتعين على الامام وجماعة المسلمين اتخاذه من المتقاتلين . ١٣٧
الفصل الحادى عشر :	فى استنظار البغاة الامام ١٤٠-١٤٧
المبحث الأول :	حكم ما لو استنظر البغاة الامام ١٤١
المبحث الثانى :	طلب البغاة تركهم للأبد بشرط كف اذاهم عن اهل العدل ١٤٧
الفصل الثانى عشر :	حكم فنيمة اموال اهل البغى وسبى ذريتهم ١٤٨-١٥٣

الصفحة	الموضوع
١٥٤-١٧٣	الفصل الثالث عشر : ما يتلف على الطرفين
١٥٥	المبحث الأول : حكم ضمان ما اتلفه أهل البقي من نفس أو مال
١٦٨	المبحث الثاني : حكم ضمان ما اتلف أهل العدل من أموال أهل البقي حال الحرب .
١٧١	المبحث الثالث : حكم ضمان ما اتلف بعضهم على بعض في حال الحرب
١٨٠-١٧٤	الفصل الرابع عشر : في الأسرى
١٧٥	المبحث الأول : حكم اسارى أهل البقي
١٨٠	المبحث الثاني : تبادل الاسرى
١٨٤-١٩٧	الفصل الخامس عشر : في حكم قتلى الطرفين من حيث الشهادة والارث
١٨٢	المبحث الأول : في حكم الشهيد
١٨٤	المبحث الثاني : قتلى أهل البقي وحكم فسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم
١٨٧	المبحث الثالث : هل تجرى أحكام الشهيد على قتلى أهل العدل
١٨٩	المبحث الرابع : حكم نقل رؤوس البغاة الى الآفاق
١٩١	المبحث الخامس : حكم قتل العادل ذا رحمه الباقي
١٩٥	المبحث السادس : حكم قتل العادل مورثه الباقي أو العكس
١٩٨-٢١٩	الباب الرابع : في الخوارج
١٩٩	تمهيد لمبحث الخوارج :
٢٠٠	المبحث الأول : في تعريف الخوارج

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
<u>المبحث الثانى :</u>	شبه الخوارج ٢٠٢
<u>المبحث الثالث :</u>	هل يعتبر الخوارج بغاة أم لا ٢٠٤
<u>المبحث الرابع :</u>	حكم ما يقع من الخوارج وهم بين أهل العدل ٢١٣=٢١٢
<u>المطلب الأول :</u>	المطلب الأول : فى حكم ما لوسب الخوارج الا مام أو فيره ٢١٤
<u>المطلب الثانى :</u>	الحكم فيما لو اظهر قوم رأى الخوارج ٢١٦
<u>المبحث الخامس :</u>	ضمان الخوارج ما اتلفوه من الاموال والا نفس ٢١٨
<u>المبحث السادس :</u>	قتل الخوارج ابتداءً والا جهاز على جريحهم ٢١٩
<u>خاتمة البحث :</u>	فى أهم النتائج التى توصلت اليها أثناء بحثى عن احكام البغى واليغاة . ٢٢٠-٢٢٢
<u>ثبت المراجع :</u>	٢٢٣-٢٣٢
<u>الفهرس :</u>	٢٣٣-٢٣٨